الاعتراضات النحوية لابن جني في المحتسب على ابن مجاهد جمع ودراسة

الدكتور
خالد محي الدين مدني عبدالوهاب
أستاذ اللغويات المساعد في كلية اللغة العربية
بإيتاي البارود

٢٠١٠م

المقدمة

الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب ، ولم يجعل له عوجا ، وحفظه من أن تمتد إليه يد أحد الخلق مبدلاً ومحرفاً ، وأصلي ، وأسلم على نبي الهدى محمد – صلى الله عليه وسلم – الذي بلغ الزروة في المجد والشرف ، وبالصدق والأمانة بين قومه عرف ، ولم يثبت أنه كذب على أحد ، أو زيف ، فبلغ القرآن كما أوحى إليه حرفاً حرفاً ، وحفظه عنه الصحابة الأطهار ، وتباروا في حفظه ، واستظهروه ، وإلى من بعدهم بهمة وأمانة نقلوه ، فرضى الله عنهم أجمعين ، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

وبعـــد

فما من ريب أن قيمة كل علم أو فن إنما تنقاس بشرف الموضوع الذي يتناوله هذا العلم أو ذلك الفن ، ومن ثم كانت علوم القرآن الكريم من أشرف العلوم منزلة ، وأعلاها قدراً ، وأغلاها مهراً ، وأرسخها أصولاً ، وأصدقها قيلا ، وأقواها حجة ودليلا ، وأرجاها عند الله قبولاً ؛ وذلك أنها تتخذ من القرآن الكريم مادة وموضوعاً للدراسة .

والقراءات القرآنية هي أقوى هذه العلوم اتصالاً بالقرآن الكريم ؛ لأنها تقوم على بيان الأوجه التي يقرأ بها القرآن الكريم ، بل إن القراءات المختلفة التي وصلت إلينا عن طريق صحيح إنما هي من الوحي الذي نزل به جبريل على قلب النبي – صلى الله عليه وسلم – فبلغه لأصحابه ، ونقلوه إلى من بعدهم ، كما سمعوه من رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ، والدليل على ذلك ما يلي :-

أ-قوله- تعالى-:﴿ وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَاتُنَا بَيِّنَٰتٍ ۙ قَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا ٱئْتِ بِقُرْءَانٍ غَيْرِ هَٰذَآ أَوْ بَدِّلْهُ ۚ قُلْ مَا يَكُونُ لِىٓ أَنْ أُبَدِّلَهُۥ مِن تِلْقَآئِ نَفْسِىٓ ۖ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ ۖ إِنِّىٓ أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّى عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ ﴾(١). ففي هذه الآية الكريمة يأمر الله – عز وجل – نبيه – صلى الله عليه وسلم – أن يرد على هؤلاء المعاندين ، ويخبرهم بأنه – صلى الله عليه وسلم – ليس بإمكانه أن يبدل كلمة مكان كلمة أو حرفاً مكان حرف من تلقاء نفسه ، وما ينبغي له ذلك ؛ لأنه إنما يتبع ما يوحى إليه من ربه .

ب – ما أورده البخاري في صحيحه من أن عمر بن الخطاب – رضي الله عنه – لما سمع هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان في الصلاة على حروف لم يقرئها الرسول – صلى الله عليه وسلم – لعمر فأخذه إلى الرسول – صلى الله عليه وسلم – فقص عمر على الرسول – صلى الله عليه وسلم – ما حدث ، فأمر النبي – صلى الله عليه وسلم – هشاماً – رضي الله عنه – فقرأ من سورة الفرقان ، فقال النبي – صلى الله عليه وسلم – هكذا أنزلت ثم أمر عمر فقرأ من سورة الفرقان ، فقال النبي – صلى الله عليه وسلم – هكذا أنزلت.(٢)

ففي إقرار النبي – صلى الله عليه وسلم – لقراءتهما بقوله لكل منهما بعد فراغه من القراءة : هكذا أنزلت. دليل صريح على أن القراءات إنما هي من الوحي الذي نزل به جبريل – عليه السلام – من عند الله على رسوله – صلى الله عليه وسلم – .

---

(١) سورة يونس : ١٥.

(٢) صحيح البخاري باب (كلام الخصوم بعضهم في بعض).

ومن ثم جاز الاحتجاج بها في العربية ، وإلى هذا يشير السيوطي بقوله : " أما القرآن فكلما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواتراً أم آحاداً ، أم شاذاً ، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية ، إذا لم تخالف قياساً معروفاً ، بل ولو خالفته يحتج بها ، في مثل ذلك الحرف بعينه ، وإن لم يجز القياس عليه ، كما يحتج بالمجمع على وروده ومخالفته القياس في ذلك الوارد بعينه ، ولا يقاس عليه نحو : استحوذ ويأبىَ ".(١)

فالعلاقة بين القراءات وعلوم اللغة – وخصوصاً علم النحو - وثيقة الصلة وقوية الارتباط ، وفي هذا يقول أبوالقاسم النويري : " ويجب على المقرئ قبل أن ينصب نفسه للاشتغال بالقراءة أن يعلم من الفقه ما يصلح به أمر دينه ، ومن النحو والصرف طرفاً لتوجيه ما يحتاج إليه ، بل هما أهم ما يحتاج إليه المقرئ وإلا فخطأه أكثر من إصابته "(٢).

وإسهاماً مني في تجلية تلك العلاقة القوية بين علمي النحو والقراءات قمت بدراسة الاعتراضات النحوية التي أوردها ابن جني في المحتسب على ابن مجاهد ، حيث حكم على بعض القراءات التي كان ينقلها ابن جني عنه تارة بالخطأ وأخرى بالغلط أو أنها قراءة مردودة أو أنه لا يدري لها وجهاً ، فيعترض عليه ابن جني ويبين أن لذلك في العربية وجهاً جائزاً صحيحاً .

ومن الجدير بالذكر أن ابن جني قد اعتمد في نقله عن ابن مجاهد – كما ذكر في مقدمة المحتسب(٣)– على كتاب أبي بكر أحمد بن موسى بن مجاهد – رحمه الله – الذي وضعه لذكر الشواذ من القراءة .

---

(١) الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي ص٤٨.
(٢) شرح طيبة النشر لأبي القاسم النويري ١/ ٤١ ، ٤٢.
(٣) المحتسب ١/ ٣٥.

ولقد قمت بجمع المسائل النحوية التي اعترض فيها ابن جني على ابن مجاهد ، واخترت لكل مسألة عنواناً نحوياً مناسباً ، قمت بدراستها تحته .

ولقد كان منهجي في هذا البحث كما يلي :-

١- اختيار عنوان نحوي مناسب للمسألة .

٢- التمهيد للمسألة بالإشارة إلى القرأة التي أوردها ابن جني ، والنص على من قرأها ، وذكر حكم ابن مجاهد عليها ، واعتراض ابن جني على هذا الحكم بإيجاز .

٣- إيراد نص ابن جني المتعلق بهذا من المحتسب.

٤- القيام بالدراسة والتحليل لنص ابن جني من حيث :

أ - نسبة القراءة ، وذكر من أوردها ممن سبق ابن جني إن وجد ، وكذا من تبعه في ذلك ، والمقارنة بينهم وبين ابن جني في نسبة القراءة التي هي محل المسألة .

ب – عرض رأي ابن مجاهد من خلال التعليق على ما نقله ابن جني عنه من الحكم على القراءة .

جـ- بيان اعتراض ابن جني على ما ذكره ابن مجاهد، ودراسته ، والمقارنة بين ما ذكره في المحتسب وما ذكره في بعض كتبه الأخرى كالخصائص ، وسر صناعة الإعراب ، وعرض آراء الموافقين أو المخالفين له من المفسرين واللغويين والنص على أدلة كل فريق ومناقشة كل الأدلة .

د – القيام في بعض المسائل ببيان المذهب الراجح وبيان قوته بما أراه من أدلة وبراهين .

وقد آثرت أن يكون ترتيب هذه المسائل كترتيب أبواب النحو في ألفية ابن مالك ، وذلك ليسر الرجوع إليها ، ولشهرة هذا الترتيب لدى دارسي اللغة العربية ، فجاء ترتيب مسائل هذا البحث على النحو التالي :-

- المســـألة الأولى : [أ ب] المضاف هل هو مفرد أو جمع ؟.
- المسألة الثانيـــة : الناقص والمنقوص بين التسكين والتحريك.
- المسألة الثالثـــة : زيادة الباء في اسم ليس .
- المسألة الرابـــعة : إن المخففة من الثقيلة .
- المسألة الخامســـة : حذف المفعول .
- المسألة الســادسة : نيابة المفعول الثاني عن الفاعل في باب (أعطى وكسى).
- المسألة الســـابعة : اللام الجارة بين الكسر والفتح .
- المسألة الثامـــنة : اكتساب المضاف التأنيث من المضاف إليه .
- المسـألة التاسـعة : حذف الموصوف والعائد إليه من جملة الصفة .
- المسألة العاشـــرة : حذف همزة التسوية قبل أم المتصلة .
- المسألة الحادية عشرة : البدل .

• المسألة الثانية عشرة : نصب المضارع بأن مضمرة جوازاً بعد أو العاطفة على اسم خالص من التأويل بالفعل .

• المسألة الثالثة عشرة : هل ينصب بـ (لم) ؟.

• المسألة الرابعة عشرة : هل يرفع المضارع جواباً لشرط فعله مضارع غير منفي بـ(لم) ؟.

- وقد سبقت هذه المسائل بمقدمة ، وزيلت بخاتمة وفهرس لمراجع هذا البحث وفهرس آخر لموضوعاته .

والله أسأل أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم وأن يغفر لي ما قد يكون فيه من الزلل والخطأ إنه قريب مجيب .

دكتور . خالد محي الدين مدني عبدالوهاب

المسألة الأولى

[أب] المضاف . هل هو مفرد أو جمع ؟

ذكر ابن جني أن قوله – تعالى – :﴿ قَالُوا نَعْبُدُ إِلَـٰهَكَ وَإِلَـٰهَ ءَابَآئِكَ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَـٰعِيلَ وَإِسْحَـٰقَ﴾ (١) قرئ وَإِلَـٰهَ أبيك ، وأن ابن مجاهد خرَّج هذه القراءة على أن [أبيك] مفرد ، قصد به الجمع ، واعترض ابن جني على هذا التخريج ، وذكر أن الوجه فيها أن يحمل لفظ [أبيك] على الجمع ، فيعرب إعراب جمع المذكر السالم بالواو رفعاً وبالياء نصباً وجراً ، وعليه يكون [أبيك]مجروراً بالياء لكونه مضافاً إليه ، وحذفت منه النون لكونه أضيف إلى كاف المخاطب ، واحتج بأن العرب قد استعملوا في أشعارهم كلمة أب مجموعة بالواو والنون أو الياء والنون لكي تتفق هذه القراءة مع قراءة الجمهور" (٢) [وَإِلَـٰهَ ءَابَآئِكَ] وحتى لا يبدل الأكثر من الأقل ، نص على ذلك ونسب هذه القراءة بقوله : " ومن ذلك قراءة ابن عباس والحسن ويحيى بن يعمر وعاصم الجحدري وأبي رجاء بخلاف : [وإلهَ أبيك] بالتوحيد.

قال أبوالفتح : قول ابن مجاهد بالتوحيد لا وجه له ، وذلك أن أكثر القراءة [وَإِلَـٰهَ ءَابَآئِكَ] جمعاً كما ترى ، فإذا كان أبيك واحداً كان مخالفاً لقراءة الجماعة ؛ فتحتاج حينئذ إلى أن يكون أبيك هنا واحداً في معنى الجماعة، فإذا أمكن أن يكون جمعاً كان كقراءة الجماعة ، ولم يحتج فيه إلى التأويل لوقوع الواحد موقع

---

(١) البقرة : ١٣٣.

(٢) ينظر : نسبة القراءة إلى الجمهور في البحر المحيط لأبي حيان : ١/ ٤٠٢ ، وإتحاف فضلاء البشر للبنا : ١/ ٤١٩.

الجماعة . وطريق ذلك أن يكون [أبيك] جمع أب على الصحة على قولك للجماعة : هؤلاء أبون أحرارٌ ، أي : آباءٌ أحرار، وقد اتسع ذلك عنهم . ومن أبيات الكتاب :

فلما تبيّنّ أصواتنا بكين وفدَّيْنَنَا بالأبينا(١)

وقال أبو طالب :

ألم ترَأَني بعدَ همٍّ همَمته لفرقة حُرٍّ من أبين كرامِ(٢)

وقال الآخر :

فَهْو يُفَدَّى بالأبِينَ والخالْ(٣)

..... ويؤكد أن المراد به الجماعة ما جاء بعده من قوله : ﴿ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ ﴾ فأبدل الجماعة من أبيك ، فهو جماعة لا محالة ، لاستحالة إبدال الأكثر من الأقل . فيصير قوله تعالى : [وإله أبيك] كقوله : وإله ذويك. هذا هو الوجه ، وعليه فليكن العمل".(٤)

---

(١) البيت من المتقارب وقد نسبه البغدادي في خزانة الأدب : ٤/ ٤٧٦ إلى زياد بن واصل السلمي ، ويروى فيها أشباحنا مكان أصواتنا ، وفي لسان العرب مادة (أبي) برواية تعرَّفن مكان تبينا ، وفي المتبع لشرح اللمع للعكبري : ٢/ ٦٠١ برواية تسمَّعن مكان تبين، وفي تفسير البيضاوي : ١/ ١٩١ ولما بالواو .

- وينظر البيت في الكتاب : ٣/ ٤٠٦ ، والمقتضب : ٢/ ١٧٢ ، والخصائص لابن جني : ١/ ٣٤٦ ، والكشاف للزمخشري :١/ ٣١٤ ، والبحر المحيط لأبي حيان : ١/ ٤٠٢.

(٢) البيت من الطويل، وهو لأبي طالب بن عبدالمطلب في ديوانه : ص ١٣٢ ، ١٦٦ ، وقد نسبه ابن مالك في شرح التسهيل :١/ ٩٧ إلى أبي طالب أيضاً . ينظر البيت في خزانة الأدب : ٤/ ٤٧٥.

(٣) هذا الرجز ، لم أقف له على نسبة . ويروى (وهو يفدى) بالواو مكان (فهو يفدى) في معجم العين مادة [أبو] ، ومقاييس اللغة مادة [أبو – أبي] ، تهذيب اللغة مادة [أبا] ، لسان العرب مادة [أبي] . وأورده البغدادي في خزانة الأدب : ٤/ ٤٧٥ برواية (فهو).

(٤) المحتسب : ١/ ١١٢ ، ١١٣.

الدراسة والتحليل

وبعد عرض نص ابن جني السابق نتناوله بالدراسة والتحليل من الجهات التالية :ـ

الأولى : نسبة القراءة :

ممن سبق ابن جني إلى ذكر هذه القراءة دون أن ينسبها الفراء[١] والزجاج[٢] والنحاس[٣] وكذا ابن خالويه[٤] بيد أنه قد اقتصر في نسبتها على يحيى بن يعمر .

وقد تبع أبوحيان[٥]ابن جني في ذكر هذه القراءة ونسبتها إلى القراء المتقدم ذكرهم في النص السابق وكذا صاحب الإتحاف[٦] بيد أنه اقتصر في نسبتها على الحسن .

وممن اقتصر على ذكر هذه القراءة دون أن ينسبها إلى أحد القراء الزمخشري[٧] والبيضاوي[٨]والعكبري[٩] والشهاب[١٠].

الثانية : رأي ابن مجاهد :ـ

ذكر ابن جني في النص السابق أن ابن مجاهد خرَّج قراءة [وإله أبيك] على الوحيد – أي الإفراد – وعلى هذا تكون كلمة [أبيك] من الأسماء الستة فتجر بالياء

---

(١) معاني القرآن : ١/ ٨٢.
(٢) معاني القرآن وإعرابه : ١/ ٢١٢.
(٣) إعراب القرآن للنحاس : ١/ ٢٦٥.
(٤) مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع ص ٩.
(٥) البحر المحيط : ١/ ٤٠٢.
(٦) إتحاف فضلاء البشر : ١/ ٤١٩.
(٧) الكشاف : ١/ ٣١٤.
(٨) تفسير البيضاوي : ١/ ١٩١.
(٩) التبيان : ١/ ٦٥.
(١٠) حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي : ٢/ ٣٩٩.

نيابة عن الكسرة لكون [إله] مضافاً و[أبي] مضافاً إليه وتكون [أبي] مضافة إلى ضمير المخاطب .

وهذا التخريج يحتمل وجهين :-

الأول : أن تكون كلمة [أبيك] مفرداً لفظاً ومعنى ، وهو الأصل في كلام العرب ، فيدل كل لفظ على ما وضع له فيدل المفرد على المفرد والمثنى على اثنين والجمع على جمع ، ذكر ذلك أبوحيان(١) والسيوطي(٢).

كما ذكر العكبري هذا الوجه في المتبع وزاد في إعراب إسماعيل وإسحاق كونهما معطوفين على إبراهيم بتقدير أبي إسماعيل وأبي إسحاق.(٣)

وقال أبوحيان : " وأما على قراءة ابن عباس ومن ذكر معه فالظاهر أن لفظ أبيك أريد به الإفراد ، ويكون إبراهيم بدلاً منه أو عطف بيان ".(٤)

فإن قيل : إن من خرَّج قراءة [أبيك] على هذا الوجه أنه كره أن يجعل إسماعيل أباً مع أنه عم . أجيب بأن هذا لا يلزم ؛ لأن العرب تسمى العم أباً ، ويؤيد ذلك قراءة الجمهور ﴿ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ ﴾(٥).

---

(١) ارتشاف الضرب من لسان العرب : ١/ ٢٦٩.

(٢) همع الهوامع : ١/ ٥٠.

(٣) المتبع في شرح اللمع : ٢/ ٦٠١.

(٤) البحر المحيط : ١/ ٤٠٢.

(٥) البقرة : ١٣٣.

فإبراهيم وما عطف عليه بدل من آباء بدلاً تفصيلياً ، فالعم أبٌ ، والخالة أمٌ ؛ لانخراطهما في سلك واحد ، وهو الأخوة ، لا تفاوت بينهما.(١)

وأجيب أيضاً بأن هذا بعيد ؛ لأنه يقدر وإله إسماعيل وإله إسحاق فيخرج وهو أبوه الأدنى من نسق إبراهيم.(٢)

ولم يذكر ابن جني في المحتسب هذا الوجه.

الثاني : أن يكون [أبيك] مفرداً في اللفظ يراد به الجمع ، وهو خروج عن الأصل ، وذلك على قسمين عند النحويين : مقيس ومسموع :-

فالمسوع ما ليس جزءاً مما أضيف إليه كقولهم : دينار كم مختلفة أي دنانيركم ، وهذا ومثله لا يقاس عليه ، وقاسه الكوفيون وابن مالك إذا أُمن اللبس ، ويرى أبوحيان أنه لو قيس شيء من هذا لا لتبست الدلالات أو اختلطت الموضوعات.

والمقيس ما أضيف إلى متضمنه ، كقراءة الحسن ومجاهد ﴿ سوّتهما﴾(٣)بالإفراد وتسهيل الهمزة وقلبها واواً ، وادغام الواو فيها(٤)فمثل ذلك ورد فيه أيضاً التثنية والجمع.(٥)

وعلى هذا يكون تخريج هذه القراءة على هذا الوجه من قبيل المسموع عن العرب، وهو ما اقتصر عليه ابن جني في تأويله لتخريج ابن مجاهد لهذه القراءة على التوحيد.

---

(١) معاني القرآن للفراء : ١/ ٨٢ ، وإعراب القرآن للنحاس : ١/ ٢٦٥ ، والكشاف : ١/ ٣١٤ ، وتفسير البيضاوي : ١/ ١٩١ ، وحاشية الشهاب عليه : ٢/ ٣٩٨ ، والبحر المحيط : ١/ ٤٠٢ ، والإتحاف : ١/ ٤١٩.

(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ١/ ٢١٢ ، وإعراب القرآن للنحاس : ١/ ٢٦٥.

(٣) الأعراف : ٢٠.

(٤) ينظر نسبة القراءة المذكورة إليهما في البحر المحيط : ٤/ ٢٧٩.

(٥) همع الهوامع : ١/ ٥٠ ، ٥١.

وممن تبعه في ذلك العكبري.[1]

الثالثة : اعتراض ابن جني :-

بالنظر في النص السابق لابن جني يتبين أنه قد اعترض على تخريج ابن مجاهد لقراءة [وإله أبيك] على التوحيد بأنه لا وجه له لكونه مفرداً ، فيخالف قراءة الجماعة [وإله آبائك] بالجمع ، فيحتاج إلى تأويل هذا المفرد بالجمع ليوافق قراءة الجماعة ، فإذا أمكن حمله على الجمع وافق قراءة الجماعة بلا تأويل ، وذلك أن كلمة أب قد استعملها العرب جمع تصحيح بالواو والنون أو الياء والنون فقالوا أبون وأبين ، واستشهد على ذلك من كلام العرب كما استدل لصحة ما ذهب إليه بما جاء بعده من قوله – تعالى – : ﴿إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ﴾ حيث أبدل الجماعة من [أبيك] ؛ إذ لا يبدل الأكثر من الأقل.

وقد نص ابن جني في الخصائص[2] أيضاً على جواز أن تجمع [أب] جمع تصحيح واستشهد له بالبيت المتقدم لزياد بن واصل السلمي وكذا بقوله :

فمن يك سائلاً عني فإني بمكَّة مَولِدي وبها رَبيتُ

وقد شُنِئت بها الآباء قبلي فما شُنِئتْ أبيَّ ولا شُنِيتُ[3]

فقوله أبيَّ جمع تصحيح لأب حذفت منه النون ؛ لأنه أضيف إلى ياء المتكلم ، فكأنه قال آبائي .

---

(١) التبيان : ١/ ٦٥.

(٢) الخصائص : ١/ ٣٤٥، ٣٤٦.

(٣) البيتان من الوافر ، وقد نسبهما ابن دريد في جمهرة اللغة : ٣/ ٤٨٨ إلى قصي بن كلاب ، ويروى [بها الأقوام] مكان [بها الآباء] و [شئيت] في الموضعين مكان [شننت] و [شنيت] ومعناه سبقت ، وربيت أي نشأت.

وما ذكر ابن جني من جواز جمع أب جمع تصحيح قد نص عليه جمع من النحويين في مقدمتهم سيبويه بقوله : " وسألت الخليل عن أب فقال : إن ألحقت به النون والزيادة التي قبلها قلت : أبون ، وكذلك أخٌ تقول : أخون ، لا تغيِّر الباء إلا أن تحدث العرب شيئاً كما تقول دمون ، ولا تغير بناء الأب عن حال الحرفين ؛ لأنه عليه بني إلا أن تحدث العرب شيئاً كما بنوه على غير بناء الحرفين".[1]

هذا ،ومع أنه قد ورد عن العرب جمع أب جمع تصحيح بيد أن كثيراً من النحويين قد نصوا على أن ذلك شاذ ؛ إذ لا يجمع هذا الجمع إلا ما كان علماً لمذكر عاقل خالياً من تاء التأنيث وليس مركباً ولا معرباً بحرفين أو كان صفة لمذكر عاقل خالية من التاء وليست من باب أفعل فعلاء ولا فعلان فَعلى .

ولا يمكن جعله من الأنواع الأربعة[2] التي تلحق بجمع المذكر السالم إذ يتطرد في كل ثلاثي حذفت لامه وعوض عنها هاء التأنيث ، ولم يكسَّر ، فمع كون أب حذفت لامها لا يتطرد فيها هذا الجمع لعدم التعويض عنها ، لذا حكم عليها بالشذوذ إذا جمعت جمع تصحيح ومثلها في شذوذ الجمع أخون وهنون وحمون وذوون.[3]

---

(١) الكتاب : ٣/ ٤٠٥.

(٢) هذه الأنواع هي : أ – أسماء جموع منها : أولو . ب- جموع تكسير منها : عضون . جـ – جموع تصحيح لم تستوف الشروط منها : وابلون . د – ما سمي به من هذا الجمع وما ألحق به منها : عليون ؛ ينظر أوضح المسالك لابن هشام : ١/ ٤٨ ، ٤٩.

(٣) لسان العرب مادة أبيَّ ، وأوضح المسالك : ١/ ٤٨ ، ٤٩ ، والتصريح بمضمون التوضيح: ١/ ٦٩ وما بعدها ، همع الهوامع : ١/ ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ ، وشرح الأشموني وحاشية الصبان عليه : ١/ ٧٩ وما بعدها.

وقد علل ابن جني في كتابه سر صناعة الإعراب لما جُمع جمع تصحيح مما حذفت لامه من الثلاثي بأن العرب كأنهم إنما عوضوها الجمع بالواو والنون مما لحقها من الجهد والحذف ليكون ذلك عوضاً لها ، وذلك أن التكسير ضرب من التوهين والتبديل والإشكال يلحق الكلمة ، والجمع بالواو والنون إنما هو للأسماء الأعلام التي هم ببيانها معنيون ، ولتصحيح ألفاظها لفرط اهتمامهم بها مؤثرون.[1]

وقد سبق النحاس[2] ابن جني في إمكان جعل كلمة أبيك من قبيل جمع التصحيح في قراءة [وإله أبيك] ، وتبعهما في ذلك جمعٌ من النحويين والمفسرين ، منهم الزمخشري[3] والعكبري[4] والبيضاوي[5] وأبوحيان[6] والشهاب[7].

الترجيح

بعد عرض رأي ابن مجاهد واعتراض ابن جني عليه يمكن القول بأن ما ذهب إليه ابن مجاهد – وضعفه ابن جني – له وجه من الصواب ، وذلك أن استعمال المفرد مراداً به الجمع – مع ما فيه من الخروج عن الأصل – كثير في كلام العرب نثراً وشعراً ، ذكر ذلك جمعٌ من النحويين[8]، في مقدمتهم سيبويه حيث قال : " ومما جاء به في الشعر على لفظ الواحد يراد به الجميع :

---

(١) سر صناعة الإعراب لابن جني : ٢/ ٦٠٧.

(٢) إعراب القرآن للنحاس : ١/ ٢٦٥.

(٣) الكشاف : ١/ ٣١٤.

(٤) التبيان : ١/ ٦٥.

(٥) تفسير البيضاوي : ١/ ١٩١.

(٦) البحر المحيط : ١/ ٤٠٢.

(٧) حاشية الشهاب : ٢/ ٣٩٩.

(٨) منهم أبوحيان في الارتشاف : ١/ ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، والسيوطي في الهمع : ١/ ٥٠.

كلوا في بعض بطنكمُ تعفوا فإن زمانكم زمنٌ خميصُ[1]

ومثل ذلك في الكلام قوله – تبارك وتعالى – : ﴿ فَإِنِ طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا ﴾[2]، وقَررْنا به عينا ، وإن شئت قلت أعيناً وأنفساً ".[3]

وقال في موضع آخر : " وليس بمستنكرٍ في كلامهم أن يكون اللفظ واحداً والمعنى جميع ".[4]

وكذا ابن جني حيث قال : " وقد شاع عنهم وقوع المفرد في موضع الجماعة نحو قول الشاعر :

كلوا في بعض بطنكمُ تعفوا فإن زمانكم زمنٌ خميصُ[5]

وقول طفيل :

في حَلقِكُم عَظمٌ وقد شَجِينَا.[6]

---

(١) البيت من الوافر ، وهو من أبيات سيبويه الخمسين التي لم يعرف لها قائل ، وأورده الفراء في معاني القرآن : ١/ ٣٠٧ ، والمبرد في المقتضب : ٢/ ١٧٠ برواية [في نصف] مكان [في بعض] و [تعيشوا] مكان [تعفوا].

وينظر البيت في المحتسب : ٢/ ٨٧ ، الكشاف : ١/ ١٦٤ ، الارتشاف : ١/ ٢٧٠ ، الهمع : ١/ ٥٠ ، الخزانة : ٧/ ٥٥٩.

(٢) النساء : ٤.

(٣) الكتاب : ١/ ٢١٠.

(٤) الكتاب : ١/ ٢٠٩.

(٥) سبق تخريج هذا البيت في الصفحة نفسها من هذا البحث.

(٦) هذا رجزٌ للمسيب بن زيد مناة كما في اللسان مادة شجا ، ونسب إلى طفيل في جمهرة اللغة: ٢/ ١٠٤١ ، وكذا في المحتسب : ٢/ ٨٧ ، وهو بلا نسبة في الكتاب : ١/ ٢٠٩ ، وخزانة الأدب : ٧/ ٥٥٩ ..

وهو كثير"."[1]

هذا ، وإذا كان ابن جني قد اعترض على تخريج ابن مجاهد للقراءة المذكورة على التوحيد بتأويل المفرد ليدل على معنى الجمع فقد سبق أن ذكرنا أن من النحويين من خرَّج كلمة أبيك في هذه القراءة على أنها مفرد لفظاً ومعنى .

وأما ما رجحه ابن جني من تخريج [أبيك] على أنه جمع تصحيح فيؤيده أنه وجه لا تأويل فيه بخلاف ما ذهب إليه ابن مجاهد ، وما لا يحتاج إلى تأويل أولى مما يحتاج إليه.

هذا ، وإذا كان النحويون قد نصوا على أن جمع أب جمع تصحيح مما شذ عن القياس فهذا لا يعني الخطأ بل يعني التفرد فهو من قبيل الشاذ في القياس الفصيح في الاستعمال ، وهذا كثير في كلام العرب . وقد ورد ذلك في أفصح الكلام قال – تعالى – : ﴿ أَلَمْ نَسْتَحْوِذْ عَلَيْكُمْ ﴾[2]، والقياس ألم نستحذ ، وقال – تعالى – :﴿وَهُم بِٱلْعُدْوَةِ ٱلْقُصْوَىٰ ﴾[3]، والقياس القصيا .

***

(١) المحتسب : ٢/ ٨٧.

(٢) النساء : ١٤١.

(٣) الأنفال : ٤٢.

المسألة الثانية
الناقص والمنقوص بين التسكين والتحريك

أولاً : تسكين الناقص الواوى والمنقوص حال النصب :-

ذكر ابن جني أن قوله – تعالى – : ﴿ إِلَّآ أَن يَعۡفُونَ أَوۡ يَعۡفُوَا۟ ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ عُقۡدَةُ ٱلنِّكَاحِ ﴾[1] قد قرأه الحسن بتسكين الواو في ﴿ يعفوْ الذي ﴾ وأن ابن مجاهد يرى أن مثل هذا يختص بالوقف ، ولا يكون في الوصل ، وقد اعترض ابن جني على ما ذكره ابن مجاهد ، وخرَّج هذه القراءة على وجه – وإن كان قليلاً في النثر – وهو تسكين الواو من المضارع في موضع النصب حال الوصل ، وسكون الياء في هذا أكثر لقربها من الألف الساكنة دائما فشبهت الياء بها ، نص على ذلك بقوله : " ومن ذلك قراءة الحسن : (أو يعفو الذي) ، ساكنة الواو . قال أبوالفتح : سكون الواو من المضارع في موضع النصب قليل ، وسكون الياء فيه أكثر ، وأصل السكون في هذا إنما هو للألف ؛ لأنها لا تحرك أبداً ، وذلك كقولك : أريد أن تحيا ، وأحب أن تسعى ، ثم شبهت الياء بالألف لقربها ، فجاء عنهم مجيئاً كالمستمر ، نحو قوله :

كأن أيديهن بالموماة أيدي جوارٍ بتْن ناعماتِ[2]

وقال الآخر :

كأن أيديهن بالقاع القرق أيدي جوار يتعاطين الورق[3]

---

(١) البقرة : ٢٣٧.

(٢) هذا رجز ، لم أقف له على نسبة . وفيه يصف إبلاً دميت أخفافها ويشبهها بأيدي جوارٍ مخضبات ، فلما كان الخضاب من التنعيم قال ناعمات وهذا من الإشارة والوحي .
ينظر سمط اللآلى : ص٧٥٥ ، عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك : ١/ ٧٥.

(٣) هذا رجز لرؤبة بن العجاج في ملحق ديوانه ص ١٧٩ . وفيه يصف إبلاً بسرعة السير ، و(القَرق) المكان المستوي الطيب الذي لا حجارة فيه ، وضمير أيهديهن للإبل ، و(يتعاطين) يناول بعضها بعضا ، و(الورق) الفضة والمراد به الدراهم . =

وقال الأعشى :

إذا كان هادي الفتى في البلا دِصَدرُ القناة أطاع الأميرا[1]

فيمن رواه برفع الدصدر .

وقال الآخر :

حُذْباً حَدابير من الوَخْشَنِّ تَرَكْنَ راعيهِنّ مِثْلَ الشَّنِّ[2]

وقال الآخر :

يادار هند عفت إلا أثافيها[3]

ينظر الرجز في : المسائل المنثورة ص ٢٤٢ ، الخصائص : ١/ ٣٠٦ ، اللسان مادة (قرق) ، همع الهوامع : ١/ ٥٣ ، شرح شواهد الشافية : ص١٨٤، عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك : ١/ ٧٥.

(١) البيت من المتقارب ، وهو في ديوان الأعشى ص : ١٤٥ بنصب (دصدر) وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه ؛ لكون (هادي) مرفوعة بضمة مقدرة على الياء لأنها اسم (كان) و(دصدر) خبرها .

ينظر البيت في عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك : ١/ ٧٥.

(٢) هذا رجز لم أقف له على نسبة . (حدابير) جمع حدبار أو حدبير ، وهي النوق التي إنحنى ظهرها من الهزل ودبر (الوخشن) يريد به الوخش وزاد فيه نوناً ثقيلة ، وهو رُذَالة الناس وصِغارُهُم ، ويكون للواحد والاثنين والجمع والمؤنث بلفظ واحد ، (الشن) تدل مادتها على الضعيف الهزيل الهرم ، [اللسان مادة (حدبر) ومادة (وخش) – ومادة (شنن)].

ينظر الرجز في عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك : ١/ ٧٥.

(٣) هذا صدر بيت من البسيط ، للحطيئة في ديوانه ص ٢٤٠، وعجزه :

بين الطوى فصاراتٍ فواديها

والأثافي : جمع أثفيه ، وهي الحجارة تنصب عليها القدور .

ينظر في الكتاب : ٣/ ٣٠٦ ، الخصائص : ١/ ٣٠٧ ، ٢/ ٢٩١ ، عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك : ١/ ٧٥.

وقال رؤبة :

سوَّى مساحيهن تقطيط الحُقق تقليل ما قرعن من سمر الطُّرَق[1]

وكان أبوالعباس يذهب إلى أن إسكان هذه الياء في موضع النصب من أحسن الضرورات ، وذلك لأن الألف ساكنة في الأحوال كلها ، فكذلك جعلت هذه ، ثم شبهت الواو في ذلك بالياء ، فقال الأخطل :

إذا شئت أن تلهو ببعض حديثها رَفَعن ، وأنزلن القَطِينَ المولَّدا[2]

وقال الآخر :

فما سودتني عامر عن وِراثة أبي الله أن أسمو بأُمٍّ ولا أب[3]

فعلى ذلك ينبغي أن تحمل قراءة الحسن : (أو يَعفُوْ الذِي) ، فقال ابن مجاهد : وهذا إنما يكون في الوقف ، فأما في الوصل فلا يكون ، وقد ذكرنا ما فيه ، وعلى كل حال فالفتح أعرب : (أو يَعفُوَ الذي)[4].

---

(١) هذا الرجز في ديوان رؤبة ص : ١٠٦ .
مساحيهن : أراد بها حوافر الأتن لأنها تسحو الأرض أي : تقشرها ، والتقطيط : قطع الشيء وتسويته ، وهو منصوب على المصدر المشبه به ؛ لأن معنى سوى وقطط واحد ، والحقق جمع : حقه بالضم . وهي وعاء من العاج أو الخشب ونحوه ينحت ليوضع فيه الطيب ، والطرق جمع : طرقة ، وهي حجارة بعضها فوق بعض ، ومساحيهن : مفعول سوي ، وسكن ياء ه للضرورة ، وتقليل : فاعل سوى مؤخر عن المفعول .
ينظر الرجز في الكتاب : ٣/ ٣٠٦ ، المقتضب : ٤/ ٢٢ ، المنصف : ٢/ ١١٤ ، شرح المفصل لابن يعيش : ١٠/ ١٠٣ .
(٢) البيت من الطويل ، وهو في ديوان الأخطل ص ٦٨ .
(٣) البيت من الطويل ، وهو لعامر بن الطفيل الجعدي .
وسودتني : جعلتني سيداً ، وعامر : علم على قبيلة.
ينظر البيت في الخصائص : ٢/ ٣٤٢ ، مغني اللبيب ص٦٤٠ ، شرح شواهد الشافية : ١/ ١٨٣ .
(٤) المحتسب : ١/ ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٢٧ .

الدراسة والتحليل

بعد عرض النص السابق لابن جني نتناوله بالدراسة والتحليل من الجهات الآتية :-

الأولى : نسبة القراءة :-

ممن سبق ابن جني في ذكر هذه القراءة ونسبتها إلى الحسن ابن خالويه.[١]

وممن تبع ابن جني في ذكر هذه القراءة ونسبتها إلى الحسن كل من الزمخشري[٢] والقرطبي[٣] وأبي حيان[٤] والسمين الحلبي[٥] والشهاب الخفاجي[٦] والألوسي[٧]، وكذا ذكرها أبوالسعود دون نسبة[٨].

الثانية : رأي ابن مجاهد :-

ذكر ابن جني في النص السابق أن ابن مجاهد قال في قراءة الحسن إن تسكين الواو المتحركة بالفتح من (يعفو) إنما يكون في الوقف ، ولايكون ذلك في الوصل.

ويحمل قول ابن هذا على أحد أمرين :-

---

(١) المختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع ص١٥.

(٢) الكشاف : ١/ ٣٧٥.

(٣) تفسير القرطبي : ٢/ ١٠١٤.

(٤) البحر المحيط : ٢/ ٢٣٦.

(٥) الدر المصون : ١/ ٥٨٦.

(٦) حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي : ٢/ ٥٥٨.

(٧) روح المعاني للألوسي : ٢/ ١٥٤.

(٨) تفسير أبي السعود : ١/ ٢٣٤.

الأمر الأول : أن الحسن إنما قرأ بسكون الواو من يعفو حال الوقف دون الوصل وفي هذا نظر إذ إن الأصل في الوقف على المتحرك هو التسكين ، وإلى هذا المعنى يشير الإمام الشاطبي بقوله :

والاسكانُ أصلُ الوقف وهْو اشتقاقه من الوقف عن تحريك حرفٍ تعزَّلا[1]

وعلى هذا لا يكون لاختصاص الحسن دون غيره بهذه القراءة وجه إذ إن الجميع مستوون في الوقف بتسكين المتحرك في هذا الموضع وغيره.

الأمر الثاني : أن المعول عليه في توجيه هذه القراءة هو باب الوقف ، فيكون الحسن قد قرأ بالإسكان في الوصل أيضا إجراء للوصل مُجرى الوقف ، وهذا ثابت في كلام العرب قليل في النثر كثير في الشعر ، وفي هذا يقول الشيخ خالد الأزهري : " مسألة قد يعطى الوصل حكم الوقف من إسكان مجرد ومع الروم والإشمام ..... وذلك قليل في الكلام المنثور بالنسبة إلى عدمه كثير في الشعر ؛ لأنه محل الخروج عن القياس ".[2]

ومما حُمل على ذلك في النثر قراءة قنبل[3] ﴿ وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ ﴾[4] و﴿ لَقَد كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكَنِهِمْ ءَايَةٌ ﴾[5] بسكون الهمزة من سبأ وصلاً في الموضعين، كأنه نوى الوقف ، وأجرى الوصل مُجراه.[6]

---

(١) حرز الأماني ووجه التهاني ص٣٢.

(٢) التصريح بمضمون التوضيح : ٢/ ٣٤٦.

(٣) ينظر في نسبة القراءة إلى قنبل . الكشف : ٢/ ٥٥ ، البحر المحيط : ٧/ ٦٦ ، الإتحاف ٢/ ٣٢٥.

(٤) النمل : ٢٢.

(٥) سبأ : ١٥.

(٦) الكشف : ٢/ ١٥٦ ، البحر المحيط : ٧/ ٦٦.

وأجاز مكي[1] وأبوحيان[2] أن يكون سكون الهمزة إنما جاء للتخفيف كراهة توالي سبع متحركات في قراءة من منع سبأ من الصرف.[3]

فعلى هذا يمكن حمل ما ذكره ابن مجاهد في قراءة الحسن على أنه من باب إجراء الوصل مُجرى الوقف لثبوته عن العرب في النثر وإن كان قليلاً .

الثالثة : اعتراض ابن جني :-

بالنظر في النص السابق لابن جني يتبين أنه قد اعترض على ما ذكره ابن مجاهد في قراءة الحسن المذكورة ، حيث ذكر ابن جني أنه ينبغي أن تحمل هذه القراءة على وجه – وإن كان قليلاً وفتح الواو أعرب منه – لكنه ثابت عن العرب ، وذلك أن الواو والياء لضعفهما قد تشبَّهان بالألف في عدم تحمل الحركة حتى إن الفتحة – وهي أخف الحركات – قد تستثقل عليهما وإن كان ذلك كثيراً مع الياء لقربها من الألف فشبهت بها وقليلاً مع الواو التي شبهت في ذلك بالياء ، ويؤكد هذا ما ذكره ابن جني في الخصائص[4] من أنه لو لم يعلم تمكن هذه الحروف – يعني حروف العلة – في الضعف إلا بتسميتهم إياها حروف العلة لكان كافياً ، وذلك أنها في أقوى أحوالها ضعيفة ، فالواو والياء إذا قويا بالحركة فمع ذلك تؤنس فيهما حينئذٍ ضعفاً ، ويؤكد ذلك أن أذهب حروف العلة في الضعف الألف ومن ثم لم يمكن تحريكها ألبتة فهذا أقوى دليل على أن الحركة إنما

---

(١) الكشف : ٢/ ١٥٦.

(٢) البحر المحيط : ٧/ ٦٦.

(٣) قرأ البزي وأبوعمرو سبأ بفتح الهمزة دون تنوين ممنوعاً من الصرف للعلمية والتأنيث لأنه اسم للقبيلة ينظر الكشف ٢/ ١٥٥ ، ١٥٦.

(٤) الخصائص : ٢/ ٢٩١ ، ٢٩٢.

يحملها ويسوغ فيها من الحروف الأقوى لا الأضعف ، وذلك ما تجد أخف الحركات الثلاث – وهي الفتحة – مستثقلة فيهما حتى يجنح إلى ذلك ويستروح إلى إسكانها ، فمما استثقلت فيه الفتحة على الياء قوله :

يا دار هند عفت إلا أثافيها.[1]

وما استثقلت فيه الفتحة على الواو قوله :

وأَنْ يُعْرَيْنَ إن كُسِيَ الجَوَارِي فَتَنْبُو العينُ عن كَرَمٍ عجَافِ.[2]

وإذا كان الحرف لا يتحامل بنفسه حتى يدعو إلى اختزامه وحذفه كما في قوله – تعالى – : ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾[3] و ﴿ ذَٰلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ ﴾[4]. كان بأن يضعف عن تحمل الحركة الزائدة عليه فيه أحرى وأحجى .

هذا ، وللعرب في تحمل الواو والياء للفتحة لغتان :-

اللغة الأولى : استثقال الفتحة في حرف العلة ، فتقدر الفتحة فيه كما تقدر في الألف في نحو لن يخشى وهي لغة لبعض العرب ، وذكر أبوحاتم السجستاني أنها لغة

---

(١) سبق تخريج هذا البيت ص١٠ من هذا البحث.

(٢) البيت من الوافر ، ونسب في الأغاني : ١٨/ ١١٢ ، ١١٣ . إلى عمران بن حطان أو إلى عيسى الحبطي برواية : فيبدي الصُّرُّ عن هُزْل مكان : فتنبو العين عن كرم ، وفي شرح شواهد المغني ٢/ ١٠٨٦ إلى أبي خالد القناني وفي لسان العرب مادة (عجف) إلى مرداس بن أذنة ، وفيه مادة كسا إلى سعيد بن مسحوج.

(٣) الفجر : ٤.

(٤) الكهف : ٦٤.

فصيحة في الاختيار ، وخرَّج عليها قراءة ﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أهاليكُم﴾ [1] بسكون الياء . [2]

وإنما حملت الواو والياء على الألف في تقدير الفتحة عليهما ؛ لأن الألف أضعف حروف العلة ، ومن ثم لم يمكن تحريكها ، وتقدر عليها جميع الحركات فكانت أصلاً ، وتشبَّه الياء والواو بها في تقدير الفتحة عليهما.

اللغة الثانية : استخفاف الفتحة على الياء والواو فتظهر عليهما نحو : لن يرمىَ ولن يغزوَ . وهي لغة أكثر العرب. [3]

وقد ذكر كثير من النحويين في مقدمتهم سيبويه [4] وكذا المبرد [5] وأبوحيان [6] والسيوطي [7] أن إسكان الياء والواو حال النصب ضرورة وشاذٌ في النثر، وفيما استشهد به ابن جني في النص السابق من شواهد شعرية غني عن إعادته هنا.

ومما يؤكد ما ذكره ابن جني في النص السابق من ورود الياء ساكنة في موضع النصب عن العرب كثراً جداً في الشعر أنه حمل عليه أيضاً في المحتسب

---

(١) المائدة : ٨٩.

(٢) القراءة المذكورة لجعفر الصادق . البحر المحيط : ٤/ ١٠.

(٣) البحر المحيط : ٢/ ٢٣٧ ، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون : ١/ ٥٨٦ ، وهمع الهوامع : ١/ ٥٣.

(٤) الكتاب : ٣/ ٣٠٦.

(٥) المقتضب : ٤/ ٢١ ، ٢٢.

(٦) البحر المحيط : ١/ ٤٢١ ، ٤٢٢.

(٧) همع الهوامع : ١/ ٥٣.

قراءة من سكن الياء[1] من قوله – تعالى – : ﴿ ثَانِيَ ٱثْنَيْنِ ﴾[2] مستأنساً برأي أبي العباس ثعلب حيث قال في توجيه هذه القراءة : " الذي يعمل عليه في هذا أن يكون أراد ﴿ ثَانِيَ ٱثْنَيْنِ ﴾ كقراءة الجماعة ، إلا إنه أسكن الياء تشبيهاً لها بالألف. قال أبوالعباس هو من أحسن الضرورات . حتى لو جاء به إنسان في النثر كان مصيبا. فإن قيل : كيف تجيزه في القرآن وهو موضع اختيار لا اضطرار ؟ قيل : قد كثر عنهم جداً ..... وشواهد سكون هذه الياء في موضع النصب فاشٍ في الشعر ، فإذا كثر هذه الكثرة وتقبله أبوالعباس ذلك التقبل ساغ حمل تلك القراءة عليه ".[3]

---

(١) قال العباس بن الفضل – وهو من أكابر أصحاب أبي عمرو في القراءة – : " سألت أبا عمرو وقرأ ﴿ ثَانِيَ ٱثْنَيْنِ ﴾ ، قال أبوعمرو : وفيها قراءة أخرى لا ينصب الياء (ثانيْ اثنين) ". ينظر المحتسب : ١/ ٢٨٩.

(٢) التوبة : ٤٠.

(٣) المحتسب : ١/ ٢٨٩ ، ٢٩٠ ، ٢٩١.

الترجيح

وبعد عرض رأي ابن مجاهد واعتراض ابن جني عليه في توجيه قراءة الحسن المذكورة يمكن القول بأنه إذا كان قد ورد عن العرب إجراء الوصل مُجرى الوقف في غير حروف العلة مما بني على القوة والصحة ، وورد أيضاً في القراءات المتواترة تسكين آخر الكلمة المعربة وصلاً وهي صحيحة اللام كما في قراءة قنبل السابقة وفي قراءة حمزة[١] ﴿وَمَكْرَ ٱلسَّيِّئِ ۚ وَلَا يَحِيقُ﴾[٢] بسكون الهمزة وصلاً ، وكما في قراءة الجمهور[٣] ﴿مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا﴾[٤] بنون واحدة مدغمة[٥] مع الإشمام للضم وبغير إشمام[٦] وقراءة أبي عمرو في رواية عنه بإسكان الهمزة في ﴿ بَارِئِكُم ﴾[٧] والراء في ﴿ يَأْمُرُكُم﴾[٨] و﴿ يَأْمُرُهُم ﴾[٩] و﴿ تَأْمُرُهُم ﴾[١٠]. و﴿ يَنصُرُكُم ﴾[١١] و﴿ يُشْعِرُكُمْ﴾[١٢] وفي رواية الدوري عنه اختلاس حركة الهمزة والراء.[١٣]

---

(١) ينظر في نسبة هذه القراءة إلى حمزة الكشف : ٢/ ٢١٢.
(٢) فاطر : ٤٣.
(٣) ينظر في نسبة هذه القراءة إلى الجمهور البحر المحيط : ٥/ ٢٨٥.
(٤) يوسف : ١١.
(٥) والأصل تأمنُنا بنونين الأولى لام الفعل والثانية نون ضمير الجمع.
(٦) ينظر الكشاف : ٢/ ٣٠٥ ، البحر المحيط : ٥/ ٢٨٥.
(٧) البقرة : ٥٤.
(٨) البقرة : ٦٧.
(٩) الأعراف : ١٥٧.
(١٠) الطور : ٣٢.
(١١) آل عمران : ١٦٠.
(١٢) الأنعام : ١٠٩.
(١٣) الكشف عن وجوه القرآءات : لمكي ١/ ٢٤٠ ، الإتحاف : ١/ ٣٩١ ، ٣٩٢.

وأقول إنه يمكن حمل قراءة الحسن على وجه لم أجد فيما اطلعت عليه أحداً خرجها عليه ، وهو أن تُجعل (أن) في قوله – تعالى – : ﴿إلا أن يعفون﴾ مهملة على لغة بعض العرب حيث يهملون أن المصدرية حملاً على إهمال ما المصدرية وهو مذهب البصريين[1]، وعليه يكون (يعفون) مبنياً على السكون في محل رفع ويكون يعفو مرفوعاً بضمة مقدرة على الواو للثقل عطفاً على محل يعفون.

وبعد فعلى قراءة الحسن بسكون الواو في يعفو يلزم سقوطها في الوصل لالتقائها ساكنة مع الساكن بعدها، فإذا وقف أثبتها.[2]

ثانياً : تحريك الناقص اليائي بالفتح في موضع الرفع :

ذكر ابن جني أن قوله – تعالى – : ﴿ وَإِنْ أَدْرِيٓ أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ ﴾[3] و ﴿ وإِن أَدْرِي لَعَلَّهُۥ فِتْنَةٌ لَّكُمْ ﴾[4] قرئ بفتح ياء أدرى في الموضعين ، وقد روى ذلك أيوب عن يحيى عن ابن عامر ، وأن ابن مجاهد قد أنكر تحريك هاتين الياءين ، واعترض ابن جني عليه ، وذكر أن القراءة هذه بفتح الياء ليست خطأ ساذجاً بحتا ، وإنما فتحت الياء هنا تشبيهاً لها بياء المتكلم في نحو : داري من حيث اللفظ ووجود ضمير المتكلم في كل منهما ، نص على ذلك بقوله : " ومن ما رواه أيوب عن

---

(١) سر الصناعة : ٢/ ٤٤٨ ، وشرح التسهيل ٤/ ١١ ، والمغني : ص٤٢٠ ، وشرح ابن عقيل : ١/ ٣٨٩ ، والأشموني ١/ ٢٩٢ ، ٣/ ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، ومنحة الجليل : ١/ ٣٨٩.

(٢) البحر المحيط : ٢/ ٢٣٦ ، ٢٣٧.

(٣) الأنبياء : ١٠٩.

(٤) الأنبياء : ١١١.

يحيى عن ابن عامر أنه قرأ : (وإن أدري لعله) ، (وإن أدري أقريب) بفتح الياء فيهما جميعاً.

قال أبوالفتح : أنكر ابن مجاهد تحريك هاتين الياءين ، وظاهر الأمر لعمري كذلك ؛ لأنها لام الفعل بمنزلة ياء أرمي وأقضي ، إلا أن تحريكها بالفتح في هذين الموضعين لشبهة عرضت هناك ، وليس خطأ ساذجاً بحتا.

وذلك أنك إذا قلت : أدري فلك هناك ضمير وإن كان فاعلا ، فأشبه آخره ، آخرَ مالكَ فيه ضمير وإن كان مضافاً إليه ، كقولك : غلامي وداري[1]. فلما تشابه الآخِران بكونهما ياءين، وهناك أيضاً للمتكلم ضميران ، وهما المرفوع في (أدري) والمجرور في (داري) و(غلامي) أشبه آخِرُ (أدري) – لما ذكرنا – آخِر(داري) و(صاحبي) ؛ ففتحت الياء في (أدري) كما تفتح في نحو(داري) و(غلامي).

ولا تستبعد في الشبه نحو هذا ، فقد همزوا مصائب لما أشبه حرفُ اللين في مصيبة – وإن كانت عيناً – حرف اللين في صحيفة ، وإن كان زائداً . وقالوا ما هو أعلى من هذا ، وهو أنهم تركوا صرف أحمد وأصرم[2]لما أشبها بالمثال نحو أركبُ وأذهب ، وقالوا أيضاً مَسِيل وهو من سال يسيل وياؤه عين ، ثم عاملوها معاملة ياء فعيل الزائدة ، فقالوا : أمسِلَة . كما قالوا : أجرِبَة[3]. وقالوا : سالت معنانه[4]. فحذفوا ياءَ معين ، وهو من العيون ،

---

(١) لو قال : أجْرِى وأمْرِى مكان غلامي وداري لكان ذلك أكمل في تحقيق الشبه المذكور من حيث الحروف وعددها والحركات والسكنات وترتيبها.

(٢) الأصرم : الفقير الكثير العيال . القاموس المحيط – فصل : الصاد.

(٣) الأجربة : جمع جريب . وهو الوادي . اللسان مادة (جرب).

(٤) المعنان هي مجاري الماء في الوادي والمفرد معين . ينظر مادة (معن) في الصحاح والقاموس المحيط.

وأجروها مجرى ياء قَفيز وقُفْزان الزائدة ، هذا هو الظاهر ، فأما قولهم مَسِيل ومُسُل ، وأمْعَنَ بحقه إذا أجاب إليه وانقاد له فقد يجوز أن يكون إنما ساغ ذلك لما سمعوهم يقولون : مُعنان وأمسلة ، كما قال أبوبكر[1] في قولهم ضَفنَ الرجل يَضْفِن : إذا جاء ضيفا مع الضيف . لما قالوا ضَيْفَن فأشبه فَيْعلا فصارت النون في ضَيْفَن كالأصل ، إلا أن فيعلاً أكثر من فَعْلَن ، فاشتق منه على أقوى ما يجب في مثله ؛ فثبتت النون في ضَفَن لاماً وإن كانت في ضَيْفَن زائدة ، فكذلك شبهوا ياء (أدري) بياء غلامي وداري من حيث ذكرنا ، فاعرفه معنى كالعذر أو عُذراً.[2]

الدراسة والتحليل

وبعد عرض النص السابق لابن جني نتناوله بالدراسة والتحليل من الجهات التالية:-

الأولى : نسبة القراءة :-

ذكر ابن جني أن القراءة في (أدري) بموضعيها بفتح الياء مروية عن أيوب عن يحيى عن ابن عامر ، ولم أقف فيما تيسر لي من مراجع على أحد ممن سبق ابن جني قد ذكر هذه القراءة أو نسبها .

---

(١) يعني أبا بكر محمد بن عمر بن عبدالعزيز الأندلسي المتوفي سنة ٣٦٧ هـ وكتابه المسمى [كتاب الأفعال] وشرحه ابن قوطية أبوالقاسم على بن جعفر السعدي المعروف بابن القطاع الصقلي المتوفي سنة ٥١٠ هـ ، ونص عبارة : أبي بكر : " (ضفن) ضفا جلس إلى القوم ، وأيضاً أقبل مع الضيف وهو الضيفن ". ينظر كتاب الأفعال : ٢/ ٢٧٢.

(٢) المحتسب : ٢/ ٦٨ ، ٦٩.

وممن تبع ابن جني في ذكر هذه القراءة العكبري[1] ولم ينسبها إلى أحد أما أبوحيان[2] فقد وافق ابن جني حيث نسبها إلى ابن عامر في رواية عنه ، وقد نسبها الآلوسي[3] والسمين الحلبي[4] إلى ابن عباس – رضي الله عنهما – .

الثانية : رأي ابن مجاهد :-

ذكر ابن جني في النص السابق عن ابن مجاهد أنه أنكر القراءة بتحريك الياء في أدري بالفتح في الموضعين ، وحجته في ذلك أن الأصل في الياء الواقعة لاما للمضارع السكون ، ولا تفتح إلا بعامل لذا سكنت ؛ إذ لا موجب لغير ذلك ، ومن ثم قرأ العامة بسكون الياء في الموضعين.[5]

وإنما سكنت الياء في (أدري) ؛ لأن (إن) نافية ولم يتقدمه ما يقتضي نصبه لذا كان مرفوعاً بضمة مقدرة على الياء للثقل.[6] قال النحاس : " (وإن أدري) بمعنى ما أدري في موضع رفع لأنه فعل مستقبل لم يقع عليه ناصب ولا جازم وحذفت الضمة من الياء لثقل الضمة فيها".[7]

الثالثة : اعتراض ابن جني :-

---

(١) التبيان : ٢/ ١٣٨ ، إعراب القراءات الشواذ : ٢/ ١٢١.

(٢) البحر المحيط : ٦/ ٣٤٤.

(٣) روح المعاني : ١٧/ ١٠٨.

(٤) الدر المصون : ٥/ ١١٨.

(٥) التبيان : ٢/ ١٣٨ ، البحر المحيط : ٦/ ٣٤٤ ، الدر المصون : ٥/ ١١٨ ، روح المعاني : ٧/ ١٠٨.

(٦) معاني القرآن للفراء : ٢/ ٢١٤ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٣/ ٤٠٨.

(٧) إعراب القرآن : ٣/ ٨٣.

أورد ابن جني إنكار ابن مجاهد لقراءة من فتح الياء في (أدري) وذكر أن ما ذهب إليه ابن مجاهد في هذه القراءة هو الظاهر ؛ لأن الياء في أدري هي لام الفعل ، ولم يسبقها عامل يقتضي تحريكها بالفتح ، ولذلك لم يعده ابن جني خطأ سَاذَجاً بحتا ، وذكر أن لذلك وجهاً وهو حمل الياء المفتوحة في أدري على ياء المتكلم كما في غلامي وداري حيث أشبه آخرُ أدري آخر غلامي وداري ، ولاشتمال كل منهما على ضمير المتكلم وإن كان في أدري في موضع رفع فاعلاً وفي الآخَر في موضع جر مضافاً إليه ، وهذا عند ابن جني ليس بمستبعد لوجود نظائر كثيرة له ، ذكر منها ما يلي :-

١- همز مصائب تشبيها لها بصحائف مع أن حرف المد في مفرد الأول (مصيبة) أصلي ، وحرف المد في مفرد الثاني (صحيفة) زائد ، فلما تشابه حرفا المد في المفردين لفظا همزوا ياء مصيبة المبدلة من الواو في الجمع فقالوا مصائب والقياس مصاوب وقد أشار إلى ذلك سيبويه حيث قال : " فأما قولهم مصائب فإنه غلط منهم ، وذلك أنهم توهموا أن مصيبة فَعِيلة وإنما هي مُفْعِلة . وقد قالوا : مصاوب ..... وقالوا : مصيبة ومصائب ، فهمزوها وشبهوها حيث سكنت بصحيفة وصحائف ".(١)

٢- ترك صرف الوصف والعلَم إذا كانا على وزن الفعل نحو : أصرم وأحمد لما أشبه كل منهما الفعل في اشتماله على فرعيتين .

إحداهما لفظية وهي الوزن (أفعل) إذا جاءا على وزنِ الفعلُ به أولى لكونه مبدؤاً بزيادة وهي الهمزة التي تدل على معنى في الفعل وهو التكلم نحو أذهب ولا تدل على معنى في الاسم . والأخرى معنوية وهي كون الوصف فرعا عن الجمود وكون العلم –

---

(١) الكتاب : ٤/ ٣٥٦.

وهو أحد أنواع المعارف – فرعاً عن التنكير ، فكذلك الفعل يشتمل على فرعيتين إحداهما لفظية وهي إشتقاقه من المصدر عند البصريين والأخرى معنوية وهي احتياجه إلى الفاعل أو نائبه ، فلما تشابها في ذلك حمل نحو : أصرم وأحمد وما يشبههما على الفعل في ترك الصرف.(١)

٣- جمع مسيل - وهو مفعِل من السيل وعينه ياء – على مُسُل(٢)وأمسلة(٣) ومُسْلان(٤)، وجمع مسيل على هذه الأوزان غير قيس ؛ لأن مسيلا على وزن مَفعِل بفتح الميم وكسر العين ، ومَفعِل لا يجمع على ذلك ، وإنما شبهوه بفعيل كما قالوا في رغيف رُغفٌ وأرغفة ورغفان.(٥)

وذكر أبومنصور الأزهري أن علة جمع مسيل على هذه الأوزان هي توهم أصالة الميم في مسيل كما جمعوا مكان على أمكنة وأصله مَفْعَل من كان.(٦)

وأما جمع معين على مُعنان في قولهم سالت معنانه فقد ذكر ابن جني أنهم شبهوا ياءه – وهي أصلية لاشتقاقه من العيون – بالياء الزائدة فحذفت في الجمع

---

(١) التصريح : ٢/ ٢٠٩ ، ٢١٣ ، ٢٢٠.

(٢) إنما يطرد وزن فُعُل بضم الفاء والعين في جمع كل اسم رباعي صحيح اللام قبلها مد نحو : قُضُب وعُمُد فإن كان المد بالألف اشترط فيه مع ذلك عدم تضعيف اللام نحو قُذُل ، حُمُر. [ينظر : الأشموني : ٤/ ١٢٩].

(٣) إنما يطرد وزن أَفْعِله في جمع كل اسم مذكر رباعي قبل آخره مد كأطعمة وأرغفة وأعمدة . [ينظر : الأشموني : ٤/ ١٢٦] .

(٤) إنما ينقاس وزن فُعْلان بضم الفاء وسكون العين في جمع كل اسم على وزن فَعْل بفتح الفاء وسكون العين كبَطْن : بطنان أو فعيل كقضيب : قضبان ، أو فَعَل بفتح الفاء والعين بشرط صحة العين كذكر : ذكران . [ينظر : الأشموني : ٤/ ١٣٨].

(٥) تاج العروس . مادة (سيل) ، لسان العرب . مادة (سيل).

(٦)تهذيب اللغه . مادة (سيل) .

كما حذفت في جمع قفيز على قُفْزان ، وعلى هذا يكون معين اسم مفعول على لغة غير بني تميم وأصله معيون فأعل بنقل ضمة الياء وهي عين الكلمة إلى العين التي قبلها وهي فاء الكلمة فالتقى ساكنان وهما الياء وواو مفعول فحذف احدهما وهو واو مفعول عند سيبويه لكونها زائدة وقريبة من الطرف الذي هو محل التغيير ولكون الثقل نشأ منها فصارت مَعُيْن بضم العين وسكون الياء ثم قلبت الضمة كسرة للفرق بين الواوي واليائي وحتى لا تقلب الياء واواً إذا بقيت ساكنة بعد ضم فصَارت معين ووزنها عنده مَفِعْل بفتح الميم وكسر الفاء وسكون العين ، وأما الأخفش فقد ذهب إلى أن المحذوف عين الكلمة وهي الياء فتصير بعد الحذف مَعُوْن بفتح الميم وضم العين وسكون واو مفعول فقلبت ضمة العين كسرة فوقعت الواو ساكنة مفردة بعد كسر فقلبت ياء للفرق بين الواوي واليائي فصارت معين فتح الميم وكسر العين وسكون الياء المنقلبة من واو مفعول ووزنها عنده مَفِيْل.(١).

وقد نص أيضاً ابن جني في كتابه المسمى بـ[المقتضب في اسم المفعول المعتل العين من الثلاثي] على أن معيناً اسم مفعول.(٢)

وقد وافقه كل من الفراء(٣) والزجاج(٤) وابن منظور(٥) في جعله اسم مفعول من العيون.

---

(١) التصريح : ٢/ ٣٩٥.

(٢) المقتضب في اسم المفعول المعتل العين من الثلاثي ص٢٠٣.

(٣) معاني القرآن : ٢/ ٢٣٧.

(٤) معاني القرآن وإعرابه : ٤/ ١٥.

(٥) لسان العرب مادة (عين).

وأجاز ابن منظور أن يكون معين اسم مفعول من قولك : عِنْتُ الماء إذا استنبطتَه.(١)

وأجاز الفراء أيضاً أن يكون معين على وزن فعيل من الماعون وأصله المعن وهو الاستقامة.(٢)

قال الزجاج بعد أن أورد ما ذكره الفراء : " وهذا بعيد لأن المعن في اللغة الشيء القليل والماعون هو الزكاة وهو فاعول من المعن".(٣)

٤- معاملة الحرف الزائد معاملة الأصلي في الاشتقاق فقالوا أمعن بحقه لجمعهم معين على مُعنان وكذا قالوا ضفن الرجل يضفن اشتقوها من الضيفن والنون زائدة ووزنه فعلن لكن لما أشبه ضيفن فيعلا وهو الأكثر أثبتوا النون في ضفن لاماً وهي في ضيفن زائدة ؛ لأن وزنه فَعْلَنٌ وليس بفيعل.(٤)

وقال أبوزيد : " ضَفَنْت مع الضيف أضفِن ضفناً إذا جئت معه وهو الضيفن".(٥)

وقد ذكر أبوعثمان المازني أن نون ضيفن زائدة ووزنه فعلن واشتقاقه من الضيف، وأن أبا زيد يرى أن ضيفن على وزن فيعل والنون أصلية فاشتق منها الفعل ضفن يضفن.(٦)

---

(١) لسان العرب . مادة (معن).

(٢) معاني القرآن : ٢/ ٢٧٣.

(٣) معاني القرآن وإعرابه : ٤/ ١٠٥.

(٤) الصحاح . مادة (ضيف).

(٥) تهذيب اللغة . مادة(ضفن).

(٦) متن التصريف في المنصف : ١/ ١٦٧.

ويرى ابن جني أن كلا الاشتقاقين مذهب بيد أنه حكم بالقوة على مذهب أبي زيد وذلك لأمرين :-

الأول : أن وزن فيعل أكثر في الكلام من وزن فَعْلن .

الثاني : أن المعنى يطابقه كما في قول الشاعر :

إذا جاء ضيف جاء للضيف ضيفنٌ فأودىَ بما تقرى الضيوفَ الضيافن[1]

فالضيفن : هو الذي يجئ مع الضيف ، وقولهم : ضفن يضفن في هذا المعنى يشهد بأن ضيفاً فيعلٌ.[2]

وبعد ففيما ما أورده ابن جني من نظائر شُبِّه بعضها ببعض من حيث الإعلال والتصحيح أو ترك الصرف أو تشبيه الزائد بالأصلي أو الأصلي بالزائد تقوية لما ذكره في توجيه قراءة من فتح ياء (أدري) في الموضعين تشبيهاً لها بياء غلاميَ ودارِيَ إذا فتحت ياء المتكلم[3]، ويؤكد هذا أيضاً ما ذكره ثعلب من أن العرب تشبه الحرف بالحرف فشبهوا منارة – وهي مفعَلة من النور بفتح الميم – بفعالة ، فكسَّروها تكسيراً كما قالوا : أمكنه فيمن جعله مكاناً من الكون ، فعاملوا الحرف الزائد معاملة الأصلي فصارت الميم عندهم كالقاف من قذال ، ومثله في كلام العرب كثير.[4]

---

(١) البيت من الطويل ، ولم أقف له على نسبة . وأودى بالشئ إذا ذهب به ، ويروى (يقرى) مكان (تقرى) في البخلاء : ١/ ١٤٠ ، وتهذيب اللغة مادة (ضفن) ، وجاءت رواية (تقرى) بالتاء في : جمهرة اللغة باب (فيعل) : ٢/ ١١٧١ ، وتاج العروس مادة (ضيف وضوف) ، لسان العرب مادة (ضيف وضفن).

(٢) المنصف : ١/ ١٦٨.

(٣) وإسكان ياء المتكلم الواقعة مضافاً إليه أكثر من فتحها وهما جائزان. التصريح : ٢/ ٦٠.

(٤) تاج العروس مادة (نور) .

هذا ، وفي القراءة المذكورة توجيه آخر أورده أبوالبقاء وهو أن حركة الهمزة في (أقريب) وهي الفتحة ألقيت على الياء قبلها فتحركت وبقيت الهمزة ساكنة وأبدلت ألفا لانفتاح ما قبلها ثم أبدلت همزة متحركة لأنها في حكم المبتدأ بها ، والإبتداء بالساكن محال.[1]

وقد عقب السمين الحلبي على هذا التوجيه بقوله : " وهذا تخريج متكلف لا حاجة إليه ونسبة راويها عن ابن عباس إلى الغلط أولى من هذا التكلف، فإنها قراءة شاذة منكرة وإن وقع في الأولى فلا يجرى في الثانية شيئا".[2]

وقد تبعه ابن عادل في هذا التعقيب.[3]

وبعد هذا العرض لإنكار ابن مجاهد لفتح ياء (أدري) واعتراض ابن جني عليه وتوجيهه لها وتوجيه العكبري أيضا وتعقيب السمين عليه وكذا ابن عادل أقول إنه يمكن حمل هذه القراءة على وجه لم أجد فيما اطلعت عليه أحداً خرجها عليه ، وهو أن ياء (أدري) في الموضعين إنما فتحت إتباعاً لفتح ما بعدها ، أعني أن تفتح الياء في الموضع الأول إتباعاً لفتحة الهمزة بعدها في قوله (أقريب) وأن تفتح في الموضع الثاني إتباعاً لفتحة اللام بعدها في قوله (لعله).

وإنما قلت بإمكان حمل فتح ياء (أدري) على الإتباع لما بعدها استناداً لما ذكره ابن جني[4] والزمخشري[5] والعكبري[6] وأبوحيان[7] والسمين الحلبي[8] في

---

(١) التبيان : ٢/ ١٣٨.
(٢) الدر المصون : ٥/ ١١٨.
(٣) اللباب : ١٣/ ٦٢٦.
(٤) المحتسب : ١/ ٣٧.
(٥) الكشاف : ١/ ٥١.
(٦) إعراب القرآءات الشواذ : ١/ ٨٧.
(٧) البحر المحيط : ١/ ١٨.
(٨) الدر المصون : ١/ ٦٥.

توجيه قراءة من كسر الدال[١] من قوله – تعالى – : ﴿ الحمدِّ لله ﴾[٢]من أن كسر الدال إنما هو إتباع لكسر لام الجر التي بعدها .

فإن قيل إن الأقيس في الإتباع أن يكون الثاني تابعاً للأول كما في قراءة[٣] (الحمدُ للهُ) بضم اللام إتباعاً للدال .[٤] قلت إن إتباع الأول للثاني كما في قراءة (الحمد لله) بكسر الدال وقراءة (إن أدري) بفتح الياء قد ذكر العكبري أن العرب قد فعلت مثله فقالوا : المِغِيرة فكسروا الميم وقالوا : الجنة لمن خاف وِعِيدَ الله بكسر الواو إتباعا[٥]. كما نص السمين الحلبي على أنه لغة تميم وبعض غطفان ، يتبعون الأول للثاني للتجانس.[٦]

وكذا أورد سيبويه[٧] وابن جني[٨] شواهد أتبع فيها الأول للثاني، والثاني للأول ، وفيما سبق ذكره غنى عن إيراد تلك الشواهد هنا .

❁❁❁

---

(١) القراءة لزيد بن علي والحسن البصري . المحتسب : ١/ ٣٧ ، الكشاف : ١/ ٥٠ ، ٥١ ، البحر المحيط : ١/ ١٨.

(٢) الفاتحة : ٢.

(٣) القراءة لإبراهيم بن أبي عبلة. المحتسب : ١/ ٣٧.

(٤) المحتسب : ١/ ٣٧.

(٥) إعراب القرآءات الشواذ : ١/ ٨٧ ، ٨٨.

(٦) الدر المصون : ١/ ٦٥.

(٧) الكتاب : ٤/ ١٤٦.

(٨) الخصائص : ٢/ ١٤٥.

المسألة الثالثة
زيادة الباء في اسم ليس

ذكر ابن جنى أن قوله – تعالى – :﴿ لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ﴾[1] قد قرأه أبيٌّ وابن مسعود – رضي الله عنهما – بنصب البر وزيادة الباء قبل أن (ليس البر بأن تولوا وجوهكم) وأن ابن مجاهد لم يجوز نصب البر مع زيادة الباء فى اسم ليس ، واعترض ابن جنى على ذلك وذكر أن له وجهاً وهو أن تحمل الباء على الزيادة فى اسم ليس نص على ذلك بقوله : " ومن ذلك قراءة أبيٍّ وابن مسعود : (لَيسَ البرَّ بأن تولوا وجوهكم) قال ابن مجاهد : فإذا كان هكذا لم يجز أن يُنصب البر.

قال أبوالفتح : الذي قاله ابن مجاهد هو الظاهر في هذا ، لكن قد يجوز أن يُنْصب مع الباء ، وهو أن تجعل الباء زائدة ، كقولهم : كفى بالله أي كفى الله ، وكقوله – تعالى – : ﴿كَفَىٰ بِنَا حَٰسِبِينَ ﴾[2] أي كَفينَا ، فكذلك ليس البر بأن تولوا بنصب البر كما في قراءة السبعة ، فإن قلت : فإن (كفى بالله) شاذ قليل فكيف قست عليه ليس ، ولم نعلم الباء زيدت في اسم ليس ، إنما زيدت في خبرها نحو قوله ﴿ لَّيْسَ بِأَمَانِيِّكُمْ ﴾[3] ؟ قيل لو لم يكن شاذا لما جوزنا قياساً عليه ما جوزناه ولكن نوجب فيه ألبتة واجباً فاعرفه ".[4]

---

(١) البقرة : ١٧٧.

(٢) الأنبياء : ٤٧.

(٣) النساء : ١٢٣.

(٤) المحتسب : ١/ ١١٧ ، ١١٨.

الدراسة والتحليل

وبعد عرض النص السابق لابن جني نتناوله بالدراسة والتحليل من الجهات التالية :-

الأولى : نسبة القراءة :-

ممن سبق ابن جني إلى ذكر هذه القراءة بزيادة الباء قبل [أن] الفراء[1] بيد أنه لم ينسبها ، ونص على أنها برفع [البر] مع زيادة الباء في أن تولوا .

وكذا النحاس[2]، ونسبها إلى أبيّ وابن مسعود.

وأما ابن خالويه[3] فقد اقتصر في نسبتها على ابن مسعود .

وقد تبع ابن جني في نسبة القراءة إلى أبيّ وابن مسعود بزيادة الباء ونصب البر كل من ابن عادل الحنبلي[4] والقرطبي[5] وكذا الزمخشري[6] والآلوسي[7] حيث نسباها إلى عبدالله – يعني عبدالله بن مسعود – فقط بيد أن الزمخشري لم ينص على ضبط لفظ [البر] في هذه القراءة .

وأما أبوحيان[8] فقد نسبها إلى أُبيّ وعبدالله بن مسعود بيد أن نص على أن هذه القراءة برفع [البر].

---

(١) معاني القرآن : ١/ ١٠٤.

(٢) إعراب القرآن : ١/ ٢٧٩.

(٣) مختصر الشواذ : ص ١١.

(٤) اللباب : ٣/ ١٩١.

(٥) تفسير القرطبي : ١/ ٦١٦.

(٦) الكشاف : ١/ ٣٣٠.

(٧) روح المعاني : ٢/ ٤٥.

(٨) البحر المحيط : ٢ / ٢.

الثانية : رأي ابن مجاهد :-

ذكر ابن جني في النص السابق عن ابن مجاهد أنه على القراءة بالباء قبل (أن) في (أن تولوا) لا يجوز نصب [البر] ، وما ذكره ابن مجاهد هو الظاهر عند ابن جني ، وذلك أن دخول الباء على (أن تولوا) يُعَيّن جعله خبرا لـ (ليس) ويكون (البر) مرفوعاً اسما لها ، ويؤيد هذا أن القرآء اتفقوا[1] على رفع البر في قوله – تعالى – : ﴿ وَلَيْسَ ٱلْبِرُّ بِأَن تَأْتُوا ﴾[2]، وأيضاً ما نص عليه النحويون من أن دخول الباء في خبر (ليس) كثير ومقيس[3] كقوله – تعالى – : ﴿ لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ ﴾[4].

الثالثة : اعتراض ابن جني :-

ذكر ابن جني أن ما ذهب إليه ابن مجاهد هو الظاهر في القراءة المذكورة بيد أنه اعترض على منعه نصب [البر] مع زيادة الباء قبل (أن) ، وذكر أن ذلك جائز على أن تكون الباء زائدة في اسم (ليس) ، ويكون (البر) خبرها مقدماً عليه ، وشبه ذلك بزيادة الباء في فاعل (كفى) كما في قوله –تعالى –:﴿ وَكَفَىٰ بِنَا حَٰسِبِينَ ﴾[5].

وما أجازه ابن جني من جعل الباء زائدة في اسم (ليس) المؤخر عن خبرها قد حكم عليه ابن هشام بأنه غريب واشترط لذلك تقدم خبرها على اسمها

---

(١) الإتحاف : ١/ ٤٢٩.

(٢) البقرة : ١٨٩.

(٣) المغني ص١١٩ ، شرح الأشموني : ١/ ٢٥٠ ، حاشية الشيخ ياسين : ٢/ ١٣.

(٤) الغاشية : ٢٢.

(٥) الأنبياء : ٤٧.

حيث قال : " من الغريب أنها زيدت فيما أصله المبتدأ وهو اسم ليس بشرط أن يتأخر إلى موضع الخبر كقراءة بعضهم (ليس البرَّ بأن تولوا) بنصب [البر]، وقوله :

أليس عجيباً بأن الفتى يصاب ببعض الذي في يديهِ[1]"[2]

وحكم عليه الصبان أيضا بالقلة حيث قال : " وكالخبر – يعني خبر ليس وما الذي زيدت فيه الباء – الاسم إذا وقع في موضع الخبر على قلة كقراءة بعضهم (ليس البر بأن تولوا وجوهكم) بنصب البر ".[3]

وإذا كان ابن هشام والصبان قد اشترطا لزيادة الباء في اسم (ليس) تأخره عن الخبر كما سبق فإن أباحيان اشترط أن يكون اسم ليس مصدراً مؤولاً من أن وصلتها كما في القراءة المذكورة وقول الشاعر :

أليس عجيباً بأن الفتى يصاب ببعض الذي في يديهِ[4]

قال : " أدخل الباء على اسم (ليس) وإنما موضعها الخبر وحسَّن ذلك في البيت ذكر العجيب مع التقرير الذي تفيده الهمزة وصار معنى الكلام أعجب بأن الفتى ، ولو قلت أليس قائما بزيد لم يجز ".[5]

---

(١) البيت من المتقارب ، وهو لمحمود الوراق كما في الكامل : ٢/ ٢٠٤ ، ٢٠٥ . وذكر أنه من المحدثين فقد توفى سنة ٢٢٥ هـ.
ينظر البيت في البيان والتبيين : ١/ ٤٨٤ ، والبحر المحيط : ٢/ ٣ ، ومغني اللبيب ص١١٩.

(٢) المغني ص١١٩.

(٣) حاشية الصبان : ١/ ٢٥٠.

(٤) سبق تخريجه في الصفحة نفسها.

(٥) البحر المحيط : ٢/ ٣.

وما سبق ذكره من شروط لزيادة الباء في اسم (ليس) متحقق في القراءة المذكورة وفي هذا تأييد لصحة ما ذكره ابن جني في تخريج هذه القراءة .

وأما تشبيه ابن جني لزيادة الباء في اسم (ليس) بزيادتها في فاعل (كفى)[1] ففيه نظر لاختلاف حكم زيادتها في الموضعين ؛ فإن زيادتها في اسم (ليس) من الغريب كما ذكر ابن هشام ، وعلى قلة كما ذكر الصبان في حين أن زيادتها في فاعل (كفى) قياسية كما ذكر ابن عصفور[2] وغالبة كما ذكر ابن هشام[3] وذكر الصبان أنها جائزة في الاختيار.[4]

هذا ، وما ذكره ابن جني من زيادة الباء في فاعل (كفى) إنما هو على مذهب سيبويه حيث ذهب إلى أن الباء زائدة في فاعل (كفى) بدليل صحة المعنى بدونها نص على ذلك بقوله : " وكذلك : كفى بالشيب ، لو ألقى الباء استقام الكلام وقال الشاعر ، عبد بني الحسحاس :

كفى الشيب والإسلام للمرء ناهيا[5]" .[6]

---

(١) ولا تزاد الباء في فاعل (كفى) إذا كان بمعنى : أجزأ وأغنى أو بمعنى وقى فالأول يتعدى لواحد والثاني يتعدى لاثنين . المغنى ص١١٦.

(٢) شرح الجمل : ١/ ٤٩٢.

(٣) المغني ص١١٥.

(٤) الصبان : ١/ ٢٢٢.

(٥) هذا عجز بيت لعبد بني الحسحاس (سحيم) في ديوانه ص١٦ ، وصدره :

عميره ودع إن تجهزت غاديا.

وهو من الطويل .ينظر البيت في الكتاب : ٤/ ٢٢٥ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٤ ، والمغني ص١١٦ ، وشرح شواهد المغني : ١/ ٣٢٥

(٦) الكتاب : ٤/ ٢٢٥.

ويخالف سيبويه في هذا كل من الزجاج وابن السراج :

- فقد ذهب أبوإسحاق الزجاج إلى أن الباء إنما دخلت في فاعل (كفى) لتضمنه معنى (اكْتَفِ) وقد نسب هذا إليه ابن هشام بقوله : " وقال الزجاج : دخلت – يعنى الباء – لتضمن كفى معنى اكتف"(١).

ونص عبارة أبي إسحاق في قوله – تعالى – : ﴿ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ نَصِيرًا ﴾(٢)، " ومعنى الباء التوكيد : المعنى وكفى الله وليا وكفى الله نصيرا ، إلا أن الباء دخلت في اسم الفاعل ؛ لأن معنى الكلام الأمرُ المعنى اكتفوا بالله ".(٣)

قال ابن هشام : " وهو من الحسن بمكان ويصححه قولهم : اتقي الله امرُؤٌ فعل خيراً يُثَبْ عليه ، أي ليتق وليفعل ، بدليل جزم يُثَبْ ".(٤)

وذهب ابن السراج إلى أن الفاعل فى نحو (وكفى بالله) يجوز أن يكون ضمير المصدر المفهوم من الفعل ، نص على ذلك حيث قال : " وقولهم : كفى بالله .قال سيبويه : إنما هو " كفى الله " ، والباء زائدة ، والقياس يوجب أن يكون التأويل : كفى كفايتي بالله فحذف المصدر لدلالة الفعل عليه ، وهذا في العربية موجود ".(٥)

---

(١) المغني ص١١٥.

(٢) النساء : ٤٥.

(٣) معاني القرآن وإعرابه : ٢/ ٥٧.

(٤) المغني ص ١١٥.

(٥) الأصول فى النحو : ٢/ ٢٦٠.

قال ابن هشام : " وصحة قوله موقوفة على جواز تعلق الجار بضمير المصدر ، وهو قول الفارسي والرماني ، أجازا مروري بزيد حسن وهو بعمرو قبيح وأجاز الكوفيون إعماله في الظرف وغيره ، ومنع جمهور البصريين إعماله مطلقاً".(١)

ويجوز أن يحمل تشبيه ابن جنى لزيادة الباء في اسم ليس بزيادتها في فاعل كفى على القول بأن ليس فِعْلٌ ، فيكون اسمها مشابهاً لفاعل كفى من هذه الجهة.(٢)

***

(١) المغنى ص ١١٥،١١٦.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٣٥٣،٣٧٩ ، المغنى ص ٢٩٠.

المسألة الرابعة

إن المخففة من الثقيلة

ذكر ابن جني أن قوله – تعالى – : ﴿ وَإِنَّ مِنَ ٱلْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ ٱلْأَنْهَرُ ۚ وَإِنَّ مِنْهَا ..... وَإِنَّ مِنْهَا ..... ﴾[1]. قد قراءة قتادة بتخفيف نون " إنَّ " ، وأن ابن مجاهد قد أنكر هذه القراءة وحمل التخفيف فيها على الميم من لما ، إذ لا يرى معنى لتخفيف نون إنَّ نص ابن جني على ذلك بقوله : " ومن ذلك قراءة قتادة : " وإن من الحجارة " ، وكذلك قراءته : " وإنْ منها " ، مخففة .

قال ابن مجاهد : أحسبه أراد بقوله مخففة الميم ؛ لأني لا أعرف لتخفيف النون معنى .

قال أبوالفتح : هذا الذي أنكره ابن مجاهد صحيح ؛ وذلك أن التخفيف في إنَّ المكسورة شائع عنهم ؛ ألا ترى إلى قول الله – تعالى – : ﴿ إِن كَادَ لَيُضِلُّنَا عَنْ ءَالِهَتِنَا ﴾[2]، ﴿ وَإِن يَكَادُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَٰرِهِمْ ﴾[3]، أي : إنهم على هذه الحال . وهذه اللام لازمة مع تخفيف النون فرقاً بين إن مخففة من الثقيلة ، وبين إن التي للنفي بمنزلة (ما) في قوله – سبحانه – : ﴿ إِنِ ٱلْكَٰفِرُونَ إِلَّا فِى غُرُورٍ ﴾[4]، وقوله :

---

(١) البقرة : ٧٤.

(٢) الفرقان : ٤٢.

(٣) القلم : ٥١.

(٤) الملك : ٢٠.

فما إنْ طِبُّنا جُبْنٌ ، ولكن منايانا ، ودَولةُ آخَرينا[1]

وهذا واضح. "[2]

الدراسة والتحليل

وبعد عرض النص السابق لابن جني نتناوله بالدراسة والتحليل من الجهات التالية :-

الأولى : نسبة القراءة :-

ممن سبق ابن جني إلى ذكر هذه القراءة ابن خالويه ، ونسبها إلى قتادة أيضاً[3].

وممن تبع ابن جني في ذكر هذه القراءة ابن عطية[4]وأبوحيان[5]، والسمين الحلبي[6]، وابن عادل[7].حيث نسبوها إلى قتادة أيضا .

---

(١) البيت من الوافر ، وهو لفروة بن مسيك المرادي الصحابي ، أسلم عام الفتح . كذا نسبته في الكتاب : ٣/ ١٥٣ ، الخزانة : ٤/ ١١٥ ، ١١٦ .
والطِبُّ بمعنى العلة والسبب أو العادة الدَّولة بالفتح : الغلبة في الحرب ، وبالضم تكون في المال ، ويقال دالت الأيام تدول ، كدارت تدور وزناً ومعنى .
ويروى في الكتاب ومعاني القرآن للأخفش : ١/ ١٢٠ ، والبغداديات ص٢٨٠ ، والخصائص : ٣/ ١٠٨ ، والخزانة بلفظ (وما) بالواو مكان (فما) ، ورواه الأخفش بلفظ (وطعمة) مكان (ودولة) ومعنى طعمة : أي قدرة وفي اللسان : يقال طعمت عليه أي : قدرت عليه . وأورده المبرد في المقتضب : ١/ ١٩٠ برواية (فما) وفي ٢/ ٣٦١ برواية (وما) .
والاستشهاد بهذا البيت على أن (إن) الزائدة دخلت على (ما) الحجازية فكفتها عن العمل ..

(٢) المحتسب : ١/ ٩١ ، ٩٢.

(٣) مختصر شواذ القرآن ص٧.

(٤) المحرر الوجيز : ١/ ١٦٧.

(٥) البحر المحيط : ١/ ٢٦٤.

(٦) الدر المصون : ١/ ٢٦٤.

(٧) اللباب : ٢/ ١٨٧.

وكذا أوردها بلا نسبة الزمخشري[١]، والفخر الرازي[٢]، والعكبري[٣]، والبيضاوي[٤]، والآلوسي.[٥]

وقراءة قتادة المذكورة تشمل تخفيف نون (إن) في المواضع الثلاثة من الآية الكريمة، وفي نص ابن جني السابق إشارة إلى هذا، وممن صرح بذلك ابن عطية وأبوحيان والسمين الحلبي وابن عادل.

الثانية : رأي ابن مجاهد :-

ذكر ابن جني في النص السابق أن ابن مجاهد يرى أن نون (إنَّ) المكسورة المشددة لا تخفف ؛ لأنه لا يكون لها جينئذٍ معنى ، ومن ثم حمل قول من روى هذه القراءة بأنها مخففة على أنه أراد تخفيف الميم من (لـمَّا) .

وعلى ما ذكره ابن مجاهد تكون قراءة قتادة بالتشديد في (إن) وتخفيف النون في (لما) هكذا (وإنَّ منها لـمَا يتفجر) وكذا ما بعده ، بذلك تكون موافقة لقراءة الجمهور[٦]. فكيف يستقيم هذا مع أن ابن جني نص في مقدمة المحتسب (محل هذا البحث أنه اعتمد في النقل عن ابن مجاهد على كتابه الذي وضعه لذكر الشواذ من القراءة ؟[٧]، وقراءة الجمهور لا تكون من الشواذ قطعاً .

---

(١) الكشاف : ١/ ٢٩٠.

(٢) مفاتيح الغيب : ٣/ ١٣٩.

(٣) إعراب القرآءات الشواذ : ١/ ١٧٧.

(٤) تفسير البيضاوي : ١/ ١٦٤.

(٥) روح المعاني : ١/ ٢٩٧.

(٦) البحر المحيط : ١/ ٢٦٤.

(٧) المحتسب : ١/ ٣٥.

وأما قول ابن مجاهد : لأني لا أعرف لتخفيف النون – يعني نون إنَّ – معنى فمواقف لما ذهب إليه الكوفيون حيث ذهبوا إلى أنه لا يجوز تخفيف (إنَّ) المشددة ، فالخفيفة عندهم حرف ثنائي الوضع مفيد النفي ، وممن نص على ذلك أبوحيان حيث قال : " وذهب الكوفيون إلى أنها – يعني إنَّ – لا يجوز تخفيفها ألبتة لا معملةٍ ولا مهملةٍ ، لأن الخفيفة عندهم هو حرف ثنائي الوضع نافٍ ، وليس مخففاً من الثقيلة ".(١)

ذكر أبوحيان والآلوسي أن الفراء ذهب إلى أن (إن) نافية ، واللام بمعنى إلا فإن قلت إن زيد لقائم فمعناه : ما زيد إلا قائم ، وأما الكسائي فزعم أنها إن وليها فعل كانت إن نافية واللام بمعنى إلا ، وإن وليها اسم كانت المخففة من الثقيلة ، وذهب قطرب إلى أنها إذا وليها فعل كانت بمعنى قد.(٢)

الثالثة : اعتراض ابن جني :-

أورد ابن جني إنكار ابن مجاهد لتخفيف نون (إنَّ) إذ لا معنى له عنده ثم ذكر ابن جني أن ما أنكر وجوده صحيح ثابت وشائع عن العرب ، وحينئذٍ تلزمها اللام للفرق بين المخففة من الثقيلة وبين إن النافية ، وما ذكره ابن جني رداً على ما أنكره ابن مجاهد موافق لمذهب البصريين حيث ذهبوا إلى أنه يجوز تخفيف إنَّ المشددة ، وممن نص على ذلك أبوحيان حيث قال : " وعند البصريين هذه المخففة هي التي أصلها إنَّ المشددة ".(٣)

---

(١) ارتشاف الضرب : ٢/ ١٤٩.

(٢) البحر المحيط : ١/ ٢٦٤ ، وروح المعاني : ١ / ٢٩٧.

(٣) ارتشاف الضرب : ٢/ ١٤٩.

وأما ما ذكره ابن جني من لزوم اللام مع (إن) المخففة للفرق بينها وبين (إن) النافية فقد نص عليه سيبويه حيث قال : " واعلم أنهم يقولون : إن زيد لذاهب وإن عمرو لخير منك ، لما خففها جعلها بمنزلة (لكن) حيث خففها وألزمها اللام لئلا تلتبس بإن التي هي بمنزلة (ما) التي تنفي بها".(١)

وقال في موضع آخر : " و(إن) توكيد لقوله : زيد منطلق وإذا خففت فهي كذلك توكيد ما يتكلم به ليثبت الكلام ، غير أن لام التوكيد تلزمها عوضاً مما ذهب منها".(٢)

ومقابل هذا المذهب : أنها إذا أهملت لزم المجئ باللام ، وإذا أعملت كان المجي باللام جائزاً ، وممن نص على ذلك المبرد حيث يقول : " والموضع الثالث : أن تكون إن المكسورة المخففة من الثقيلة ، فإذا رفعت ما بعدها لزمك أن تدخل اللام على الخبر ، ولم يجز غير ذلك ، لأن لفظها كلفظ التي في معنى (ما) ، وإذا دخلت اللام عُلِم أنها الموجبة لا النافية ، وذلك قولك : إن زيدٌ لمنطلق ... ... وإن نصبت بها لم تحتج إلى اللام إلا أن تدخلها توكيداً ، كما تقول : إن زيداً لمنطلق ".(٣)

وكذا نص ابن يعيش على أنه إذا أهملت (إن) المخففة لزم المجئ باللام بعدها فرقاً بينها وبين النافية ، وإذا أعملتها لم يلزم المجئ باللام ؛ لأن الفرق يحصل بالعمل ويجوز المجئ باللام.(٤)

---

(١) الكتاب : ٢/ ١٣٩.

(٢) الكتاب : ٤/ ٢٣٣.

(٣) المقتضب : ٢/ ٣٦٠.

(٤) شرح المفصل : ٨/ ٧١ ، ٧٢.

وما سبق ذكره عن ابن جني وغيره من لزوم اللام مع (إن) المخففة فرقاً بينها وبين النافية مشروط بعدم وجود قرينة لفظية أو معنوية تدل على أن المراد المخففة لا النافية، فإن وجدت إحداهما لم يلزم مجئ اللام معها لقيام القرينة مقامها .

أ - فاللفظية بأن يكون الخبر منفياً نحو : إنْ زيدٌ لن يقوم .

ب - والمعنوية بأن يكون الكلام سيق للإثبات والمدح كقوله :

أَنَا ابنُ أُبَاةِ الضَّيْمِ مِنْ آلِ مَالكٍ وإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ المَعادِنِ.(١)

إذ لو كانت (إن)نافية لكان هجواً وذماً ، فلو حمل الكلام على ذلك لتناقض واضطرب ، والشاعر إنما يمدح قومه ويفتخر بهم.(٢)

هذا ، وعلى قراءة قتادة المذكورة يحتمل أن تكون (ما) من (لما) في محل رفع مبتدأ مؤخراً على إهمال إن وهو المشهور فيها ، وأن تكون في محل نصب اسماً لإن ؛ لأنه سمع فيها الإهمال والإعمال.(٣)

---

(١) البيت من الطويل ، وهو للطرماح – الحكم بن حكيم – وكنيته أبونضير ، وهو شاعر طائي . ويروى (ونحن أباة الضيم) مكان (أنا ابن أباة الضيم). و (أباة) جمع آبٍ اسم فاعل من أبي يأبى ، أي امتنع ، (الضيم) : الظلم. (مالك) : اسم قبيلة الشاعر . و(كرام المعادن) : طيبة الأصول . ينظر : أوضح المسالك : ١/ ٣١٩ ، والتصريح : ١/ ٢٣١ ، والهمع : ١/ ١٤١ ، وشرح الأشموني : ١/ ٢٨٩.

(٢) التصريح : ١/ ٢٣١ ، والهمع : ١/ ١٤١ ، وشرح الأشموني : ١/ ٢٨٩.

(٣) البحر المحيط : ١/ ٢٦٤ ، والدر المصون : ١/ ٢٦٤.

وقد نص سيبويه على هذين الوجهين بقوله : " وأما أكثرهم فأدخلوها في حروف الابتداء حين حذفوا ، كما أدخلوها في حروف الابتداء حين ضموا إليها ما ".(١)

يعني في نحو قولك : إنما زيدٌ أخوك .

وقوله أيضاً : " حدثنا من نثق به أنه سمع من العرب من يقول : إنْ عمراً لمنطلق وأهل المدينة يقرءون : ﴿ وإنْ كُلاًّ لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَـٰلَهُمْ ﴾(٢) يخففون وينصبون(٣)..... وذلك لأن الحرف بمنزلة الفعل ، فلما حذف من نفسه شيء لم يغير عمله كما لم يغير عمل لم يك ولم أبل حيث حذف".(٤)

وأما استشهاد ابن جني ، بقول الشاعر:

فما إنْ طُبنا جُبْنٌ ، ولكن منايانا ، ودَولةُ آخرينا.(٥)

على مجيء (إن) فيه نافية بمعنى (ما) – وهي التي يفرق بينها وبين المخففة بمجيء اللام مع الأخيرة – فإنها في البيت مزيدة ، وإن كانت في الأصل للنفي لكي لا يجتمع حرفان بمعنى واحد لذلك كفت (ما) الحجازية عن العمل ، وقد صرح بذلك ابن جني في الخصائص حيث قال : " وليس في الكلام اجتماع حرفين لمعنى

---

(١) الكتاب : ٢/ ١٠٤.

(٢) هود : ١١١.

(٣) هي قراءة نافع المدني وابن كثير المكي . ينظر : الكشف لمكي : ١/ ٥٣٦ ، ٥٣٧.

(٤) الكتاب : ٢/ ١٤٠.

(٥) سبق تخريج هذا البيت ص٢٩من هذا البحث.

واحد؛ لأن في ذلك نقضاً لما اعْتُزم عليه من الاختصار في استعمال الحروف ..... فإن قلت فقد قال :

وما إنْ طبنا جُبنٌ ، ولكن[1]

..... فجمع بين ما وإن ، وكلاهما لمعنى النفي ، وهما كما نرى حرفان".[2]

ثم أجاب بأن (إن) الواقعة بعد (ما) هنا ليست بحرف نفي فيلزم ما رمت إلزامه ، وإنما هي حرف يؤكد به بمنزلة ما ولا والباء ومن وغير ذلك .[3]

---

(١) سبق تخريجه في هذا البحث ص ٢٩.

(٢) الخصائص : ٣/ ١٠٧ ، ١٠٨.

(٣) الخصائص : ٣/ ١٠٨.

المسألة الخامسة

حذف المفعول

تحدث ابن جني عن حذف مفعول العامل المتعدي إلى واحد وعن حذف المفعول الأول في باب أعطى، وذلك في موضعين من المحتسب، نفصلهما فيما يلي :-

الموضع الأول :-

حذف مفعول العامل المتعدي إلى واحد :

ذكر ابن جني أن قوله – تعالى- : ﴿ وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا ﴾[1] قد قرأه على بن أبي طالب – رضي الله عنه – فيما رواه عنه أبو عبدالرحمن السلمي بفتح ياء (يتوفون) مبنياً للفاعل ، وأن ابن مجاهد أنكر القراءة بها ، واعترض عليه ابن جني ، وذكر أن ذلك مستقيم جائز في العربية نص على ذلك بقوله : " ومن ذلك ما رواه أبو عبدالرحمن السلمي عن علي بن أبي طالب – عليه السلام – : " والذين يَتَوَفَّونَ مِنكُم " بفتح الياء .

قال ابن مجاهد : ولا يقرأ بها .

قال أبوالفتح : هذا الذي أنكر ابن مجاهد عندي مستقيم جائز ، وذلك أنه على حذف المفعول ، أي : والذين يَتَوَفون أيامهم أو أعمارهم أو آجالهم ، كما قال – سبحانه – : ﴿ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنتَ ﴾[2]، ﴿ ٱلَّذِينَ تَتَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ﴾[3]، وحذف المفعول كثير في القرآن وفصيح الكلام ، وذلك إذا كان هناك دليل عليه .

---

(١) البقرة : ٢٣٤.

(٢) المائدة : ١١٧.

(٣) النحل : ٢٨ ، ٣٢.

قال الله – تعالى – : ﴿ وَأُوتِيَتْ مِن كُلِّ شَيْءٍ ﴾[1]، أي : شيئا وأنشدنا أبو علي[2] للحطيئة :

منعَّمةٌ تَصون إليك منها كصونك من رداء شَرعَبِيٍّ .[3]

أي : تصون الكلام منها ، وهو كثير جداً ".[4]

الدراسة والتحليل

وبعد عرض النص السابق لابن جني نتناوله بالدراسة والتحليل من الجهات الآتية :-

الأولى : نسبة القراءة :-

ممن سبق ابن جني إلى ذكر هذه القراءة ابن خالويه ونسبها إلى علي بن أبي طالب – رضي الله عنه – ، ونص أيضاً على أن المفضل رواها عن عاصم.[5]

وممن تبع ابن جني في ذكر هذه القراءة ونسبتها إلى علي بن أبي طالب –

---

(١) النمل : ٢٣.

(٢) ينظر البيت في المسائل العضديات لأبي علي ص١٨٤ مسألة رقم (٨٢) برواية (يصون) مكان (تصون).

(٣) البيت من الوافر ، وهو للحطيئة في ديوانه ص ١٣٨ . (تصون إليك) : أي عندك ، و(الشرعبي (: ضرب من ثياب اليمن .

ينظر : البيت في : الخصائص : ٢/ ٣٧٢ ، شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٣٠٩.

(٤) المحتسب :١/ ١٢٥.

(٥) مختصر الشواذ ص ١٥.

رضي الله عنه – الزمخشري[١]، والفخر الرازي[٢]، والخطيب الشربيني .[٣]

وكذا ابن عطية[٤]، وأبوحيان[٥]، والسمين الحلبي[٦]، وابن عادل[٧]، والآلوسي[٨]حيثُ نسبوها إلى علي بن أبي طالب ونصواْ أيضاً على أن المفضل رواها عن عاصم .

وأما العكبري[٩]، والبيضاوي[١٠]، وأبوالسعود[١١]، وصاحب الفتوحات الإلهية[١٢]، فقد ذكروا هذه القراءة بلا نسبة .

الثانية : رأي ابن مجاهد :-

ذكر ابن جني أن ابن مجاهد يرى أن قراءة على بن أبي طالب – رضي الله عنه – ومن وافقه بفتح ياء (يتوفون)لا يقرأ بها ، وعلى هذا يكون الصواب عنده

---

(١) الكشاف : ١/ ٣٧٢.

(٢) مفاتيح الغيب : ٦/ ١٣٥.

(٣) السراج المنير : ١/ ١٧٦.

(٤) المحرر الوجيز : ١/ ٣١٤.

(٥) البحر المحيط : ٢/ ٢٢٢.

(٦) الدر المصون : ١/ ٥٧٧.

(٧) اللباب : ٤/ ١٩٠.

(٨) روح المعاني : ٢/ ١٤٨ ، ١٤٩.

(٩) التبيان : ١/ ٩٨ . وإعراب القرآءات الشواذ : ١/ ٢٥٣.

(١٠) تفسير البيضاوي : ١/ ٢٤٦.

(١١) تفسير أبي السعود : ١/ ٢٣٢.

(١٢) الفتوحات الآلهية : ١/ ١٩٠.

أن يقرأ بضم الياء في (يتوفون) وهي قراءة الجمهور .[1]

ولعل ابن مجاهد أنكر القراءة بفتح ياء (يتوفون) لما يترتب على ذلك من إيهام إسناد التوفي إلى الآدميين ، لصيرورة الواو فاعلاً في (يتوفون) على هذه القراءة ، والمتوفي الحقيقي هو الله – عز وجل – .

هذا ، ومن المعلوم أن اسم المفعول إنما يصاغ من الفعل المبني لما لم يسم فاعله ، واسم الفاعل يصاغ من الفعل المبني للفاعل ، فـ(يتوفون) كما في قراءة الجمهور بمعنى مُتوفَّين بفتح الفاء المشددة (يتوفون) ، و(يتوفى) كما في القراءة الأخرى بمعنى متوفِّين بكسر الفاء المشددة .

فإن قيل : ربما استُشهِد تأييداً لما أنكره ابن مجاهد – وكان أحد الأسباب الباعثة على وضع علم النحو – بما روى من أن علياً – رضي الله عنه – كان يشيع جنازة فقال له قائل : من المتوفى ؟ بصيغة اسم الفاعل أي بكسر الفاء سائلاً عن المتوفى بفتح الفاء ، فلم يقل : فلان بل قال " الله " مخطئاً إياه ومنبهاً له بذلك على أنه ينبغي عليه أن يقول : من المتوفى ؟ بصيغة اسم المفعول ، وما فعل ذلك إلا لأنه عرف من السائل أنه ما أورد لفظ المتوفى على الوجه الذي يكسوه جزالة وفخامة ، وهو وجه القراءة المنسوبة إلى علي – رضي الله عنه – ببناء (يتوفون) للفاعل .[2]

وذكر الزمخشري في الكشاف[3] – وتبعه في ذلك كثير من المفسرين[4] – أن

---

(١) المحرر الوجيز : ١/ ٣١٤ ، البحر المحيط : ٢/ ٢٢٢ ، الدر المصون : ١/ ٥٧٧.

(٢) مفتاح العلوم ص٢٢٧ ، التحرير والتنوير : ٢/ ٤٢٨.

(٣) الكشاف : ١/ ٣٧٢.

(٤) منهم : السمين الحلبي في للدر المصون : ١/ ٥٧٧ . والخطيب الشربيني في السراج المنير : ١/ ١٧٦ ، والآلوسي في روح المعاني : ٢/ ١٤٩.

الحكاية هذه وقعت مع أبي الأسود الدؤلي ، وأن علياً لما بلغته أمر أبا الأسود أن يضع كتاباً في النحو . وهذه القصة تناقضها القراءة المذكورة . قلت : أجيب عن ذلك كما ذكره السكاكي [١] بأن سبب التخطئة أن السائل كان ممن لم يعرف وجه صحته فلم يصلح الخطاب به .

الثالثة : اعتراض ابن جني :-

اعترض ابن جني على ما أنكره ابن مجاهد من القراءة بفتح ياء (يتوفون) ، وذكر أن لذلك وجهاً جائزاً في العربية ، وهو أن تحمل هذه القراءة على حذف المفعول ، والتقدير : والذين يتوفون أيامهم أو أعمارهم أو آجالهم ، وهذا الوجه الذي أورده ابن جني في تخريج هذه القراءة وتقدير المفعول المحذوف قد تبعه فيه جمع من المفسرين ، منهم : الزمخشري[٢]، ابن عطية[٣]، والفخر الرازي[٤]، والعكبري[٥]، والبيضاوي[٦]، وأبوحيان[٧]، والسمين الحلبي[٨]، وابن عادل[٩]، والخطيب الشربيني[١٠]، وأبوالسعود[١١]،

---

(١) مفتاح العلوم ص٢٢٧ ، وحاشية الشهاب : ٢/ ٥١.

(٢) الكشاف : ١/ ٣٧٢.

(٣) المحرر الوجيز : ١/ ٣١٤.

(٤) مفاتيح الغيب : ٦/ ١٣٥.

(٥) التبيان : ١/ ٩٨ ، وإعراب القرآءات الشواذ : ١/ ٢٥٣.

(٦) تفسير البيضاوي : ١/ ٢٤٦.

(٧) البحر المحيط : ٢/ ٢٢٢.

(٨) الدر المصون : ١/ ٥٧٧.

(٩) اللباب : ٤/ ١٩٠.

(١٠) السراج المنير : ١/ ١٧٦.

(١١) تفسير أبي السعود : ١/ ٢٣٢.

وصاحب الفتوحات الإلهية[١]، والآلوسي[٢].

فعلى هذا يقال للميت متوفٍ بمعنى مستوفٍ لحياته وأجله[٣]، وفي لسان العرب تَوفِّي الميت : استيفاء مدته التي وفيت له وعدد أيامه وشهوره وأعوامه في الدنيا .[٤]

وما ذكره ابن جني في النص السابق من جواز حذف المفعول إذا دل عليه دليل فإنه شرط لجميع أنواع الحذف ، يؤيد ذلك ما نص عليه في الخصائص ، مبيناً العلة في اشتراط هذا ، حيث قال : " قد حذفت العرب الجملة والمفرد والحرف والحركة وليس شيء من ذلك إلا عن دليل ، وإلا كان ضرباً من تكليف علم الغيب في معرفته ".[٥]

وما مثل به ابن جني في النص السابق للمفعول المحذوف لوجود الدليل من آية النمل وبيت الحطيئة قد مثل بهما أيضاً في الخصائص حيث قال : وقد حذف المفعول به نحو قول الله – تعالى – : : ﴿ وَأُوتِيَتْ مِن كُلِّ شَيْءٍ ﴾[٦] أي أوتيت منه شيئا ..... وقال الحطيئة :

---

(١) الفتوحات الإلهية : ١/ ١٩٠.

(٢) روح المعاني : ٢/ ١٤٨، ١٤٩.

(٣) حاشية الشهاب : ٢/ ٥٥١.

(٤) اللسان : مادة (وفى).

(٥) الخصائص : ٢/ ٣٦٠.

(٦) النمل : ٢٣.

منعَمة تصون إليك منها كصونك من رداءٍ شرعبي[1]

أي تصون الحديث منها وله نظائر".[2]

فأما استشهاد ابن جني في المحتسب لقراءة من فتح ياء (يتوفون) ببيت الحطيئة فمستقيم ؛ لأن الفعلين في الآية والبيت متماثلان في التعدي إلى مفعول واحد.

وأما استشهاده للقراءة المذكورة بقوله – تعالى – : (وأوتيت من كل شئ) ففيه نظر من قِبل أن الفعل (أوتى) يتعدى إلى اثنين ، و(يتوفى) يتعدى إلى واحد إلا إذا أراد بذلك الاستشهاد مطلق الحذف للمفعول.

وأما حكمه على مفعول أوتيت بالحذف – وهو المفعول الثاني[3] والذي قدره بقوله : أي شيئا – فقد سبقه إلى ذلك الأخفش[4]والطبري[5]، وتبعه في ذلك أيضاً الفخر الرازي[6]، والشوكاني[7]، وخالفه أبوحيان[8]، والآلوسي[9] حيث أجازا

---

(١) سبق تخريجه في هذا البحث ص ٣٥.

(٢) الخصائص : ٢/ ٣٧٢.

(٣) أما المفعول الأول لأوتيت فضمير الغائبة العائد إلى امرأة في قوله : (إني وجدت إمراءة تملكهم)، وقد صار الضمير في محل رفع نائباً عن الفاعل لما بني الفعل للمفعول.

(٤) معاني القرآن : ٢/ ٤٠٨.

(٥) تفسير الطبري : ١٣/ ٢٢٦.

(٦) مفاتيح الغيب : ٣٠ / ١٧١.

(٧) فتح القدير : ٤/ ١٣٣.

(٨) البحر المحيط : ٥/ ٤٢٨.

(٩) روح المعاني : ١٣/ ٢٢٦.

أن يكون قوله من كل شئ هو المفعول الثاني لأوتيت .

الموضع الثاني :

حذف المفعول الأول في باب (أعطى):

ذكر ابن جني أن قوله – تعالى – : ﴿ أَن يُؤْتَىٰٓ أَحَدٌ مِّثْلَ مَآ أُوتِيتُمْ ﴾[1] قد قرأه الحسن (أن يؤتىَ أحدٌ) بكسر التاء وفتح الياء مبنياً للفاعل ، وأن ابن مجاهد ذكر أنه ينبغي أن تكون هذه القراءة (أن يؤتى أحداً) واعترض على ذلك ابن جني ، وخرجها على حذف المفعول الأول لـ(يؤتى) نص على ذلك بقوله : " ومن ذلك قراءة الحسن : (أن يؤتِىَ أحدٌ مثل ما أوتيتم). قال أحمد بن صالح[2]كذا قال . قال ابن مجاهد : وعلى هذا ينبغي أن يكون يؤتِىَ أحداً .

قال أبوالفتح : لا وجه لإنكار ابن مجاهد رفع أحد مع قوله (يؤُتِىَ) مُسمَّى الفاعل ، وذلك أن معناه أن يؤتِى أحدٌ أحدا مثل ما أوتيتم ، كقولك : أن يحسن أحد مثل ما أُحسِنَ إليكم ، أي أن يحسن أحدٌ إلى أحد مثل ما أُحسن إليكم ، فتحذف المفعول ويكون معناه ومفاده أن نعمة الله سبحانه لا تقاس بها نعمة ، وهذا مع أدنى تأمل واضح ".[3]

---

(١) آل عمران : ٧٣.

(٢) هو أبوجعفر اللإمام الحافظ ، ولد سنة ١٧٠ هـ ، قرأ على ورش وقالون وله عن كل منهما رواية ، وعلي وإسماعيل بن أبي أويس وأخيه أبي بكر عن نافع ، وروى حرف عاصم عن حرمي بن عمارة بن أبي حفصه عن أبان العطار ، توفى سنة ٢٤٨ هـ . (ينظر في ترجمته غاية النهاية في طبقات القراء : ١/ ٣٢٥).

(٣) المحتسب : ١/ ١٦٣.

الدراسة والتحليل

بعد عرض النص السابق لابن جني نتناوله بالدراسة والتحليل من الجهات التالية :-

الأولى : نسبة القراءة :-

ما ذكره ابن جني في النص السابق من أن الحسن قرأ (أن يؤتِىَ أحدٌ) بكسر التاء وفتح الياء لم أقف فيما تيسر لي من مراجع على أحد ممن سبقه قد ذكر هذه القراءة أو نسبها .

وممن تبع ابن جني في ذكر هذه القراءة ابن عطية[1] ونسبها إلى الحسن أيضاً وقد أورد أبوحيان هذا ثم قال : " ولم يتعرض ابن عطية[2] للفظ أن في هذه القراءة أهي بالكسر أم بالفتح ؟ "[3].

وكذا ذكرها القرطبي[4] والشوكاني[5] ونسباها أيضاً إلى الحسن .

ونص البغوي[6] والخازن[7] على أن الحسن قرأ (أن يؤتى) بكسر الألف وأنها قراءة الأعمش أيضاً .

---

(١) المحرر الوجيز : ١/ ٤٥٧.

(٢) عبارة بن عطية وقرأ الحسن بكسر الهمزة والتاء . (المحرر الوجيز : ١/ ٤٥٧).

(٣) البحر المحيط : ٢/ ٤٩٧.

(٤) تفسير القرطبي : ٢/ ١٣٥٦.

(٥) فتح القدير : ١/ ٣٥٢.

(٦) تفسير البغوي : ١/ ٣١٦.

(٧) تفسير الخازن : ١/ ٣٦٧.

ويؤكد أنهما يعنيان بكسر الألف كسر همزة (أن) من (أن يؤتى) فتصير إن يؤتى ما ذكراه في تفسير هذه القراءة من جعل إن بمعنى (ما) التي للجحد والنفي.

الثانية : رأي ابن مجاهد :-

ذكر ابن جني أن ابن مجاهد يرى أن قراءة الحسن (أن يؤتِيَ) بكسر التاء وفتح الياء مبنياً للفاعل ينبغي أن تكون بنصب (أحد) ، ولعله ذهب إلى ذلك على أن يكون (أحداً) مفعولاً أول(ليؤتي) ومفعوله الثاني (مثل ماأوتيتم) ويكون الفاعل ضميراً مستتراً جوازاً يعود إلى لفظ الجلالة في قوله :﴿ قُلۡ إِنَّ ٱلۡهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ﴾[1] ومن ثم لما بني الفعل (يؤتى) للمفعول على قراءة الجمهور أسند إلى أحد نائباً عن الفاعل ، فعلى قراءة الحسن ينبغي أن يعود المفعول الأول النائب عن الفاعل (أحد) إلى النصب عند بناء الفعل للفاعل.

الثالثة : اعتراض ابن جني :-

اعترض ابن جني على ما أنكره ابن مجاهد من رفع كلمة (أحد) في قراءة الحسن ، وذكر أنه لا وجه لهذا الإنكار ؛ إذ يمكن تخريجها على جعل (أحد) فاعلاً (ليؤتى) ، ويكون (مثل) مفعولاً ثانياً ، والمفعول الأول محذوفاً ، والتقدير أن يؤتى أحدٌ أحداً مثل ما أوتيتم ، ويكون معناه أن نعمة الله – سبحانه – لا تقاس بها نعمة ، وقد حمل ابن عطية القراءة المذكورة على هذا الوجه أيضاً ، نص على ذلك بقوله : " وقرأ الحسن أن يؤتى أحد بكسر الهمزة والتاء على إسناد الفعل إلى أحد، والمعنى أن إنعام الله لا يشبهه إنعام أحد من خلقه ، وأظهر ما في هذه القراءة أن

---

(١) آل عمران : ٧٣.

يكون خطاباً من محمد – صلى الله عليه وسلم – لأمته ، والمفعول محذوف تقديره أن يؤتى أحدٌ أحداً"[١].

هذا ، والفعل يؤتى مما يتعدى إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر وهو ما يطلق عليه النحويون باب أعطى وكسا ، والمفعولان في هذا الباب يجوز حذفهما جميعاً أو حذف أحدهما إذا دل على المحذوف دليل"[٢]، وما ذكر في توجيه القراءة المذكورة من قبيل حذف المفعول الأول في باب أعطى ، وهذا الحذف مختلف فيه على مذهبين :-

أحدهما : جواز الحذف ، ممن نص على ذلك ابن عصفور ، ومثل له بقولك : أعطيت درهماً إذا لم ترد الإخبار لمن أعطيت[٣]، وكذا ابن هشام وابن عقيل ومثلا لذلك بقوله – تعالى – :﴿ حَتَّىٰ يُعۡطُواْ ٱلۡجِزۡيَةَ ﴾[٤] التقدير – والله أعلم – حتى يعطوكم الجزية.[٥]

الثاني : امتناع الحذف ، وهو مذهب السهيلي ، نص على ذلك ابن هشام بقوله :

" ويجوز حذف مفعولي أعطى ..... وأولهما فقط خلافاً للسهيلي "[٦].

---

(١) المحرر الوجيز : ١/ ٤٥٧.

(٢) شرح الجمل :١/ ٣١٠ ، والمغني ص٥٧٥.

(٣) شرح الجمل : ١/ ٣١٠.

(٤) التوبة : ٢٩.

(٥) المغني ص٥٩٨ ، وشرح ابن عقيل : ٢/ ١٥٦.

(٦) المغني : ص٥٩٨.

هذا ، وحذف المفعول فيما أورده ابن جني في الموضعين السابقين لوجود دليل عليه يسميه النحويون حذف اختصار ، وأما الحذف من غير دليل على المحذوف فيسمونه حذف اقتصار[١]، وممن نص على هذين النوعين من الحذف ابن عصفور، ومثل لهما ، وذلك بقوله : " والفعل الذي يتعدى إلى مفعول واحد يجوز حذف مفعوله حذف اقتصار أو حذف الاختصار ، فحذف الاختصار الحذف للدلالة على المحذوف ، وحذف الاقتصار الحذف من غير دلالة على المحذوف ولا إرادة له .

فمثال حذف الاختصار أن تقول : ضربتُ ، في جواب من قال : أضربتَ زيداً ؟ فتحذف زيداً لفهم المعنى ، ومثل ذلك قول الشاعر :

مُنعَّمَةٌ تَصونُ إليكَ مِنها كصوتِكَ من رداءٍ شَرعَبيِّ[٢]

يريد : تصون إليك منها الحديث .

ومثال حذف الاقتصار أن تقول : ضربتُ وأكلتُ ، تريد أن هذين الفعلين قد وقعا مني ، ولا تخبر بأي شيءٍ وقع ، ومنه قوله – تعالى – ﴿ كُلُواْ وَٱشْرَبُواْ ﴾[٣] أي أوقعوا هذين الفعلين".[٤]

---

(١) المغني : ص٥٧٥ ، والهمع : ١/ ١٥٢.

(٢) سبق تخريجه في هذا البحث ص ٣٥.

(٣) الطور : ١٩.

(٤) شرح الجمل : ١/ ٣٠٩، ٣١٠.

وقد اعترض ابن هشام[١] على تقسيم الحذف إلى هذين النوعين ، وذكر أن التحقيق في ذلك : أنه تارة يتعلق الغرض بالإعلام بمجرد وقوع الفعل من غير تعيين من أوقعه أو من أُوقِع عليه ، فيجاء بمصدره مسنداً إلى فعل كون عام ، فيقال : حصل حريق أو نهب .

وتارة يتعلق بالإعلام بمجرد إيقاع الفاعل للفعل ، فيقتصر عليهما ، ولا يذكر المفعول ، ولا ينوى ؛ إذ المنوي كالثابت ، ولا يسمى محذوفاً ؛ لأن الفعل ينزل لهذا القصد منزلة مالا مفعول له ، ومنه ﴿ رَبِّيَ ٱلَّذِى يُحۡيِۦ وَيُمِيتُ ﴾[٢] إذ المعنى ربي الذي يفعل الإحياء والإماتة.

وتارة يقصد إسناد الفعل إلى فاعله وتعليقه بمفعوله ، فيذكران نحو : ﴿ لَا تَأۡكُلُواْ ٱلرِّبَوٰٓاْ ﴾[٣]، ﴿ وَلَا تَقۡرَبُواْ ٱلزِّنَىٰٓ ﴾[٤]، وهذا النوع إذا لم يذكر مفعوله قيل : محذوف ، نحو : ﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ﴾[٥].

وإذا كان ابن جني قد اشترط لحذف المفعول وجدان الدليل عليه فإن ابن هشام والأشموني ذكرا أنه إذا كان المحذوف فضلة وهي المفعول في غير باب ظن لا يشترط لحذفه وجدان الدليل ، ولكن يشترط ألا يكون في حذفه ضرر.[٦]

---

(١) المغني : ص٥٧٥ ، ٥٧٦.

(٢) البقرة : ٢٥٨.

(٣) آل عمران : ١٣٠.

(٤) الإسراء : ٣٢.

(٥) الضحي : ٣.

(٦) المغنى : ص٥٦٨ ، وشرح الأشموني : ٢/ ٩٣.

وإلى هذا المعني يشير ابن مالك بقوله :

وحذف فضلة أجز إن لم يضر كحذف ما سيق جوابا أو حصر[1]

يريد أنه إذا ترتب ضرر على حذف المفعول امتنع حذفه كأن يكون محصوراً ، نحو : إنما ضربت زيداً ؛ لأن الحذف ينافي الحصر أو يكون جواباً لسؤال نحو : ضربت زيداً جواباً لمن قال : من ضربت ؟ ؛ لأن المطلوب تعيينه لا يجوز حذفه.[2]

---

(١) ألفية بن مالك : ص٢٨.

(٢) التصريح : ١/ ٣١٤.

المسألة السادسة

نيابة المفعول الثاني عن الفاعل في باب (أعطى وكسى) [1]

نقل ابن جني عن ابن مجاهد أن قوله – تعالى – : ﴿ وَحُمِلَتِ ٱلْأَرْضُ وَٱلْجِبَالُ ﴾[2] قد قرئ بتشديد الميم فيما رواه يحيى عن ابن عامر ، وأن ابن مجاهد قد خفى عليه توجيهها مما جعله يتساءل عن هذه القراءة ، واعترض على ذلك ابن جني ، وذكر أن لها في العربية وجهاً صحيحاً واضحاً ، نص على ذلك بقوله : " قال ابن مجاهد حدثنا الطبري عن العباس بن الوليد عن عبدالحميد بن بكار عن أيوب عن يحيى عن ابن عامر : (وحُمّلَت الأرضُ) مشددة الميم . قال ابن مجاهد : وما أدري ما هذا؟.

قال أبو الفتح : هذا الذي تشّبع على ابن مجاهد حتى أنكره من هذه القراءة صحيح واضح ، وذلك أنه أسند الفعل إلى المفعول الثاني ، حتى كأنه في الأصل : وحمَّلنا قدرتنا أو ملكا من ملائكتنا ، أو نحو ذلك الأرض ، ثم أسند الفعل إلى المفعول الثاني ، فبنى له ، فقيل : فحمِّلت الأرض . ولو جئت بالمفعول الأول لأسندت الفعل إليه ، فقلت : وحُمِّلَت قدرتُنَا الأرضَ . وهذا كقولك : أَلْبَست زيداً الجبّة ، فإن أقمت المفعول الأول مقام الفاعل قلت : أُلبِسَ زَيدٌ الجُبَّةَ ، وإن حذفت المفعول الأول أقمت الثاني مقامَه ، فقلت : أُلبست الجبّةُ . نعم وقد كان أيضا يجوز مع استفاء المفعول الأول أن يبني الفعل للمفعول الثاني ، فتقول : أُلْبِسَت

---

(١) هو كل فعل نصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر ، ولم يُنصَب أحدهما باسقاط الجار فبالأول خرج باب ظن وبالثاني خرج نحو اخترت الرجال زيداً . الصبان : ٢/ ٦٨ .

(٢) الحاقة : ١٤ .

الجبّةُ زيدا ، على طريق القلب ؛ للاتساع ، وارتفاع الشك . فإذا جاز على هذا أن تقول حُمّلَت الأرض الملك ، فتقيم الأرض مقام الفاعل مع ذكر المفعول الأول فما ظنك بجواز ذلك وحسنه ، بل بوجوبه إذا حذف المفعول الأول ؟ وكذلك أطعمت زيداً الخبز ، وأُطْعم زيدٌ الخبز .

وتتسع فتقول : أُطْعِمَ الخبزُ زيداً ، ثم تحذف زيداً ، فلا تجد بداً من إقامة الخبز مقام الفاعل ، فتقول : أُطْعِمَ الخُبزُ ومثله أُرْكِبَ الفرس وأُبِثَّ الحديث وكُسِيَتْ الجُبَّة ، وأُطْعِمَ الطعامُ ، وسُقِيَ الشراب ، ولُقِيَ الخبزُ ، وَوُقِيَ الشرُّ. ورحم الله ابن مجاهد ! فلقد كان كبيرا في موضعه ، مُسَلَّماً فيما لم يَمهَر به ".[1]

(١) المحتسب : ٢/ ٣٢٨، ٣٢٩.

الدراسة والتحليل

بعد عرض النص السابق لابن جني نتناوله بالدراسة والتحليل من الجهات التالية :-

الأولى : نسبة القراءة :-

ممن سبق ابن جني في إيراد هذه القراءة ابن خالويه[1] بيد أنه نسبها إلى الأعمش.

وممن تبع ابن جني في ذكر هذه القراءة ونسبتها إلى ابن عامر في رواية عنه القرطبي[2] بيد أنه ذكر أنها رواية عبدالحميد عن ابن عامر دون أن يذكر أيوب ويحيى اللذين نقلا له قراءة ابن عامر .

وكذا ذكر أبوحيان[3] والآلوسي[4] أنها قراءة ابن عامر في رواية يحيى عنه.

وأما السمين الحلبي[5] وابن عادل[6] والشوكاني[7] فقد نصوا على أنها قراءة ابن عامر في رواية والأعمش وابن أبي عبلة وابن مقسم.

---

(١) مختصر شواذ القرآن : ص١٦١.

(٢) تفسير القرطبي : ١٠/ ٦٧٤٤.

(٣) البحر المحيط : ٨/ ٣٢٣.

(٤) روح المعاني : ٢٩/ ٤٤.

(٥) الدر المصون : ٦/ ٣٦٣.

(٦) اللباب : ١٩/ ٣٢٥.

(٧) فتح القدير : ٥/ ٢٨١.

وخالف ابن عطية[١] هؤلاء حيث انفرد بنسبتها إلى ابن عباس في رواية عنه . وكذا صاحب الإتحاف[٢]، والشيخ عبدالفتاح القاضي[٣] حيث نسباها إلى المطوعي .

وأما الزمخشري[٤] والعكبري[٥] فقد أوردا هذه القراءة بلا نسبة .

الثانية : رأي ابن مجاهد :-

علق ابن مجاهد – فيما نقله عنه ابن جني في النص السابق – على قراءة (حُمِّلت الأرض) بالتشديد بقوله : وما أدري ما هذا ؟ وظاهر هذه العبارة أنه لم يجد لها فيما عَلِمَهُ وجهاً يحملها عليه ، وإن كان – رحمه الله – عظيم المكانة غزير العلم ، لكن توفيق الله لمعرفة بعض ما أشكل هو هبة ربانية ، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء من عباده ، ويشهد لهذا ما أورده ابن جني في نهاية النص السابق بقوله : " ورحم الله ابن مجاهد : فلقد كان كبيراً في موضعه مُسَلَّماً فيما لم يَمهَر به"، وقال أيضا في موضع آخر من المحتسب : " ورحم الله أبابكر فإنه لم يألُ فيما علمه نصحا ، ولا يلزمه أن يُرِيَ غيره مالم يره الله – تعالى – إياه ، وسبحان قاسم الأرزاق بين عباده".[٦]

---

(١) المحرر الوجيز : ٥/ ٣٥٩.

(٢) إتحاف فضلاء البشر : ٢/ ٥٥٧.

(٣) القرآءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب ص٩١.

(٤) الكشاف : ٤/ ١٥١.

(٥) إعراب القرآءات الشواذ : ٢/ ٦١٤ ، والتبيان ص٣٧٦.

(٦) المحتسب : ١/ ٧١.

ولعل ابن مجاهد يعني بعبارته المتقدم ذكرها أنه يرى أن المفعولين إذا كانا في باب أعطى وكسا – وهما ما ليسا مبتدأ وخبراً في الأصل – امتنع نيابة الثاني منهما عن الفاعل ، ومن ثم لم يصح عنده حمل القراءة المذكورة على ذلك ، فبهذا يكون موافقا لما أورده الشيخ خالد الأزهري(١)والأشموني(٢) ولم ينسباه إلى أحد، وكذا السيوطي(٣) حيث نسبه إلى بعضهم وهو القول بإمتناع نيابة المفعول الثاني في باب أعطى وكسا مطلقاً طرداً للباب فيتعين إقامة الأول نائباً عن الفاعل ؛ لأنه فاعل في المعنى.(٤)

الثالثة : اعتراض ابن جني :-

اعترض ابن جني على ما أنكره ابن مجاهد من القراءة بتشديد الميم في قوله – تعالى – : ﴿ وَحُمِّلَتِ الأَرْضُ ﴾ ، وذكر أن لها في العربية وجهاً صحيحاً تحمل عليه ، وهو أن الفعل (حُملت) الذي لم يسم فاعله قد أسند إلى مفعوله الثاني (الأرض) وحذف المفعول الأول ، لأن الأصل وحَمَّلْنا قدرتنا أو ملكاً من ملائكتنا أو نحو ذلك ببناء الفعل للفاعل ، فلما بني الفعل للمفعول ، وحذف المفعول

---

(١) التصريح : ١/ ٢٩٢.

(٢) شرح الأشموني : ٢/ ٦٩.

(٣) البهجة المرضية ص٧١.

(٤) هذا أحد المذاهب في هذه المسألة وفيها ثلاثة مذاهب أخري وهي : أ – جواز نيابة المفعول الثاني مطلقاً عند أمن اللبس سواء اعتقد القلب أم لا أو كان الثاني نكرة والأول معرفة أم لا فيقال أعطى زيد درهما ، وأعطى درهم زيداً ؛ لأن زيد آخذٌ أبدا ودرهم مأخوذ أبـدا ، فإذا لم يؤمن اللبس امتنع نيابة الثاني فيقال في أعطيت زيداً عمراً : أعطـى زيـدٌ عمـراً لأن كلاً منهما يصلح أن يكون آخذاً.

الأول – وهو قدرتنا أو ملكاً من ملائكتنا – أسند إلى المفعول الثاني ، ولو ذكر المفعول الأول لجاز إسناد ذلك الفعل إليه فيقال وحملت قدرتُنا الأرض برفع قدرتنا نائباً عن الفاعل ونصب الأرض مفعولاً ثانياً كما تقول : ألبس زيد الجبة ، فإذا حذفت المفعول الأول أقمت الثاني مقامه نائباً عن الفاعل فتقول : ألبست الجبة فإسناد الفعل حينئذٍ إلى المفعول الثاني جائز حسن بل يصير واجباً لحذف المفعول الأول ، ويؤيد هذا جواز إسناد الفعل إلى المفعول الثاني فيرتفع مع ذكر المفعول الأول منصوباً على طريق القلب والاتساع فعلى ذلك يقال : وحملت الأرض قدرتنا كما تقول : ألبست الجبة زيدا . ثم يحذف المنصوب وهو المفعول الأول فتصير الآية (وحُمِّلت الأرض) كما في القراءة المذكورة ويصير المثال ألبست الجبة .

وهذا الذي أورده ابن جني من جواز نيابة أحد المفعولين عن الفاعل في باب أعطى وكسا ، يوافق أحد المذاهب في هذه المسألة : وهو جواز نيابة الثاني إن اعتقد القلب في الإعراب وهو كون المرفوع منصوباً والمنصوب مرفوعاً ، فتقول : كسيت الجبة زيداً ، وعلى هذا يكون النائب في الحقيقة هو المفعول الأول لأن نيابة المفعول الثاني مع اعتقاد القلب مجاز صوري ، ورفعه مجاز أيضاً كما أن نصب الأول مجاز ، فهو من إعطاء المرفع إعراب المنصوب وعكسه عند أمن اللبس كقولهم : خرق الثوب المسمار ، وكسر الزجاجُ الحجر ، وهو من ملح كلامه.(١)

---

(١) التصريح : ١/ ٢٩٢.

وقد أشار ابن أبي الربيع إلى هذا حيث قال : " متى أقمت الثاني ولم تقم الأول فإنما يكون ذلك على جهة الاتساع ، وجعل الثاني أولاً والأول ثانياً ، وليس ذلك بأبعد من أدخلت القلنسوة في رأسي ".[1]

فإذا لم يعتقد القلب امتنع نيابة الثاني على هذا المذهب.[2]

وأما قول ابن جني في النص السابق : " ولو جئت بالمفعول الأول لأسندت الفعل إليه ، فقلت : وحملت قدرتنا الأرضَ وهذا كقولك : ألبستُ زيداً الجبة فإن أقمت المفعول الأول مقام الفاعل قلت : " ألبس زيد الجبة " فموافق لقول البصريين من أن إقامة الأول أولى عند أمن اللبس[3]؛ لأنه فاعل في المعنى ومخالف لقول الكوفيين من أنه إذا كان المفعولان معرفتين استويا في الحسن فإن شئت أقمت الأول وإن شئت أقمت الثاني وإن كان الأول معرفة والثاني نكرة فإقامة الثاني حينئذٍ قبيحة.[4]

ويقوى ما ذكره ابن جني وفاقاً للبصريين ما نص عليه ابن عصفور من أن إقامة الأول أولى لأن مرتبة الأول أن يلي الفاعل ، فكان أولى أن يقام مقام الفاعل ما مرتبته أن يكون بعده.[5]

---

(١) البسيط في شرح جمل الزجاجي : ٢/ ٩٧٠.

(٢) التصريح : ١/ ٢٩٢.

(٣) فإذا لم يؤمن اللبس امتنع نيابة الثاني كما تقدم ذكره في هامش ٥ ص ٤٥ من هذا البحث.

(٤) الارتشاف : ٢/ ١٨٧ ، التصريح : ٢/ ٢٩٢.

(٥) شرح الجمل : ١/ ٥٣٩.

وإذا كان ابن جني قد اقتصر في توجيه القراءة المذكورة على جعل تضعيف الميم في (حملت) للتعدية والنقل فيكسب الفعل بذلك مفعولاً آخر قد أسند الفعل إليه بعد حذف المفعول الأول فقد تبعه في ذلك القرطبي مشيراً إلى جواز نيابة الثاني على جهة القلب حيث قال : وقرأ عبدالحميد عن ابن عامر (وحُمِّلت الأرض) بالتشديد على إسناد الفعل إلى المفعول الثاني كأنه في الأصل وحَمَّلْتُ قدرتنا أو ملكاً من ملائكتنا الأرض والجبال ، ثم أسند الفعل إلى المفعول الثاني فبني له ، ولو جئ بالمفعول الأول لأسند الفعل إليه ؛ فكأنه قال : وحملت قدرتنا الأرض ، وقد يجوز بناؤه للثاني على وجه القلب فيقال : حُمِّلت الأرض الملك ؛ كقولك : ألبس زيدٌ الجبة ، وألبست الجبة زيداً ".[1]

وأما أبوحيان[2] ،والسمين الحلبي[3] ، وابن عادل[4] ، والشوكاني[5] ، والآلوسي[6] فقد أجازوا أن يكون تضعيف الميم في حملت على القراءة المذكورة للتكثير فلا يكتسب الفعل مفعولاً آخر وأن يكون للتعدية فيكسبه مفعولاً آخر .

وأما صاحب الإتحاف فقد اقتصر على جعل التضعيف لمعنى التكثير[7].

---

(١) تفسير القرطبي : ١٠/ ٦٧٤٤.

(٢) البحر المحيط : ٨/ ٣٢٣.

(٣) الدر المصون : ٦/ ٣٦٣.

(٤) اللباب : ١٩/ ٣٢٥.

(٥) فتح القدير : ٥/ ٢٨١.

(٦) روح المعاني : ٢٩/ ٤٤.

(٧) الإتحاف : ٢/ ٥٥٧.

وإذا كان ابن جنى والقرطبي قد اقتصرا في توجيه هذه القراءة على أن الفعل أسند إلى المفعول الثاني والمحذوف هو المفعول الأول فإن أبا حيان والسمين الحلبي وابن عادل والآلوسي قد أجازوا ذلك وأجازوا أيضاً أن يكون الفعل قد أسند إلى المفعول الأول ، وهو (الأرض) ، والمفعول الثاني هو المحذوف ، وقدره أبوحيان والآلوسي ريحاً تفتتها أو ملائكة أو قدرة ، وبينما اقتصر السمين الحلبي وابن عادل على تقديره ريحاً أو ملائكة.(١)

وأما العكبري فقد ذكر أن المحذوف هو المفعول الثاني وقدره بالملائكة أو القدرة(٢) أو الأهوال .(٣)

وقد بين ابن عطية معنى الآية على القراءة المذكورة في كلا التقديرين حيث قال : " وذلك يحتمل معنيين أحدهما أنها حاملة حملت قدرة وعنفاً وشدة نفثها فهي محملة حاملة ، والآخر أن يكون محمولة حملت ملائكة أو قدرة ".(٤)

*****

(١) البحر المحيط : ٨/ ٣٢٣ ، والدر المصون : ٦/ ٣٦٣ ، واللباب : ١٩/ ٣٢٥ ، وروح المعاني : ٢٩/ ٤٤.

(٢) إعراب القرآءات الشواذ : ٢/ ٦١٤.

(٣) التبيان : ص ٣٧٦.

(٤) المحرر الوجيز : ٥/ ٣٥٩.

المسألة السابعة

اللام الجارة بين الكسر والفتح

ذكر ابن جني أن قوله – تعالى – : ﴿ لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ ﴾[1] قد قرأه الحسن بفتح اللام وياء ساكنة بعدها لام فألف فيما رواه عنه ابن مجاهد ، وبكسر اللام فيما رواه عنه قطرب أيضا ، وذكر ابن جني أن رواية قطرب بالكسر أقرب ، نص على ذلك بقوله : " ومن ذلك قراءة الحسن : ﴿ لبلا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ ﴾ ، بنصب اللام ، وبجزم الياء ، ولا يهمز .

قال أبوالفتح : حكاها قطرب – فيما رويناه عنه – (ليلا) ، بكسر اللام ، وسكون الياء ، وقال : حذَف همزة (أن) ، وأبدل (النون) ياء هكذا قال .

والذي حكاه ابن مجاهد : بفتح اللام ، وسكون الياء .

وما ذكره قطرب من الكسر أقرب ؛ وذلك أنه إذا حذف (الهمزة) بقى بعد ذلك (لِنْلاَ) ، فيجب إدغام النون في اللام ، فيصير اللفظ (لِلاَّ) ، فتجتمع اللامات ، فتبدل الوسطى لإدغامها وانكسار ما قبلها ، فتصير (لِيْلاَ) ، كما أبدلوا راء قِرَّاط ، ونون دِنَّار لذلك ، فقالوا : قيراط ، ودينار ، وميم دِمَّاس ، فقالوا كذلك : ديماس[2]، فيمن قال : دماميس ، وباء دِبَّاج ، فقالوا : ديباج ، فيمن قال دَبَابِيج.

---

(١) الحديد : ٢٩.

(٢) الديماس هو : الِكن ، والسرب المظلم ، والحمام . وإذا فتحت دالها جمعت على ديماميس وإذا كسرت جمعت على دماميس . (اللسان – مادة : دمس).

وأما فتح اللام من (لَيْلاَ) فجائز هو والبدل جميعا ، وذلك أن منهم من يفتح لام الجر مع الظاهر.

حكى أبوالحسن عن أبي عبيدة أن بعضهم قرأ (١): ﴿ وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ ٱلْجِبَالُ ﴾(٢)، وحسن ذلك أيضاً مع (أن) لمشابهتها المضمر ، كما يشبه المضمر الحرف ، فيبنى ، وعليه اختاروا : ﴿ وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓا ﴾(٣)، فجعلوا اسم كان (أن قالوا)(٤)، لأنه ضارع المضمر بالامتناع من وصفه ، كالامتناع من وصف المضمر ، والمضمر أعرف من (جواب قومه) ، وإذا كان أعرف كان بكونه اسم كان أجدر.

وأما إبداله أحد المثلين مع الفتح فقد جاء ذلك ، ألا ترى إلى قول سعد بن قُرْط :

---

(١) قال ابن جني : " نقلت من خط أبي بكر محمد بن السري ، وقرأته بعد ذلك على أبي علي عن أبي العباس ، قال : كان سعيد بن جبير يقرأ : (وإن كان مكرهم لتزول منه الجبال) فيفتح اللام". سر الصناعة : ١/ ٣٢٨ ، وذكر المرادي في الجني الداني ص١٨٣ ، ١٨٤ وأبوحيان في الارتشاف : ٢/ ٤٣٣ أن المبرد حكى تلك القراءة عن سعيد بن جبير . وذكرها العكبري دون نسبة في التبيان : ٢/ ٧١ ، ونص على أنها بفتح اللامين.

(٢) إبراهيم : ٤٦.

(٣) الأعراف : ٨٢.

(٤) المصدر المؤول في هذه الآية اسم كان مؤخر على قراءة الجمهور بنصب (جواب) لأن الأعرف أحق بالاسمية ، وقرأ الحسن برفع (جواب) ، فيجعل اسماً لكان ويكون المصدر خبرها . (المحرر الوجيز : ٢/ ٢٥ ، والبحر المحيط : ٤/ ٣٣٤ ، تفسير أبي السعود : ٣/ ٢٤٦) .

ياليتما أمنا شالت نعامتها أيما إلى جنة أيما إلى نار ؟[1]

يريد : أَمّا بالفتح .

ومثله ما رويناه عن قطرب أيضا من قول الراجز :

لا تفسدوا آبالكم أيما لنا أيما لكم[2]

فاجتمع من ذلك أن صار اللفظ إلى (لَيْلاَ) ، وعليه قال الخليل[3]: في لن : إن أصلها لا أن ، فحذف الهمزة تخفيفاً ، والألف لالتقاء الساكنين"[4].

---

(١) البيت من البسيط ، وقد نسب لسعد بن قُرْط في المحتسب : ١/ ٢٨٤ ، والتصريح : ٢/ ١٤٦ ، وشرح شواهد المغني ١/ ١٨٦ ، والخزانة : ١١/ ٨٧ ، ولم ينسب إلى أحد في أوضح المسالك : ٣/ ٣٢٥ ، والمغني ص٧١ ، والهمع : ٢/ ١٣٥ ، والأشموني : ٣/ ١٠٩.

(٢) هذا رجز لم أقف له على نسبة.

(٣) ذكر سيبويه رأي الخليل ، وضعفه بقوله : " فأما الخليل فزعم أنها – يعني لن – لا أن ، ولكنهم حذفوا لكثرته في كلامهم كما قالوا : وَيْلمِّه [يريدون وَيْ لأمِّهِ] ، وكما قالوا يَوْمَئِذٍ ، وجعلت بمنزلة حرفٍ واحد كما جعلو هَلاَّ بمنزلة حرف واحد ، فإنما هي هَلْ ولاَ ..... ولو كانت على ما يقول الخليل لَمَا قلت : أمَّا زيداً فَلَنْ أضربَ لأن هذا اسمٌ والفعل صلةٌ فكأنه قال : أما زيداً فلا الضربُ له ."..

(الكتاب : ٣/ ٥).

(٤) المحتسب : ٢/ ٣١٣ ، ٣١٤.

الدراسة والتحليل

بعد عرض النص السابق لابن جني نتناوله بالدراسة والتحليل من جهتين[١]:-

الأولى : نسبة القراءة :-

ممن سبق ابن جني في ذكر قراءة (ليلا يعلم) بفتح اللام ابن خالويه[٢]، حيث نسبها إلى الحسن .

وممن تبع ابن جني في ذكر قراءة (ليلا يعلم) بفتح اللام وكسرها ابن عطية [٣] ،والفخر الرازي [٤] ،والقرطبي [٥] ،وأبوحيان [٦] ،والسمين الجلبي [٧] ،وابن عادل[٨]والآلوسي[٩]، حيث نسبوا كلتا القراءتين إلى الحسن ، ونصوا على أن القراءة بفتح اللام قد رواها ابن مجاهد عنه ، والقراءة بالكسر قد رواها قطرب عنه أيضاً .

---

(١) لم يذكر ابن جني في النص السابق رأياً لابن مجاهد في قراءة الحسن لذا كانت دراسة هذا النص من جهتين فقط.

(٢) مختصر في شواذ القرآن ص١٥٣.

(٣) المحرر الوجيز : ٥/ ٢٧١.

(٤) مفاتيح الغيب : ٢٩/ ٢٤٩.

(٥) تفسير القرطبي : ٩/ ٦٤٣٨.

(٦) البحر المحيط : ٨/ ٢٢٩.

(٧) الدر المصون : ٦/ ٢٨٣.

(٨) اللباب : ١٨/ ٥١٠.

(٩) روح المعاني : ٢٧/ ١٩٥.

وكذا الزمخشري[١] بيد أنه لم ينص على رواية ابن مجاهد لقراءة الحسن بفتح اللام.

وممن أورد هاتين القراءتين بلا نسبة العكبري[٢] والبيضاوي[٣] وأبو السعود[٤] والشوكاني[٥].

ثانياً : اعتراض ابن جني :-

كلتا قراءتي الحسن (ليلا يعلم أهل الكتاب) بكسر لام الجر – والتي نقل ابن جني روايتها عن قطرب – أو بالفتح – والتي نقل ابن جني روايتها عن ابن مجاهد مرجعهما – كما ذكر ابن جني – إلى أصل واحد ، وذلك أن (ليلا) في الأصل مركبة من ثلاث كلمات هي لام الجر وأن ولا النافية فحذفت همزة أن اعتباطاً فصارت (لنلا) فوجب إدغام النون لسكونها في اللام فصارت (للاً) بتشديد الثانية ، فاجتمعت الأمثال ، فثقل النطق بها ، فأبدلوا من اللام الوسطى ياء للتخفيف ، فصار اللفظ على رواية قطرب (لِيْلا) بكسر لام الجر ، وعلى رواية ابن مجاهد (لَيْلا) بفتحها ، فصارت على هذه الرواية في النطق مثل ليلى اسم المرأة .[٦]

---

(١) الكشاف : ٤/ ٦٨ ، ٦٩.

(٢) إعراب القراءآت الشواذ : ٢/ ٥٦٥.

(٣) تفسير البيضاوي : ٥/ ١٢١.

(٤) تفسير أبي السعود : ٨/ ٢١٤.

(٥) فتح القدير : ٥/ ١٧٩.

(٦) البحر المحيط : ٨/ ٢٢٩ ، وشرح شواهد الكشاف المسمى (تنزيل الآيات على الشواهد من الأبيات) في ذيل الجزء الرابع من الكشاف ص ٥٠٥.

وممن تبع ابن جني في ذكر هذا التوجيه الزمخشري [١] وابن عطية[٢] والعكبري[٣] والقرطبي[٤] والبيضاوي[٥].

وكذا أبوحيان[٦] والسمين الحلبي[٧] وابن عادل[٨] والآلوسي[٩] بيد أن هؤلاء نصوا على أن الحسن قرأ (يعلم) بالرفع أيضاً على أن تكون (أنْ) هي المخففة من الثقيلة ، لا الناصبة للمضارع ؛ إذ الأصل : لأنْهُ لا يَعْلَمُ فاسمها ضمير الشأن وفصل بينها وبين الفعل (يعلم) الذي هو خبرها بحرف النفي.[١٠]

وإنما أبدلت اللام الوسطى ياءا في هذه القراءة كراهة توالي ثلاث لامات فتخف الكلمة ، وإذا كان العرب قد أبدلوا من أحد المثلين حرفاً آخر للتخفيف كإبدال الياء من الحرف الصحيح في ديباج وقيراط ودينار بدليل جمعها على دبابيج وقراريط ودنانير فإن إبدال الياء من اللام هنا أولى لتوالي الأمثال وإن كان الإبدال في الجميع لغير علة تصريفية.

---

(١) الكشاف : ٤/ ٦٩.

(٢) المحرر الوجيز : ٥/ ٢٧١.

(٣) إعراب القراءآت الشواذ : ٢/ ٥٦٥.

(٤) تفسير القرطبي : ٩/ ٦٤٣٨.

(٥) تفسير البيضاوي : ٥/ ١٢١.

(٦) البحر المحيط : ٨/ ٢٢٩.

(٧) الدر المصون : ٦/ ٢٨٣.

(٨) اللباب : ١٨/ ٥١٠.

(٩) روح المعاني : ٢٧/ ١٩٥.

(١٠) ينظر في هذا أيضاً شرح شواهد الكشاف في ذيل الجزء الرابع من تفسير الكشاف ص٥٠٥.

هذا ، وإذا علمنا أن لام الجر في هذه القراءة إنما دخلت على مصدر مؤول من أن وما بعدها وهو من قبيل الأسماء المظهرة ، وليس ضميراً على الحقيقة ، فإنها تحرك بالكسر كما تقول : المال لِزيدٍ ، وتفتح مع المضمر غير ياء المتكلم كما تقول : المال لَك ، وبهذا رجح ابن جني قراءة الحسن بكسر اللام في رواية قطرب عنه على قراءته بفتحها في رواية ابن مجاهد عنه أيضاً .

نعم هذا هو الاستعمال الشائع عند العرب أعني كسر لام الجر مع المظهر وفتحها مع المضمر كما سبق بيد أن خزاعة تكسرها مع المضمر كالمظهر ، وحكى عن بعض العرب غير معين أنهم يكسرونها مع المضمر فيقولون : المالُ لِه ، وهذه اللغة قليلة جداً ، وحكى أبوعمرو ويونس وأبوعبيدة وأبوالحسن أنهم سمعوا العرب تفتح لام الجر مع الظاهر على الإطلاق فيقولون : المالُ لَزيدٍ ، وحكى مكي بن أبي طالب عن بني العنبر أنهم يفتحونها مع الفعل ، وحكاه ابن مالك والمرادي عن بني العنبر وعكل ، وقال أبوزيد سمعت من يقول (وما كان الله لَيعذبَهم) بفتح اللام .[1]

وإذا تقرر أن فتح لام الجر مع المظهر لغة لبعض العرب ، وأن الفتح هو حركتها الأصلية[2] بدليل انفتاحها مع الضمير في نحو قولك : المال لَك، والضمائر

---

(١) تسهيل الفوائد لابن مالك ص١٤٥ ، وشرحه له أيضا : ٣/ ١٤٩ ، والارتشاف ٢/ ٤٣٣، والجني الداني ص ١٨٣، والمغني ص٢١١.

(٢) قال ابن جني : " وأصلها – يعني أصل لام الجر – وأصل كل حرف مفرد وقع في أول الكلمة أن يكون متحركاً بالفتح ، نحو واو العطف ، وفائه ، وهمزة الاستفهام ، ولام الابتداء ". (سر صناعة الإعراب : ١/ ٣٢٥).

ترد الأشياء في أكثر أحوالها إلى أصولها[1]، وأن المصدر المؤول من أن وما بعدها يشبه المضمر في أنه لا يوصف ولا يوصف به[2]، فإن ذلك كله يقوي ما رواه ابن مجاهد عن الحسن من القراءة بفتح اللام ، والتي يفهم تضعيفها من كلام ابن جني وترجيح ما رواه قطرب عن الحسن من القراءة بكسر اللام .

وقد علل ابن جني في سر الصناعة لكسر لام الجر مع المظهر بقوله : " فقد كان ينبغي للام الجر أن تكون مفتوحة مع المظهر كما أنها مفتوحة مع المضمر إلا أنها كسرت للفرق بينها وبين لام الابتداء ، وذلك نحو قولك في الملك : إن زيداً لِهذا أي هو في ملكه ، وإن زيداً لَهذا ، أي هو هذا ، فلو فتحت في الموضعين لالتبس معنى الملك بمعنى الابتداء.

فإن قلت : فإني أقول أيضاً : إن زيداً لأمير ، وإن زيداً لأَميرٌ ، فهلا فتحت في الموضعين ، واعتمد في البيان على الإعراب؟.

ففي هذا شيئان : أحدهما أن الوقف يزيل الإعراب فيعود اللبس ، والآخر أنه لما كان كثير من الأسماء لا يبين فيه إعراب نحو هذا وهذه والذي والتي والمقصور كله ، وما أشبه ذلك كرهوا أن يقع اللبس في مالا يظهر إعرابه فاحتاطوا ، وأخذوا بالجزم ، فكسروا

---

(١) الكتاب : ٢/ ٣٧٦ ، ٣٧٧ ، وسر الصناعة : ١/ ٣٢٧ ، والكشاف : ٤/ ٦٩.

(٢) ومن ثم كان جعل المصدر المؤول اسماً لليس مؤخراً في قراءة حمزة وحفص (ليس البر) البقرة : ١٧٧ بالنصب أولى وأقوى من جعل المصدر المؤول خبراً في قراءة باقي السبعة برفع (البر) ؛ لأن المصدر المؤول يشبه المضمر ، والمضمر أعرف المعارف.
ينظر : الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي : ٢/ ٢٧٠ ، ٢٧١ ، والكشف : ١/ ٢٨٠ ، ٢٨٢، والإتحاف : ١/ ٤٢٩.

اللام في ما يظهر إعرابه وفي مالا يظهر إعرابه ، ليكون ذلك أنفى للشك وأحسم للشبهة"[١].

كما علل لفتحها مع المضمر بقوله : " لما كان أكثر الضمير يتبين فيه المرفوع من المجرور نحو :كلك ، وَلأنت ، ولِي ، ولأنا ، ولَهُ ، ولهُوَ ، ولَنا ، لَنحن ، ولَكما، وَلأنتما ، فلما كان الفرق في أكثره ماضياً مستمراً ، وثابتاً مستقراً ، حملت البقية التي قد يعرض فيها في بعض المواضع لَبْس على مالا يعترض لبسه "[٢].

وأما استشهاد ابن جني في نص المحتسب السابق على جواز إبدال أحد المثلين ياءاً بإبدال الميم الأولى في إما ياءاً مع فتح همزتها فذلك شاذ فيها على سبيل اجتماع الأمرين ، وفيه شذوذ آخر وهو حذف الواو مع إما الثانية .[٣]

فعلى هذا يكون استشهاد ابن جني للقراءة الشاذة بما هو أشذ منها .

وأما فتح همزة (إما) دون إبدال ميمها الأولى ياءاً فهو لغة ، التزمها تميم وقيس وأسد.[٤]

***

---

(١) سر صناعة الإعراب : ١/ ٣٢٥ ، ٣٢٦.

(٢) سر صناعة الإعراب : ١/ ٣٢٧.

(٣) أوضح المسالك وعدة السالك : ٣/ ٣٢٥ ، والتصريح : ٢/ ١٤٦.

(٤) التصريح : ٢/ ١٤٦ ، والهمع : ٢/ ١٣٥ ، وعدة السالك : ٣/ ٣٢٥.

المسألة الثامنة

اكتساب المضاف التأنيث من المضاف إليه

ذكر ابن جني أن قوله – تعالى – : ﴿ لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا ﴾[1] قد قرأه أبوالعالية (لا تنفع) بالتاء وحكم ابن مجاهد بالغلط على هذه القراءة ، ورد ابن جني ذلك بكثرة ورود تأنيث الفعل المسند إلى مذكر إذا أضيف إلى مؤنث ، نص على ذلك بقوله : " ومن ذلك قراءة أبي العالية : (لا تنفع نفسا إيمانها) بالتاء فيما روى عنه .

قال ابن مجاهد : وهذا غلط .

قال أبوالفتح : ليس ينبغي أن يطلق على شئ له وجه من العربية قائم – وإن كان غيره أقوى منه – أنه غلط ، وعلى الجملة فقد كثر عنهم تأنيث فعل المضاف المذكر إذا كانت إضافته إلى مؤنث ، وكان المضاف بعض المضاف إليه أو منه أو به . وأنشدنا أبوعلي[2] لابن مقبل :

قد صرح السير عن كتمان وابتذلت وقع المحاجن بالمهرية الذقن.[3]

فأنث (الوقع) وإن كان مذكراً لما كان مضافا إلى (المحاجن) ، وهي مؤنثة ، إذ كان الوقع منها ، وكذا قول ذي الرمة :

---

(١) الأنعام : ١٥٨.

(٢) إيضاح شواهد الإيضاح لأبي علي القيسي : ١/ ٤٥٤.

(٣) البيت من البسيط وهو في ديوان ابن مقبل ص٣٠٣.

مشين كما اهتزت رماح تسفهت أعاليها مر الرياح النواسم[1]

فأنث (المر) لإضافته إلى الرياح وهي مؤنثة ، إذ كان (المر) من الرياح ، ونظائر ذلك كثيرة جداً لا وجه للإطالة بذكرها . فهذا وجه يشهد لتأنيث الإيمان إذ كان من النفس وبها .

وإن شئت حملته على تأنيث المذكر ، لما كان يعبر عنه بالمؤنث ، ألا ترى إلى قول الله – سبحانه – : ﴿ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ﴾[2] فتأنيث المِثل لأنه في معنى حَسَنة :

فإن قلت : فهلا حملته على حذف الموصوف ، فكأنه قال : فله عشر حسنات أمثالها . قيل حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه قبلُ ليس بمستحسن في القياس ، وأكثر مأتاه إنما هو في الشعر ، ولذلك ضعف حمل (دانية) من قوله – تعالى – : ﴿ وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلَٰلُهَا ﴾[3] على أنه وصف جنة ، أي وجنةً دانيةً عليهم ظلالها عطفا على جنة من قوله : ﴿ وَجَزَىٰهُم بِمَا صَبَرُوا۟ جَنَّةً وَحَرِيرًا ﴾[4] وجنة دانية عليهم ظلالها لما فيه من حذف الموصوف ، وإقامة الصفة مقامه حتى عطفوها على قوله :

---

(١) البيت من الطويل ، وهو في ديوان ذي الرمة ص٧٥٤ ، برواية : رويداً مكان مشين و " تسفهت " أي استخفت ، و" النواسم " جمع ناسمة بمعنى الضعيفة . ينظر : البيت في الكتاب: ١/ ٥٢ ، ٦٥ ، والمقتضب: ٤/ ١٩٧ ، والأصول لابن السراج: ٣/ ٤٨٠ ، وإعراب القرآن للنحاس : ٢/ ١٠٩ ، والخصائص : ٢/ ٤١٧ ، وشرح ابن عقيل:٣/ ٥٠ ، وشرح الأشموني : ٢/ ٢٤٨، وخزانة الأدب : ٤/ ٢٢٥.

(٢) الأنعام : ١٦٠.

(٣) الإنسان : ١٤.

(٤) الإنسان : ١٢.

﴿مُتَّكِـِٔينَ فِيهَا عَلَى ٱلْأَرَآئِكِ﴾[1] ودانية عليهم ظلالها ، فكانت حالاً معطوفة على حال قبلها ، فلهذا يضعف أن يكون تقدير الآية على : فله عشر حسنات أمثالها ، بل تكون أمثالها غير صفة لكنه محمول على المعنى ، إذ كن حسنات كما ترى .

وعليه أيضاً قوله – تعالى – : ﴿ تَلْتَقِطْهُ بَعْضُ ٱلسَّيَّارَةِ ﴾[2] لما كان ذلك البعض سيارة في المعنى .

وحكى الأصمعي عن أبي عمرو قال : سمعت رجلاً من اليمن يقول : فلان لغوب ، جاءته كتابي فاحتقرها ، قال فقلت له : أتقول جاءته كتابي ؟ فقال : نعم ، أليس بصحيفه ؟ فلا تعجب إلا من هذا الأعرابي الجافي وهو يعلل هذا التعليل في تأنيث المذكر ، وليس في شعر منظوم فيحتمل ذلك له ، إنما هو في كلام منثور ، فكذلك يكون تأنيث الإيمان . ألا تراه طاعة في المعنى ؟ فكأنه قال : لا تنفع نفس طاعتها ، والشواهد كثيرة ، لكن الطريق التي نحن عليها مختصرة قليلة قصيرة[1] .[3]

---

(١) الإنسان : ١٣ .

(٢) يوسف : ١٠ ، وقراءة (تلتقطه) بتاء التأنيث للحسن ومجاهد وقتادة وأبي رجاء . ينظر البحر المحيط : ٥/ ٢٨٤ .

(٣) المحتسب : ١/ ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، ٢٣٨ .

الدراسة والتحليل

بعد عرض النص السابق لابن جني نتناوله بالدراسة بالتحليل من الجهات التالية :-

الأولى : نسبة القراءة :-

ممن سبق ابن جني إلى ذكر هذه القراءة النحاس[١]بيد أنه نسبها إلى ابن سيرين ، وكذا ابن خالويه[٢]، حيث نسبها إلى ابن سيرين وابن عمر .

وممن تبع ابن جني في ذكر هذه القراءة ابن عطية[٣]حيث نسبها إلى أبي العالية وعبدالله بن عمرو وابن سيرين، وكذا الآلوسي[٤]بيد أنه اقتصر في نسبتها على أبي العالية وابن سيرين .

وأما الزمخشري[٥] والقرطبي[٦]وأبوحيان[٧]والسمين الحلبي[٨]وابن عادل[٩]

---

(١) إعراب القرآن : ٢/ ١٠٩.

(٢) مختصر شواذ القرآن ص٤٢.

(٣) المحرر الوجيز : ٢/ ٣٦٧.

(٤) روح المعاني : ٨/ ٦٥.

(٥) الكشاف : ٢/ ٩٤.

(٦) تفسير القرطبي : ٤/ ٢٥٨٤.

(٧) البحر المحيط : ٤/ ٢٥٩.

(٨) الدر المصون : ٣/ ٢٢٣.

(٩) اللباب : ٨/ ٥٢٦.

والشوكاني[١]، فقد خالفوا ابن جني حيث نسبوها إلى ابن سيرين فقط.

وقد ذكر هذه القراءة أيضا العكبري[٢]والبيضاوي[٣] وأبوالسعود[٤]بلا نسبة .

الثانية : رأي ابن مجاهد :-

حكم ابن مجاهد على قراءة (لا تنفع نفسا إيمانها) بالتاء بأنها غلط ، وقد سبقه إلى هذا أبوحاتم نص على هذا جمع من المفسرين ، منهم القرطبي[٥]وأبوحيان[٦]والسمين الحلبي[٧]، وذلك أن الفعل مسند إلى مذكر ، فحقه أن لا يؤنث فعله ، فإن قيل : إن الفاعل المذكر يكتسب التأنيث لإضافته إلى المؤنث فيجوز حينئذٍ تأنيث فعله . قيل : إن شرط صحة هذا – كما ذكر ابن مالك[٨]وابن هشام[٩]– صلاحية المضاف للاستغناء عنه ، فلا يجوز (خرجت غلامُ هندٍ)إذ لا يقال خرجت هند ، ويفهم منه خروج الغلام ، وذلك أن المضاف غير صالح للحذف والاستغناء بما بعده عنه[١٠]، وكذلك لا يصح سقوط المضاف في

---

(١) فتح القدير : ٢/ ١٨١.

(٢) إعراب القراءات الشواذ : ١/ ٥٢٥ ، والتبيان : ١/ ٢٦٦.

(٣) تفسير البيضاوي : ٢/ ٢١٥.

(٤) تفسير أبي السعود : ٣/ ٢٠٤.

(٥) تفسير القرطبي : ٤/ ٢٥٨٤.

(٦) البحر المحيط : ٤/ ٢٥٩.

(٧) الدر المصون : ٣/ ٢٢٣.

(٨) شرح الكافية الشافية : ٢/ ٩٢١.

(٩) المغني ص ٤٨٤ ، ٤٨٥.

(١٠) شرح الكافية الشافية : ٢/ ٩٢١ ، وشرح ابن عقيل : ٣/ ٥١.

هذه القراءة كما ذكر ابن مالك حيث رد تخريج ابن جني لها على اكتساب الفاعل التأنيث من المضاف إليه المؤنث وهو الضمير العائد إلى النفس بأنك لو حذفت الإيمان ، وأسندت : تنفع إلى المضاف إليه لزم إسناد الفعل إلى ضمير مفعوله ، وذلك لا يجوز بإجماع ؛ لأنه بمنزلة قولك : زيداً ظلم ، تريد : ظلم زيدٌ نفسه ، فتجعل فاعل ظلم ضميراً لا مفسر له إلا مفعول فعله ، فتصير العمدة مفتقرة إلى الفضلة افتقاراً لازماً ، وذلك فاسد ، وما أفضى إلى الفاسد فاسد .(١)

الثالثة : اعتراض ابن جني :-

اعترض ابن جني على حكم ابن مجاهد بالغلط على قراءة (لا تنفع) بالتاء بأنه لا ينبغي أن يحكم بالغلط على شئ له وجه من العربية قائم ، وإن كان غيره أقوى منه ، وذلك أن التأنيث والتذكير في الفعل المسند إلى المذكر المضاف إلى مؤنث جائزان وإن كان تذكيره أقوى من تأنيثه لذا كانت قراءة الجمهور (لا ينفع) بالياء(٢)، ومن ثم لا يجوز الحكم بالغلط على وجه جائز وإن كان غيره أقوى منه .

وقد حمل ابن جني القراءة بالتأنيث في (لا تنفع) على وجهين :-

الأول : أن يكون تأنيث الفعل (تنفع) لإسناده إلى المضاف المذكر إذ كانت إضافته إلى مؤنث وكان المضاف بعض المضاف إليه أو منه أو به ، وهذا كثير جداً عن العرب.

---

(١) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ص٨٥ ، ٨٦.

(٢) ينظر : نسبة القراءة للجمهور في التبيان : ١/ ٢٦٦ ، والدر المصون : ٣/ ٢٢٣ ، واللباب: ٨/ ٥٢٦.

وممن سبق ابن جني إلى تخريج هذه القراءة على هذا الوجه النحاس[1] حيث ذكر أن في هذا شيئاً دقيقاً من النحو ذكره سيبويه[2]، وذلك أن الإيمان والنفس كل واحد منهما مشتمل على الآخر فأنث الإيمان إذ هو من النفس وبها ، وأنشد سيبويه[3]:

مشين كما اهتزت رماح تسفهت أعاليها مر الرياح النواسم[4]

وممن تبع ابن جني في ذلك الزمخشري وجعله كقولهم : ذهبت بعض أصابعه[5]، وقد أورد أبوحيان ما ذكره الزمخشري ثم قال : " وهو غلط ، لأن الإيمان ليس بعضاً للنفس "[6]. قال السمين الحلبي رداً لقول أبي حيان وتأييداً لما ذهب إليه الزمخشري وفاقاً لابن جني : " قد تقدم آنفاً ما يشهد لصحة هذه العبارة من كلام النحاس في قوله عن سيبويه ، وذلك أن الإيمان والنفس كل منهما مشتمل على الآخر ، فأنث الإيمان ، إذ هو من النفس وبها ، فلا فرق بين هاتين العبارتين ، أي : لا فرق بين أن يقول : هو منها وبها ، أو هو بعضها والمراد في العبارتين المجاز ".[7]

---

(١) إعراب القرآن : ٢/ ١٠٩.

(٢) نسب الشوكاني هذا الرأي في فتح القدير : ٢/ ٢٨١ إلى نفطوية.

(٣) الكتاب : ١/ ٦٤ ، ٦٥.

(٤) سبق تخريجه في هذا البحث ص٥٥.

(٥) الكشاف : ٢/ ٩٤.

(٦) البحر المحيط : ٤/ ٢٦٠.

(٧) الدر المصون ٣/ ٢٢٤.

وأما ابن عطية والعكبري وأبوالسعود فقد نصوا على أن تأنيث الفعل في هذه القراءة لاكتساب الفاعل التأنيث لإضافته إلى مؤنث.(١)

قال المهدوي : " وكثيراً ما يؤنثون فعل المضاف المذكر إذا كانت إضافته إلى مؤنث ، وكان المضاف بعض المضاف إليه منه أو به ".(٢)

الثاني : أن يكون الإيمان من قبيل المذكر الذي أؤنث لما كان يعبر عنه بالمؤنث ألا ترى أن الإيمان طاعة في المعنى فكأنه قيل لا تنفع نفساً طاعتها ، واستدل ابن جني على ذلك بما حكاه الأصمعي عن أبي عمرو أنه سمع رجلاً من اليمن يقول : فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها فسأله : كيف أنث الفعل المسند إلى مذكر ؟ فأجابه بأن الكتاب بمعنى الصحيفة .

وقد سبق النحاس(٣)ابنَ جني في جواز جعل الإيمان مؤنثاً ؛ لأنه مصدر كما يُذَكَّر المصدر المؤنث مثل " فمن جاءه موعظة " ؛ لأن موعظة بمعنى الوعظ وكما قال :

فقد عذرتنا في صحابته العذر(٤)

---

(١) المحرر الوجيز : ٢/ ٣٦٧ ، إعراب القراءات الشواذ : ١/ ٥٢٦ ، والتبيان : ١/ ٢٦٦ ، وتفسير أبي السعود : ٣/ ٢٠٤.

(٢) تفسير القرطبي : ٤/ ٢٥٨٥.

(٣) إعراب القرآن : ٢/ ١٠٩.

(٤) هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره : فإن تكن الأيام فرقن بيننا

وهو للأبيرد بن المعذر الرياحي يرثي أخاه بريداً كما في العقد الفريد ٣/ ٢٣٥ ، وذكر في الأغاني : ١٣/ ١٥١ أنه للأبيرد بن المعذر اليربوعي.

حيث أنث العذر لأنه بمعنى المعذرة .

وممن تبع ابن جني في جعل الإيمان مؤنثاً معنى فيؤنث الفعل (تنفع) ، لذلك ابن عطية حيث أوله بمعنى التوبة[١]، وكذا العكبري حيث حمل الإيمان على معنى العقيدة[٢]، وجوز أبوحيان أن يكون الإيمان بمعنى العقيدة أو المعرفة[٣].

وأما ما ذكره ابن جني في قوله – تعالى – : ﴿ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ﴾[٤] من حمل مثل على التأنيث ، لأنه في معنى الحسنة تنظيراً لتأنيث الإيمان ؛ لأنه بمعنى الطاعة ، فقد أجاز ذلك أبوالبركات الأنباري[٥]والسمين الحلبي[٦]كما أجازا أن يكون (أمثال) المذكر اكتسب التأنيث لإضافته إلى مؤنث وهو ضمير الحسنة ، وبالوجه الأخير قال أبوحيان أيضاً.[٧]

وفيها أيضاً وجه ثالث ، وهو أن يكون الكلام على حذف موصوف فكأنه قيل : (فله عشر حسنات أمثالها) فحذف الموصوف (حسنات) وأقيمت الصفة (أمثال) مقامه ، وقد حكم ابن جني على هذا الوجه بأنه ليس بمستحسن في

---

(١) المحرر الوجيز : ٢/ ٣٦٧.
(٢) إعراب القراءات الشواذ : ١/ ٥٢٦ ، والتبيان : ١/ ٢٦٦.
(٣) البحر المحيط : ٤/ ٢٦٠.
(٤) الأنعام : ١٦٠.
(٥) البيان : ١/ ٣٥١.
(٦) الدر المصون : ٣/ ٢٢٦.
(٧) البحر المحيط : ٤/ ٢٦١.

القياس ، وأن أكثر مأتاه في الشعر ، وفي هذا الحكم نظر حيث أجاز هذا الوجه في هذه الآية الكريمة :-

أ - ممن سبق ابنَ جني سيبويه[١] وإن كان لا يرى حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه في نحو : مررت بثلاثة صالحين إلا أن المثل وإن كان وصفاً في الأصل إلا أنه أجرى مجرى الاسم في نحو قولهم : مررت بمثلك ، ولا يلزم ذكر الموصوف معه.[٢]

وكذا المبرد[٣] والزجاج[٤] والنحاس[٥].

ب - ومن المتأخرين عنه الزمخشري[٦] وأبوالبركات الأنباري[٧] والعكبري[٨] وأبوحيان[٩] والسمين الحلبي[١٠].

وإذا كان ابن مالك قد رد تخريج ابن جني لقراءة أبي العالية بتأنيث (لا تنفع) على اكتساب المضاف المذكر التأنيث لإضافته إلى مؤنث كما سبق ذكره فقد

---

(١) الكتاب : ٣/ ٥٦٦ ، ٥٦٧.

(٢) ينظر البيان : ١/ ٣٥١.

(٣) المقتضب : ٢/ ١٤٧.

(٤) معاني القرآن وإعرابه ٢/ ٣٠٩.

(٥) إعراب القرآن : ٢/ ١١٠.

(٦) الكشاف : ٢/ ٩٤.

(٧) البيان : ١/ ٣٥١.

(٨) التبيان : ١/ ٢٦٧.

(٩) البحر المحيط : ٤/ ٢٦١.

(١٠) الدر المصون : ٣/ ٢٢٧.

ذكر ابن مالك وجهاً آخر صحح به تخريج ابن جني لهذه القراءة حيث قال : " وقد يصح قول ابن جني بأن يجعل لسريان التأنيث من المضاف إليه إلى المضاف سبب آخر وهو كون المضاف شبيهاً بما يستغنى عنه فالإيمان ، وإن لم يستغن عنه في (لا تنفع نفساً إيمانها) قد يستغنى عنه في : سرتني إيمان الجارية فيسري إليه التأنيث بوجود الشبه كما يسري إليه بصحة الاستغناء عنه ، ويؤيده قول ابن عباس – رضي الله عنهما – : اجتمع عند البيت قرشيان وثقفي أو ثقفيان وقرشي كثيرة شحم بطونهم قليلة فقه قلوبهم فسرى تأنيث البطون والقلوب إلى الشحم والفقه مع أنهما لا يستغنى عنهما بما أضيفا إليهما ، لكنهما شبيهان بما يستغنى عنه في نحو أعجبتني شحم بطون الغنم ، ونفعت الرجال فقه قلوبهم وقد يكون تأنيث :كثيرة وقليلة لتأول الشحم بالشحوم والفقه بالفهوم. "[1]

هذا ، واكتساب المضاف التأنيث من المضاف إليه يشمل أربعة[2] أنواع وهي كما ذكر المرادي :-

١ - أن يكون المضاف بعضاً ، وهو مؤنث كقوله :

إذا بعض السنين تعرقتنا كفى الأيتام فقد أبي اليتيم[3]

---

(١) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ص٨٦.

(٢) وذكر الفارسي نوعاً خامساً ، وهو أن يكون المضاف " كل " كقول عنترة :.

جادت عليه كل عين ثرّة فتركن كل حديقة كالدرهم

وقوله – تعالى – : ﴿ يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ ﴾ آل عمران : ٣٠ .

(ينظر : توضيح المقاصد للمرادي : ٢/ ٧٩٥ ، ٧٩٦).

(٣) البيت من الوافر ، وهو لجرير في ديوانه ص٢١٩.

لأن بعض السنين سنة .

٢- أن يكون بعضاً ، وهو مذكر كقوله :

وتشرق بالقول الذي قد أذعته كما شرقت صدر القناة من الدمبحث الدكتور محمد متولي[1]

٣ - أن يكون وصفاً للمؤنث كقوله :

مشين كما اهتزت رماح تسفهت أعاليها مر الرياح النواسم.[2]

٤ - ألا يكون بعضاً ولا وصفاً ، ولكنه شبيه بالبعض في صلاحيته للسقوط كقولهم : اجتمعت أهل اليمامة.[3]

وأما ما ضعفه ابن جني من جعل (دانية) من قوله – تعالى - : ﴿ وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلَٰلُهَا ﴾[4] صفة لموصوف محذوف فقد سبقه إلى هذا شيخه أبوعلي الفارسي حيث أجاز أن يكون (دانية) حالاً أو مفعولاً به ثم قال : " وإن لم تحمله على هذا

ينظر البيت في الكتاب : ١/ ٥٢ ، ٦٤ ، والمقتضب : ٤/ ١٩٨ ، والكامل : ٢/ ٦٦٦ ، وشرح المفصل : ٥/ ٩٦ ، ولسان العرب مادة (عرق) ، والخزانة : ٤/ ٢٢٠ ، ٢٢١

(١) البيت من الطويل ، وهو للأعشى في ديوانه ص١٧٣ ، ينظر البيت في الكتاب ١/ ٥٢ ، ومعاني القرآن للفراء : ١/ ١٨٧ ، ومعاني القرآن للأخفش : ٢/ ٤٦٠ ، والمقتضب : ٤/ ١٩٧ ، والأصول لابن السراج : ٣/ ٤٧٨ ، والخصائص : ٢/ ٤١٧ ، ولسان العرب مادة (صدر ، وشرق) ، والمغني ص٤٨٤ ، والهمع : ٢/ ٤٩ ، والخزانة : ٥/ ١٠٦.

(٢) سبق تخريجه في هذا البحث ص.

(٣) توضيح المقاصد والمسالك : ٢/ ٧٩٣ ، ٧٩٤ ، ٧٩٥.

(٤) الإنسان : ١٤.

وقلت : إنه يعترض فيه إقامة الصفة مقام الموصوف ؛ فإن ذلك بالمطرح في كلامهم "[١].

وقد أجاز العكبري أن يكون (دانية) صفة لموصوف محذوف والتقدير : وجنة دانية عليهم ظلالها.[٢]

وإذا كان ابن جني قد جعل حذف الموصوف وإقامة صفته مقامه ليس بمستحسن في القياس ، فقد ورد عن العرب مثل ذلك كثيراً ، نص على هذا جمع من النحويين ، منهم ابن مالك حيث قال في التسهيل : " يقام النعت مقام المنعوت كثيراً إن علم جنسه ، ونعت بغير ظرف وجملة أو بأحدهما بشرط كون المنعوت بعض ما قبله من مجرور بمن أو في ، وإن لم يكن كذلك لم يقم الظرف والجملة مقامه إلا في الشعر".[٣]

وقال في شرحه : " فمثل هذا من الحذف – يعني حذف الموصوف – حسن كثير".[٤]

وكذا ابن هشام حيث قال : " ويجوز بكثرة حذف المنعوت إن علم ، وكان النعت إما صالحاً لمباشرة العامل نحو : ﴿ أَنِ ٱعۡمَلۡ سَٰبِغَٰتٖ ﴾[٥] أي : دروعاً

---

(١) الحجة للقراء السبعة : ٦/ ٣٥٤، ٣٥٥.

(٢) التبيان : ٢/ ٢٧٦.

(٣) تسهيل الفوائد ص ١٧٠.

(٤) شرح التسهيل : ٣/ ٣٢٢، ٣٢٣.

(٥) سبأ : ١١.

سابغات ، أو بعض اسم مقدم مخفوض بمن أو في ".[1]

بل إن حذف الموصوف قد يكون واجباً كما تقول : جاء الفارس أي الرجل الراكب الفرس ولا تقول : جاء الرجل الفارس .[2]

***

(١) أوضح المسالك : ٣/ ٢٧٢.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك : ٣/ ٣٢٣ ، ٣٢٤ ، وحاشية يس : ٢/ ١١٨.

المسألة التاسعة

حذف الموصوف والعائد إليه من جملة الصفة

ذكر ابن جني أن قوله – تعالى – : ﴿ أَفَحُكْمَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ﴾[1] قد قرأه يحيى وإبراهيم والسلمي بالياء[2] في (يبغون) ورفع الميم في (أفحكم) ، وأن ابن مجاهد حكم على ذلك بالخطأ ، واعترض ابن جني على ما ذكره ابن مجاهد ، وخرج هذه القراءة على جعل (يبغون) خبراً عن (حكم) ، والرابط محذوف أو على جعل (يبغون) صفة لموصوف محذوف هو الخبر أي : أفحكم الجاهلية حكم يبغون ، والعائد محذوف أيضا ، تقديره : يبغونه نص على ذلك بقوله : " ومن ذلك قراءة يحيى وإبراهيم والسُلَمي : (أفحكم الجاهلية يبغون) ، بالياء ورفع الميم .

قال ابن مجاهد : وهو خطأ .

قال ، وقال الأعرج : لا أعرف في العربية أفحكمُ ، وقرأ : (أفحكمَ) ، نصبا.

وقرأ الأَعمش : (أفَحكَمَ الجاهلية)[3]، بفتح الحاءِ والكاف والميم.

قال أَبوالفتح : قول ابن مجاهد إنه خطأ فيه سرف ، لكنه وجه غيره أقوى منه ، وهو جائز في الشعر . قال أَبوالنجم :

---

(١) المائدة : ٥٠.

(٢) قرء ابن عامر (تبغون) بتاء الخطاب والباقون (يبغون) بياء الغيبة ، ينظر الكشف لمكي : ١/ ٤١١ ، والإتحاف : ١/ ٥٣٧.

(٣) دراسة هذه القراءة ليست من مسائل هذا البحث ، وذلك أن ابن مجاهد لم يحكم عليها بالضعف ، ولم ينكرها ، فيعترض عليه ابن جني.

قد أصبحت أم الخيار تدّعى على ذنبا كلُّه لم أَصنع[1]

أي لم أصنعه ، فحذف الهاء . نعم ، ولو نصب فقال : (كلَّه) لم ينكسر الوزن ، فهذا يؤنسك بأَنه ليس للضرورة مطلقة ، بل لأن له وجها من القياس ، وهو تشبيه عائد الخبر بعائد الحال أو الصفة ، وهو إلى الحال أقرب ؛ لأنها ضرب من الخبر . فالصفة كقولهم : الناس رجلان : رجل أكرمت ورجل أهنت ، أي أكرمته وأهنته ؛ والحال كقولهم : مررت بهند يضرب زيد ، أي يضربها زيد ، فحذف عائد الحال وهو في الصفة أمثل ؛ لشبه الصفة بالصلة في نحو قولهم : أكرمت الذي أهنت ، أي أهنته ، ومررت بالتي لقيتُ ، أي لقيتها ، فغير بعيد أن يكون قوله (أَفَحكمُ الجاهليّة يَبْغُون) يراد به يبغونه ، ثم يُحَذفُ الضمير ، وهذا وإن كانت فيه صنعة فإنه ليس بخطإٍ .

وفيه مِن بَعدِ هذا شيئان نذكرهما ، وهو أن قوله : " كلُّه لم أَصنعِ) وإن كان قد حُذف منه الضمير فإنه قد خلفه وأُعيض منه ما يقوم مقامه في اللفظ ؛ لأَنه يعاقبه ولا يجتمع معه ، وهو حرف الإطلاق ، أَعني الياء في (أَصنعي) ، فلما حضر

---

(١) هذا رجز ، قد نسب إلى أبي النجم العِلجْيّ في الكتاب : ١/ ٨٥ ، وشرح المفصل : ٦/ ٩٠، وشرح الكافية الشافية : ١/ ٣٤٥ ، ٣٤٦ ، والمغني ص٥٧٤ ، ٥٩٧ ، وشرح شواهد المغني : ٢/ ٥٤٤ ، وخزانة الأدب : ١/ ٣٥٩ ، وأورده الفراء في معاني القرآن : ١٠/ ١٤٠ ، ٢٤٢ ، ٢/ ٩٥ برواية (قد علقت) مكان (قد أصبحت).

ينظر هذا الرجز بلا نسبة في معاني القرآن للأخفش : ١/ ٢٧٥ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٣١٢ ، والهمع : ١/ ٩٧.

ما يعاقب الهاء فلا يجتمع معها صارت لذلك كأَنها حاضرة غير محذوفة ، فهذا وجه .

والثاني: أن هناك همزة استفهام ، فهو أشد لتسليط الفعل ، ألا ترى أنك تقول : زيد ضربته فيختار الرفع ، فإذا جاء همزة الاستفهام اخترت النصب ألبتة ، فقلت : أَزيداً ضربته ، فنصبته بفعل مضمر يكون هذا الظاهر نفسيراً له .

فإذا قلت : أَفحكمَ الجاهلية تبغون ، ولم تُعد ضميراً ولا عوضت منه ما يعاقبه ، وحرفُ الاستفهام الذي يختار معه النصب والضمير ملفوظ به موجود معك ، فتكاد الحال تختلف على فساد الرفع ، وبإِزاءِ هذا أَنه لو نصب فقال : كلَّه لم أَصنع لما كَسَر وزنا ، فهذا يؤنسك بالرفع في القراءة.

وإن شئت لم تجعل قوله (يبغون) خبرا ، بل تجعله صفة خبر موصوف محذوف ، فكأَنه قال : أفحكمُ الجاهلية حكمٌ يبغونه ، ثم حذف الموصوف الذي هو حُكم وأَقام الجملة التي من صفته مقامه ، أعني يبغون ، كما قال الله سبحانه : ﴿ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ ﴾[1]، أي قوم يحرفون ، فَحُذِفَ الموصوفُ وأُقيمت الصفة مقامه ، وعليه قوله :

وما الدهرُ إلا تارتان فمنهما أَموت وأَخرى أَبتغي العيش أَكدح[2]

---

(١) النساء : ٤٦.

(٢) البيت من الطويل ، وهو لتميم بن مقبل في ديوانه ص٢٤ ، والكتاب : ٢/ ٣٤٦ ، والحيوان : ٣/ ٤٨ ، ولسان العرب مادة (كدح) ، والخزانة : ٥/ ٥٥ ، ونسب في سمط اللآلي ص٢٠٥ إلى عجير السلولي ، وأورده المبرد في المقتضب : ٢/ ١٣٦ هكذا :

أي فمنهما تارةٌ أموت فيها ، فحذف تارة وأقام الجملة التي هي صفتها نائبة عنها فصار أموت فيها ، ثم حذف حرف الجر فصار التقدير أموتها ، ثم حذف الضمير فصار أموت . ومثله في الحذف من هذا الضرب بل هو أطول منه :

تروَّحي ياخَيرة الفَسيلِ تروحي أجدرَ أن تقيلي[1]

أصله : ائتي مكانا أجدر بأن تقيلي فيه ، فحذف الفعل الذي هو (ائتي) لدلالة تروحي عليه ، فصار مكانا أجدر بأن تقيلي فيه ، ثم حذف الموصوف الذي هو مكانا فصار تقديره أجد بأن تقيلي فيه ، ثم حذف الباء أيضا تخفيفا فصار أجدر أن تقيلي فيه ، ثم حذف حرف الجر فصار أجدر أن تقيليه ، ثم حذف العائد المنصوب فصار أجدر أن تقيلي . ففيه إذاً خمسة أعمال ، وهي حذف الفعل الناصب ، ثم حذف الموصوف ، ثم حذف الباء ، ثم حذف (في) ، ثم حذف الهاء ، فتلك خمسة أعمال . وهناك وجه سادس ، وهو أن أصله ائتي مكانا أجدر بأن تقيلي فيه من غيره ، كما تقول : مررت برجل أحسن من فلان ، وأنت أكرمُ عَلَيَّ من غيرك . فإذا جاز في الكلام توالي هذه الحذوف ولم يكن معيبا ولا مَشِينا ولا مُستكرَها كان حذف الهاء من قوله تعالى : ﴿أَفَحُكْمَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ﴾ - والمراد به حُكم يبغونه - ثم حذفُ الموصوف وعائده ، أسوغ وأسهل وأسير"[2].

هل الدهر إلا تارتان فتارة أموت وأخرى أبتغي العَيش أكدح

وبلا نسبة في اللسان مادة (تور) ، والهمع : ٢/ ١٢٠ ، والخزانة ١٠/ ١٧٠.

(١) الرجز لأحيحة بن الجلاح كما في التصريح : ٢/ ١٠٣ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك : ٣/ ٢٤٩ ، والأشموني : ٣/ ٤٦ ، والخزانة : ٥/ ٥٧.

(٢) المحتسب : ١/ ٢١٠ ، ٢١١ ، ٢١٢.

الدراسة والتحليل

بعد عرض النص السابق لابن جني نتناوله بالدارسة والتحليل من الجهات الآتية :-

الأولى : نسبة القراءة :-

ممن سبق ابن جني إلى ذكر هذه القراءة ابن خالويه[١] حيث نسبها إلى السلمي ويحيى .

وممن تبع ابن جني في ذكر هذه القراءة ابن عطية[٢] وأبوحيان[٣] والسمين الحلبي[٤] وابن عادل[٥] حيث نسبوها إلى ابن وثاب والأعرج وأبي رجاء، أبي عبدالرحمن السُّلمي.

وكذا الشهاب الخفاجي[٦] والآلوسي[٧]، حيث نسباها إلى السلمي وابن وثاب والأعرج .

وأما القرطبي[٨] فقد ذكرها منسوبة إلى ابن وثاب والنخعي ، بينما اقتصر

---

(١) مختصر في شواذ القرآن ص٢٢.
(٢) المحرر الوجيز : ٢/ ٢٠٢.
(٣) البحر المحيط : ٣/ ٥٠٥.
(٤) الدر المصون : ٢/ ٥٤١.
(٥) اللباب : ٧/ ٣٧٤.
(٦) حاشية الشهاب :٣/ ٤٨٩ ، ٤٩٠.
(٧) روح المعاني : ٦/ ١٥٦.
(٨) تفسير القرطبي : ٤/ ٢٢١٢.

الزمخشري[١] والفخر الرازي[٢] في نسبتها على السلمي فقط .

كما أورد هذه القراءة العكبري[٣] والبيضاوي[٤] وأبو السعود[٥] بلا نسبة .

الثانية : رأي ابن مجاهد :-

ذكر ابن جني أن ابن مجاهد خطأً قراءة (أفحكم) بالرفع ، وذلك أنه يؤدي إلى حذف الرابط من جملة الخبر ، وهو منصوب بفعل والمبتدأ غير كل ، وهذا لا يجوز إلا في الشعر ، وبهذا يكون ابن مجاهد موافقا لما ذهب إليه الكوفيون ، وقد نص على نسبة هذا إليهم ابن مالك حيث قال : " فإن كان المبتدأ غير (كل) والعائد مفعول لم يجز عند الكوفيين حذفه وبقاء المبتدأ بل يوجبون نصبه بمقتضى المفعولية إلا في ضرورة الشعر "[٦].

ونص على ذلك أيضاً في شرح التسهيل.[٧]

وذكر أبو حيان أنه لا يجوز حذف الرابط من جملة الخبر إذا كان منصوباً بفعل متصرف سواء أكان المبتدأ لفظ كل أم غيره ، وسواء أكان الحذف يؤدي إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه نحو : زيد ضربه عمرو ، أم لم يؤد نحو : زيد هل

---

(١) الكشاف : ١/ ٦١٩.

(٢) مفاتيح الغيب : ١٢/ ١٦.

(٣) إعراب القرآءات الشواذ : ١/ ٤٤٢ ، والتبيان : ١/ ٢١٨.

(٤) تفسير البيضاوي : ٢/ ١٥٣.

(٥) تفسير أبي السعود : ٣/ ٤٧.

(٦) شرح الكافية الشافية : ١/ ٣٤٧.

(٧) شرح التسهيل : ١/ ٣١٢.

ضربته ؟ ونَسَبَ هذا إلى البصريين ، وحكموا على قراءة ابن عامر[١] (وكُلٌّ وعد الله الحسنى)[٢] بالشذوذ .[٣]

وإذا كان ابن مالك قد نسب هذا إلى الكوفيين ونسبه أبوحيان إلى البصريين فإن السيوطي قد نسبه إلى الجمهور حيث ذكر أنهم لا يجيزون حذفه سواء أكان مرفوعاً أم منصوباً أم مجروراً بإضافة ، أم بحرف إلا في صورة واحدة ، وهي أن يجر بحرف ولا يؤدي حذفه إلى تهيئة عامل آخر نحو: السمن منوان بدرهم ، أي منوان منه ، بخلاف ما إذا أدى نحو : الرغيف أكلت تريد منه.[٤]

وما ذكره ابن جني في النص السابق نقلاً عن ابن مجاهد من قول الأعرج : لا أعرف في العربية (أفحكمُ) ، وقرأ (أفحكمَ) نصباً موافق للمذهب السابق ذكره ، ومخالف لما نص عليه كثير من المفسرين[٥] حيث نسبوا القراءة برفع الميم في (أفحكمُ) إلى الأعرج.

ومن ثم لا يمكن القول بنسبة إحدى هاتين القراءتين إليه على سبيل الجزم بل يبقى الاحتمالان قائمين، بل إن القرطبي نسب إليه قراءة ثالثة وهي (أفحكم الجاهلية) بفتح الحاء والكاف والميم جميعاً ، فتحصل من ذلك أن

---

(١) ينظر نسبة القراءة إليه في الكشف : ٢/ ٣٠٧ ، والإتحاف : ٢/ ٥٢٠.

(٢) الحديد : ١٠.

(٣) الارتشاف : ٢/ ٥٢.

(٤) الهمع : ١/ ٩٧.

(٥) كابن عطية في المحرر الوجيز : ٢/ ٢٠٢ ، وأبي حيان في البحر المحيط : ٣/ ٥٠٥ ، والسمين الحلبي في الدر : ٢/ ٥٤١ ، وابن عادل في اللباب : ٧/ ٣٧٤ ، والشهاب الخفاجي في حاشيته : ٣/ ٤٨٩ ، والآلوسي في روح المعاني : ٦/ ١٥٦.

للأعرج ثلاث قراءات (أفحكم) بالرفع والنصب والثالثة التي نسبها إليه القرطبي ، ولو سلمنا بصحة ما نقله ابن مجاهد عن الأعرج لم يبقى له إلا قراءتان هما (أفحُكْمَ) بنصب الميم كقراءة الجمهور[1]، و(أَفَحَكمَ) بفتح الحاء والكاف والميم كقراءة الحسن وقتادة والأعمش[2] وسليمان بن مهران.[3]

الثالثة : اعتراض ابن جني :-

اعترض ابن جني على تخطئة ابن مجاهد لقراءة (أفحكمُ) بالرفع وخرجها على وجهين:-

الوجه الأول : أن يكون (حكم) مرفوعاً على الابتداء ، وجملة (يبغون) خبره ، وقد حذف منها الرابط أي (يبغونه) ، وهو – كما ذكر ابن جني – وجهٌ غيره أقوى منه ، يعنى أن الضمير المنصوب الذي يربط جملة الخبر بالمبتدأ يكون ذكره أقوى من حذفه مع أن حذفه جائز في الشعر كما في بيت أبي النجم المتقدم ذكره ، فإن ورود مثل ذلك في الشعر لا ينافي جوازه في النثر ، وإن كان ضعيفاً مع أن أبا النجم لو نصب (كله) لما انكسر وزن البيت.

وقد أشار ابن جني إلى هذا في الخصائص حيث قال : " ولا يمنعك قوة القوى من إجازة الضعيف أيضا ؛ فإن العرب تفعل ذلك تأنيساً لك بإجازة الوجه الأضعف لتصح به طريقك ويرحب به خناقك إذا لم تجد وجهاً غيره فتقول : إذا أجازوا نحو هذا ، ومنه بُدٌّ وعنه مندوحة فما ظنك بهم إذا لم يجدوا منه بدلا ولا عنه معدلا ، ألا تراهم كيف

---

(١) ينظر نسبتها إلى الجمهور في المحرر الوجيز : ٢/ ٢٠٢ ، الدر المصون : ٢/ ٥٤٠.

(٢) تفسير القرطبي : ٤/ ٢٢١٢.

(٣) المحرر الوجيز : ٢/ ٢٠٣.

يدخلون تحت قبح الضرورة مع قدرتهم على تركها ليعِدُّوها لوقت الحاجة إليها ، فمن ذلك قوله :

قد أصبحت أم الخيار تدّعى على ذنباً كله لم أصنع[1]

أفلا تراه كيف دخل تحت ضرورة الرفع ولو نصب لحفظ الوزن وحَمَى جانب الإعراب من الضعف"[2].

وقال في موضع آخر من الخصائص : " قال أبوالعباس : حدثني أبوعثمان قال : جلست في حلقة الفراء ، فسمعته يقول لأصحابه : لا يجوز حذف لام الأمر إلا في الشعر، وأنشد :

من كان لا يزعم أني شاعر فيدن مني تنهه المزاجرُ[3]

قال : فقلت له : لم جاز في الشعر ولم يجز في الكلام ؟ فقال : لأن الشعر يضطر فيه الشاعر ، فيحذف ، قال : فقلت : وما الذي اضطره هنا ، وهو يمكنه أن يقول : فليدن مني ؟ ، وقال : فسأل عني ، فقيل له : المازني ، فأوسع لي . قال أبوالفتح : قد كان يمكن الفراء أن يقول له : إن العرب قد تلزم الضرورة في الشعر في حال السعة أنساً بها ، واعتياداً لها ، وإعداداً لها لذلك عند وقت الحاجة إليها ألا ترى إلى قوله :

---

(١) سبق تخريجه في هذا البحث ص ٦٥.

(٢) الخصائص : ٣/ ٦٠ ، ٦١.

(٣) هذا رجز ، لم أقف له على نسبة . والمراد بالمزاجر : الأسباب التي من شأنها أن تمنعه وتنهره وتنهاه.

قد أصبحت أم الخيار تدعى على ذنبا كله لم أصنع[1]

فرفع للضرورة ، ولو نصب لَمَا كسر الوزن ، وله نظائر ، فكذلك قال: فيدن مني ، وهو قادر على أن يقول : فليدن مني لِمَا ذكرت".[2]

فإن قيل : إن أبا النجم لو نصب (كله) في البيت لما انكسر الوزن ، فلماذا قاله بالرفع؟. قيل : إن الرواية هكذا بالرفع ، وبها يتم المعنى الصحيح ؛ لأنه أراد التبرؤ من جميع الذنب ، ولو نصب (كله) لكان ظاهر قوله أنه صنع بعضه ، فعلى الرواية بالرفع يكون الكلام من قبيل عموم السلب ، ولو نصب (كله) لكان من قبيل سلب العموم لدخول (كله) في حيز النفي ؛ لأنه مفعول (أصنع) ، وإن كان مقدماً في اللفظ .[3]

وقد ذكر ابن مالك[4] أن البصريين يجيزون حذف الضمير المنصوب الواقع رابطا لجملة الخبر بالمبتدأ ، وهو غير كل في الاختيار على ضعفٍ ، وجعلوا منه قراءة (أفحكمُ) بالرفع ، ومثل ذلك قوله :

وخالد يحمد أصحابهُ بالحق لا يُحمَدُ بالباطل.[5]

---

(١) سبق تخريجه في هذا البحث ص ٦٥.

(٢) الخصائص : ٣/ ٣٠٣ ، ٣٠٤.

(٣) المحرر : ٢/ ٢٠٢ ، واللباب : ٧/ ٣٧٥.

(٤) شرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٣١٢ ،٣١٣.

(٥) البيت من السريع ، ولم أقف له على نسبة إلا في كتاب (أنساب الأشراف ١٢/ ١٢١ ، ١٢٢) لأحمد بن يحيى بن جابر البلاذري حيث نسبه إلى الأسود بن يعفر عند حديثه عن نسب بني نهشل بن دارم ، والشاعر يمدح به خالد بن مالك. وقد ورد هذا البيت بلا

وقد نص على ذلك في شرح الكافية الشافية أيضاً .[1]

وإذا كان أبوحيان قد نسب في الارتشاف[2] إلى البصريين منع حذف الضمير المنصوب الواقع رابطاً في جملة الخبر ، والمبتدأ غير كل إلا في الشعر على ما سبق ذكره في الحديث عن رأي ابن مجاهد فإن ابن مالك قد نسب إليهم عكس هذا في شرح الكافية الشافية وشرح التسهيل كما مر، ويؤكد صحة ما ذكره ابن مالك أن الخليل – وهو شيخ البصريين – جعل هذا الحذف مختصاً بالشعر ضعيفاً في الكلام حيث قال: " وقد يضمرون في الفعل الهاء فيرفعون المفعول به كقولك : زيد ضربت ، وعمرو شتمت ، على معنى ضربته ، وشتمته ، فيرفع زيد بالابتداء، ويوقع الفعل على المضمر كما قال الشاعر :

وخالد يحمد أصحابهُ بالحق لا يُحمَدُ بالباطل.[3]

يعني : يحمده أصحابه ."[4]

وذهب ابن هشام من الكوفيين إلى جواز حذف العائد المنصوب من جملة الخبر بكثرة نحو : زيد ضربت .[5]

نسبة في الجمل في النحو للخليل ص٣٦ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك : ١/ ٣٤٨ ، والمغني ص٥٧٤.

(١) شرح الكافية الشافية : ١/ ٣٤٧، ٣٤٨.

(٢) الارتشاف : ٢/ ٥٢.

(٣) سبق تخريجه في هذا البحث ص٧١.

(٤) الجمل في النحو ص٣٦.

(٥) الهمع : ١/ ٩٧.

وإذا كان ابن جني قد جعل لحذف عائد الخبر وجهاً من القياس حيث شبهه بعائد الحال أو الصفة ، وهو إلى الحال أقرب ؛ لأن الصفة ضرب من الخبر ، وإن كان حذفه في الصفة أمثل لشبهها بالصلة في نحو قولهم : أكرمت الذي أهنت أي أهنته ؛ فإن كلامه هذا يؤدي في نهاية الأمر إلى تشبيه حذف العائد من الخبر بحذفه من الصلة التي جعلت أصلاً لجواز حذف العائد منها ، وحمل عليها في ذلك الصفة والحال والخبر ، وقد أشار سيبويه إلى علة هذا بقوله : " وإنما شبهوه – يعني حذف الضمير المنصوب من جملة الخبر – بقولهم : الذي رأيتُ فلان ، حيث لم يذكروا الهاء ، وهو في هذا أحسن ؛ لأن (رأيت) تمام الاسم ، به يتمُ ، وليس بخبر ولا صفة ، فكرهوا طوله حيث كان بمنزلة اسم واحد ، كما كرهوا طول اشهيباب فقالوا : اشهباب ، وهو في الوصف أمثل منه في الخبر وهو على ذلك ضعيف ، ليس كحسنه بالهاء ؛ لأنه في موضع ما هو من الاسم وما يجري عليه ، وليس بمنقطع منه خبرا مبنياً عليه ولا مبتدأ ، فضارع ما يكون من تمام الاسم وإن لم يكن تماما له ولا منه في البناء ، وذلك قولك : هذا رجل مضروب ، والناس رجلان رجل مكرم ، ورجل مهان . فإن حذفت الهاء جاز وكان أقوى مما يكون خبراً".[1]

وأما الزمخشري فقد جعل حذف العائد من الخبر مثل حذفه من الصلة كما في قوله – تعالى – : ﴿ أهذا الذي بعث الله رسولا ﴾[2]أي بعثه وفي الصفة مررت بهندٍ يضرب زيدٌ أي يضربها.[3]

---

(١) الكتاب : ١/ ٨٦، ٨٧.

(٢) الفرقان : ٤١.

(٣) الكشاف : ١/ ٦١٩.

وقال أبوحيان بعد أن أورد ما ذكره الزمخشري : " فإن كان جعل الإسقاط فيه مثل الإسقاط في الجواز والحسن فليس كما ذكر عند البصريين بل حذفه من الصلة بشروط الحذف فصيح ، وحذفه من الصفة قليل ، وحذفه من الخبر مخصوص بالشعر أو في نادر وان كان شبهه به من حيث مطلق الإسقاط فهو صحيح ".[1]

ومن ثم حكم ابن عطية على حذف الضمير من الخبر كما في القراءة المذكورة وبيت أبي النجم بالقبح لقلة ذلك الحذف ، وإنما يكثر في الصلة وهو في الصفة أقل منها .

هذا ، وقد حكم أبوحيان على هذا الوجه بأنه الظاهر[2]، وكذا السمين الحلبي[3] وابن عادل[4]، حيث ذكرا أيضا أنه المشهور عند المعربين.

قال أبوحيان : "وحسَّن حذف الضمير قليلاً في هذه القراءة كون الجملة فاصلة"[5].

وإذا كان ابن عطية قد رجح تبعاً لابن جني رفع (كل) في بيت أبي النجم على قراءة (أفحكمُ) بالرفع بأنه ليس في صدر البيت ألف استفهام تطلب الفعل كما هي في (أفحكمُ) وبأن في البيت عوضاً من الهاء المحذوفة ، وهو حرف الاطلاق – أعني الياء في

---

(١) البحر المحيط : ٣/ ٥٠٥.

(٢) البحر المحيط : ٣/ ٥٠٥.

(٣) الدر المصون : ٢/ ٥٤١.

(٤) اللباب : ٧/ ٣٧٤.

(٥) البحر المحيط : ٣/ ٥٠٥.

(أصنعي) – بخلاف القراءة[١] فقد علق السمين الحلبي وابن عادل على ما ذكره ابن عطية في الوجه الثاني بأنه كلام لا يعبأ به ، وعلى الوجه الأول بأنه قريب من الصواب ، لكنه لم ينهض في المنع ولا في التقبيح ، وإنما ينهض دليلاً على الأحسنية أو على أن غيره أولى منه .[٢]

وما ذكرناه من خلاف في حذف العائد من الخبر على المبتدأ إذا لم يكن المبتدأ لفظ (كل) وما يشبهه . فإن كان المبتدأ لفظ كل وما أشبهه في العموم أو الافتقار إلى متمم للمعنى نحو : امرؤ يدعو إلى خير أجيب وآمر بخير ولو كان صبياً أطيع ، وكذا ما يشبهها بالافتقار إلى متمم دون عموم كقول امرئ القيس :

فأقبلت زحفاً على الركبتين فثوب نسيت وثوب أجر.[٣]

وكقول النمر بن تولب :

فيوم لنا ويوم علينا ويوم نساء ويوم نسر.[٤]

---

(١) المحرر الوجيز : ٢/ ٢٠٢ ، ٢٠٣.

(٢) الدر المصون : ٢/ ٥٤١ ، واللباب : ٧/ ٣٧٦.

(٣) البيت من المتقارب ، وروايته في ديوانه ص١٥٩ هكذا :
فلما دنوت تسديتها فثوباً نسيت وثوباً أجر
بنصب ثوباً في الموضعين ، وقد رواه النحويون بالرفع استشهاداً على حذف العائد المنصوب من جملة الخبر . وأيضاً على جواز الابتداء بالنكرة لإفادتها التنويع ، وكذا روايته في الكتاب : ١/ ٨٥ ، ٨٦ ، وشرح شواهد المغني : ٢/ ٨٦٦ ، والخزانة : ١/ ٣٧٣ ، ٣٧٤ . ويروى (لبست) مكان (نسيت). ينظر البيت بلا نسبة في المغني ص٥٩٧ ، وشرح ابن عقيل : ١/ ٢١٩.

(٤) البيت من المتقارب ، وهو في ديوان النمر بن تولب ص٣٤٧ ، وكذا في الكتاب : ١/ ٨٦ . وبلا نسبة في الجمل في النحو للخليل : ١/ ٦٦ ، والهمع : ١/ ١٠١ ، ٢/ ٢٨.

فقد ذكر ابن مالك في شرح الكافية الشافية أن الحذف في هذا النوع جائز بلا خلاف.(١)

وحكى في شرح التسهيل أيضا الإجماع على جوازه.(٢)

قال أبوحيان : " ودعوى ابن مالك الإجماع في كل وما أشبهه في العموم باطلة ؛ إذ لم يقل به إلا الفراء في نقل وإلا الفراء والكسائي في نقل آخر".(٣)

وقد نسب السيوطي إلى الفراء جواز حذف الرابط من الخبر إذا كان المبتدأ اسم استفهام(٤) أو كلا(٥) وكلتا أو كلاً(٦) كقوله – تعالى – :﴿ وَكُلٌّ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾(٧) بالرفع وكقول أبي النجم :

على ذنباً كله لم أصنعِ(٨)

وقول الآخر :

كلاهما أجد مستريضا(٩)

---

(١) شرح الكافية الشافية : ١/ ٣٤٥، ٣٤٦.

(٢) شرح التسهيل : ١/ ٣١٢.

(٣) الارتشاف : ٢/ ٥٣.

(٤) ينظر هذا في معاني القرآن للفراء : ١/ ١٣٩.

(٥) ينظر هذا في معاني القرآن للفراء : ١/ ١٤٠.

(٦) ينظر هذا في معاني القرآن للفراء : ١/ ١٣٩، ١٤٠ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٢/ ٩٥.

(٧) الحديد : ١٠.

(٨) سبق تخريجه في هذا البحث ص٦٥.

(٩) هذا رجز ، للأغلب العجلي ، وهو راجز مخضرم – كما في اللسان مادة (قرض)– .

وكقولك : أيهم ضربت .

ووجه قياس الاستفهام على الموصول بجامع عدم تقدم المعمول ، وكون (كل) و(كلا) في معنى (ما) ، فنحو : كل الرجال أو كلا الرجلين ضربت في معنى : ما من رجل أو ما من الرجلين إلا ضربت، و(ما) لها الصدر ، فأشبهت الموصول ، فساغ الحذف كعائده.

ونَسبَ إلى الفراء أيضا جواز الحذف من الخبر إذا كان المبتدأ له الصدر نحو (كم) و(أي) أو كان اسما لا يتعرف ، نحو : مَنْ وما .

ووجَّهه بأنه إذا لزم الصدر كثر فيه الرفع، وقل كونه مفعولاً به ، فأجرى على الأكثر من أحواله ، بخلاف ما يتقدم ويتأخر.[1]

وذهب ابن أبي الربيع إلى أنه يجوز حذف الضمير المنصوب بفعل تام متصرف بقلة كقراءة ابن عامر :﴿وكلٌّ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾[2] أي وعده .[3]

وقبله : ارجزاً تريد أم قريضا أم هكذا بينهما تعريضا

ونسب في لسان العرب أيضا في مادة (روض) إلى حميد الأرقط .

وقد ورد بلا نسبة في معاني القرآن للفراء : ١/ ١٤٠ ، والهمع : ١/ ٩٧.

(١) الهمع : ١/ ٩٧.

(٢) الحديد : ١٠.

(٣) البسيط : ١/ ٣٦٥، ٣٦ ، والهمع : ١/ ٩٧.

هذا ، وما ذكره ابن جني في هذا الوجه من تشبيه قراءة (أفحكمُ) بالرفع ببيت أبي النجم يقتضي التسوية في جواز حذف الرابط من الخبر على ضعف سواء أكان المبتدأ لفظ (كل) أم غيره.

وقد تبع ابن جني في حمل القراءة المذكورة على هذا الوجه كل من الزمخشري[1] والرازي[2] والبيضاوي[3] وأبي السعود[4] ولم يذكروا غيره فيها.

الوجه الثاني : لتخريج ابن جني لقراءة (أفحكم) بالرفع : أن يكون قوله – تعالى – : (يبغون) صفة لموصوف محذوف ، وهذا الموصوف هو خبر المبتدأ (حكم) ، والعائد محذوف، والتقدير : أفحكم الجاهلية حكم يبغونه ، فحذف الموصوف، ثم أقيمت الصفة مقامه كما في قوله – تعالى – :﴿ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾[5]، وكما في قول الشاعر :

وما الدهر إلا تارتان فمنهما أموت وأخرى أبتغي العيش أكدح[6]

والتقدير في الآية : قوم يحرفون ، فحذف الموصوف (قوم) ، وأقيمت صفته (يحرفون) مقامه ، والتقدير في البيت : فمنهما تارة أموت فيها ، فحذف الموصوف (تارة) ، وأقيمت صفته (أموت) مقامه ، ولا يخفى أن الموصوف

---

(١) الكشاف : ١/ ٦١٩.

(٢) مفاتيح الغيب : ١٢/ ١٦.

(٣) تفسير البيضاوي : ٢/ ١٥٣.

(٤) تفسير أبي السعود : ٣/ ٤٧.

(٥) النساء : ٤٦.

(٦) سبق تخريجه في هذا البحث ص ٦٧.

المحذوف في قراءة (أفحكمُ) بالرفع على هذا الوجه خبر بينما الموصوف المحذوف في آية النساء والبيت المستشهد بهما مبتدأ ، والتنظير بهما لحذف الموصوف مطلقا ، سواء أكان خبراً أم مبتدأ أم غير ذلك.

وقد تبع ابن جني في حمل القراءة على الوجهين السابقين ابن عطية[1] والقرطبي[2] وأبوحيان[3] والسمين الحلبي[4] وابن عادل[5] والآلوسي[6].

واختار ابن عطية الوجه الثاني ، وهو جعل (يبغون) صفة لموصوف محذوف لا خبراً .[7]

ووصف أبوحيان والسمين الحلبي وابن عادل هذا الوجه بأنه تخريج ممكن.[8]

هذا وإذا كان ابن جني قد استدل لصحة الوجه الثاني وهو جواز حذف الموصوف والعائد إليه من جملة الصفة وإقامة صفته مقامه بقوله :

تروحي ياخيرة الفسيل تروحي أجدر أن تقيلي[9]

---

(١) المحرر الوجيز : ٢/ ٢٠٢ ، ٢٠٣.

(٢) تفسير القرطبي : ٤/ ٢٢١٢.

(٣) البحر المحيط : ٣/ ٥٠٥.

(٤) الدر المصون : ٢/ ٥٤١ ، ٥٤٢.

(٥) اللباب : ٧/ ٣٧ وما بعدها.

(٦) روح المعاني : ٦/ ١٥٦.

(٧) المحرر الوجيز : ٢/ ٢٠٣.

(٨) ينظر البحر المحيط : ٣/ ٥٠٥ ، والدر المصون : ٢/ ٥٤٢ ، واللباب : ٧/ ٣٤٦.

(٩) سبق تخريجه في هذا البحث ص٦٧.

حيث ذكر أن فيه أكثر من خمس محذوفات فإنه قد حكم كما مر في مسألة (اكتساب المضاف التأنيث من المضاف إليه)بالضعف على حمل (أمثالها) في قوله – تعالى : (فله عشر أمثالها)(١) و(دانية) في قوله – تعالى – : (ودانية عليهم ظلالها)(٢) على أن كل منهما صفة لموصوف محذوف لأن ذلك كما ذكر غير مستحسن في القياس .

فلعله قال بذلك هنا لعدم إمكان القول بوجه آخر أقوى منه لضعف حذف العائد المنصوب من الخبر ، وقال بضعف حذف الموصوف هناك لإمكان ما هو أقوى منه كما سبق بيانه في موضعه.

❁❁❁

---

(١) الأنعام : ١٦٠.

(٢) الإنسان : ١٤.

المسألة العاشرة

حذف همزة التسوية قبل أم المتصلة(١)

ذكر ابن جني أن قوله – تعالى – : ﴿ وَسَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾(٢) قد قرأه ابن محيصن والزُّهري بهمزة واحدة هكذا (أنذرتهم) ، وأن ابن مجاهد يرى أن القراءة بحذف الهمزة يجعل الكلام من قبيل الخبر ، واعترض ابن جني على ذلك وخرجها على حذف همزة الاستفهام فلا يكون الكلام من قبيل الخبر ، نص على

---

(١) أم على ضربين [متصلة ومنقطعة] ، أما المتصلة فهي المسبوقة إما بهمزة التسوية إذا وجدت لفظة سواء أو لا : ويكون كل من المعطوف عليه والمعطوف بها مفردين تحقيقاً ، أو تقديراً بأن يكونا جملتين ، يصح تقدير كل منهما بمصدر ، وإما بهمزة يطلب بها وبأم تعيين أحد الشيئين بحكم معلوم الثبوت ، فإذا قيل : أزيد في الدار أم عمرو ؟ قيل في الجواب: زيد ، أو قيل: عمرو ، ولا يجاب بلا أو نعم لعدم التعيين ، وإنما سميت أم في هذين النوعين متصلة لأن ما قبلها وما بعدها لا يستغنى بأحدهما عن الآخر ولا تحصل الفائدة إلا بهما معاً .
وأما المنقطعة فهي التي لم تسبق بهمزة التسوية ولا بهمزة يطلب بها وبأم التعيين ، وسميت منقطعة لوقوعها بين جملتين مستقلتين ، ليستا في تقدير المفردين ، ولا يفارقها معنى الإضراب عند الجمهور وتقتضى معه الاستفهام كثيرا ، نحو قول العرب : إنها لإبل أم شاء ، وقد تتمحض لمعنى الإضراب كقوله تعالى : ﴿ أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ ﴾ الرعد : ١٦ . أي بل هل تستوي ولا يقدر بل أهل إذ لا يدخل استفهام على استفهام.
ينظر : شرح التسهيل لابن مالك : ٣/ ٣٥٩ وما بعدها ، والتصريح : ٢/ ١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٤٤.

(٢) يس : ١٠.

ذلك بقوله : " ومن ذلك قراءة ابن محيصن والزهري : " أنذرتهم " بهمزة واحدة على الخبر .

قال أبوالفتح : الذي ينبغي أن يعتقد في هذا أن يكون أراد همزة الاستفهام كقراءة العامة : " أأنذرتهم " ، إلا أنه حذف الهمزة تخفيفا وهو يريدها ، كما قال الكميت :

طربت وما شوقاً إلى البيض أطرب ولا لعبا مني وذو الشيب يلعب[1]

قالوا : معناه : أوَذو الشيب يلعب ؟ تناكرا لذلك ، وتعجباً ، وكبيت الكتاب[2].

لعمرك ما أدري وإن كنت داريا شعيث ابن[3] سهم أم شعيث ابن منقر.[4]

---

(١) البيت من الطويل ، وهو مطلع إحدى هاشميات الكميت . المراد بالبيض – هنا – : النساء الحسان ، وقد نسب إلى الكميت في شرح الكافية الشافية : ١/ ٣٩٩ ، والمغني ص٢٣ ، وشرح شواهد المغني ١/ ٣٤ ، وخزانة الأدب : ٤/ ٣١٣ ، ٣١٤ ، ٣١٥ ، ٣١٩ ، ١١/ ١٢٣ ، وبلا نسبة في شرح الكافية الشافية : ٣/ ١٢١٧ ، والهمع : ٢/ ٦٩.

(٢) الكتاب : ٣/ ١٧٥.

(٣) شعيث مبتدأ وابن وما عطف بأم خبره ، وليس صفة له ، ومن ثم رسم بالألف . ينظر : شرح التسهيل : ٣/ ٣٦٠ ، شرح الكافية الشافية لابن مالك : ٣/ ١٢١٤ ، والتصريح : ٢/ ١٤٣.

(٤) البيت من الطويل ، وهو للأسود بن يعفر في ديوانه ص٢٧ . وكذا نسبته في الكتاب : ٣/ ١٧٤ ، ١٧٥ ، والتصريح : ٢/ ١٤٣ ، وشرح شواهد المعني ١/ ١٣٨ ، والخزانة : ١١/ ١٢٢ ، وبلا نسبة في المقتضب : ٣/ ٢٩٤ ، وشرح التسهيل : ٣/ ٣٦٠ ، والمغني ص٥٤ ، والهمع : ٢/ ١٣٢.

يريد : أشعيث ابن سهم أم شعيث ابن منقر ؟ .

ويدل على إرادة هذه القراءة الهمزة وأنها إنما حذفت لما ذكرنا بقاء (أم) بعدها ، ولو أراد الخبر لقال : أو لم تنذرهم . فإن قيل : تكون (أم) هذه منقطعة ، كقولهم : إنها إبل أم شاءٌ ، قيل : إذا قدرت ذلك بقى قوله – تعالى – ﴿ وَسَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ﴾ منقطعاً لا ثاني له ، وأقلّ ما يكون خبرُ (سواءٌ) اثنان . فقد علمت بهذا أن قول ابن مجاهد على الخبر لا وجه له ، اللهم إلا أن يُتحمَّل له ، فيقال : أراد لفظ الخبر وفيه من الصنعة ما تراه "."[1]

---

[1] المحتسب : ٢/ ٢٠٥ .

الدراسة والتحليل

بعد عرض النص السابق لابن جني نتناوله بالدراسة والتحليل من الجهات التالية :-

الأولى : نسبة القراءة :-

القراءة في قوله – تعالى - :﴿ ءَأَنذَرتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ﴾ من سورة يس – التي ذكر ابن جني في النص السابق أن ابن محيصن والزهري قد قراءاها بهمزة واحدة – سبق أن ذكرها ابن جني في سورة البقرة[1] بيد أنه لم ينسبها هناك إلى أحد.[2]

وقد أورد العكبري هذه القراءة في سورة البقرة ، ونسبها في التبيان[3] إلى ابن محيصن، ونسبها القرطبي[4] وابن عادل[5] إليه أيضاً ، كما أوردها العكبري في إعراب القرآءات الشواذ من سورة البقرة دون نسبة[6]، وذكر في سورة يس أن قوله – تعالى - :﴿ ءَأَنذَرتَهُمۡ﴾ فيه قراءات قد سبق ذكرها في سورة البقرة[7].

---

(١) أعني قوله – تعالى - :﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرتَهُمۡ﴾ البقرة : ٦.

(٢) المحتسب : ١/ ٥١.

(٣) التبيان : ١/ ١٤.

(٤) تفسير القرطبي : ١/ ١٦١.

(٥) اللباب : ١/ ٣١٥.

(٦) إعراب القراءات الشواذ : ١/ ١١٥.

(٧) إعراب القراءات الشواذ : ٢/ ٣٥٦.

ونص ابن عطية[١] وأبوحيان[٢] على أن ابن محيصن والزهري قراءا بهمزة واحدة في (أأنذرتهم) من سورة البقرة.

ونسب الشيخ عبدالفتاح القاضي القراءة بهمزة واحدة في (أأنذرتهم) إلى ابن محيصن ، وذكر أن ذلك في سورتي البقرة ويس.[٣]

ونخلص مما سبق إلى أن ابن محيصن والزهري قد قراءا : (أنذرتهم) بهمزة واحدة في سورتي البقرة ويس ، ويؤكد هذا أن من النحويين من يستشهد على حذف همزة التسوية بالقراءة المذكورة في آية البقرة كأبي حيان[٤] وابن هشام[٥] وابن عقيل[٦] والسيوطي[٧] والأشموني[٨].

ومنهم من يستشهد على ذلك بالقراءة المذكورة في آية يس كابن مالك.[٩]

الثانية : رأي ابن مجاهد :-

---

(١) المحرر الوجيز : ١/ ٨٨.

(٢) البحر المحيط : ١/ ٤٨.

(٣) القراءات الشاذة ص٢٣.

(٤) الارتشاف : ٢/ ٦٥٣.

(٥) المغنى : ص٢٤.

(٦) شرح ابن عقيل : ٣/ ٢٣٠.

(٧) الهمع : ٢/ ١٣٢.

(٨) شرح الأشموني : ٣/ ١٠٤.

(٩) شرح التسهيل : ٣/ ٣٦١.

يرى ابن مجاهد – كما ذكر ابن جني في النص السابق – أن القراءة بهمزة واحدة في (أأنذرتهم) يصير بها الكلام بعد حذف الهمزة خبرا ، وما ذكره ابن مجاهد يحتمل أمرين :-

الأول : أن يكون الكلام على إرادة همزة الاستفهام فيصير بعد حذفها على صورة الخبر ، وهو في الحقيقة من قبيل الإنشاء لكونه استفهاماً بالهمزة المحذوفة لوجود الدليل عليها ، فعلى ذلك يكون هذا الكلام خبراً في اللفظ والصورة ، لكنه إنشائي في المعنى .

وقد ذكر ابن جني هذا الاحتمال في نهاية النص السابق وعلق عليه بقوله : " وفيه من الصنعة ما ترى ".

ولعل ابن جني وصف هذا الاحتمال بأن فيه صنعة ؛ لأنه على تقدير حذف مضاف من كلمة الخبر فيكون قول ابن مجاهد على الخبر تقديره : على لفظ الخبر ؛ لأن حذف المضاف هنا وإقامة المضاف إليه مقامه يؤدي إلى الالتباس.

الثاني : أن يصير الكلام بعد حذف همزة الاستفهام خبراً في اللفظ والمعنى ، فلا تكون الهمزة مرادة ، وقد بدء ابن جني بهذا الاحتمال ، واعترض عليه.

الثالثة : اعتراض ابن جني :-

خرج ابن مجاهد القراءة بهمزة واحدة في (أأنذرتهم) على الخبر ، واعترض ابن جني على ذلك إذا حُمِلَ ما ذكره ابن مجاهد على الظاهر ، ويرى ابن جني أن القراءة بهمزة واحدة لا تخرج الكلام عن الاستفهام ، فلا يكون خبراً بل هو من قبيل الإنشاء حيث حذفت الهمزة للتخفيف ، وهذه القراءة على إرادة الهمزة كما

في قراءة العامة بهمزتين[1] في (أأنذرتهم)، واستدل ابن جني على ذلك بأن همزة الاستفهام قد تحذف لدلالة المعنى عليها، وهي غير مسبوقة بما يدل على التسوية كسواء ونحوه أو يقع بعدها أم المتصلة كما في قول الكميت في البيت المتقدم : (وذو الشيب يعلب) ؟ ، والتقدير : أو ذو الشيب يلعب ؟ ، فإذا جاز حذفها في هذا فإن الحكم بجواز حذفها مع ذكر (أم) المعادلة للهمزة بعدها وقد سبقت بسواء التي لا يكون خبرها أقل من اثنين أولى وأحرى[2]، وهذا كله يرد حمل الكلام على الخبر؛ إذ لو أراد الخبر لجاء (بأو) مكان (أم) فقال : أو لم تنذرهم ، ولو أراد أم المنقطعة لبقي سواء منقطعا لا ثاني له .

ويؤكد ما ذكره ابن جني هنا من جواز حذف همزة الاستفهام إذا دل عليه دليل ما أورده في الخصائص من كثرة الشواهد على هذا حيث قال : " وحذفت همزة الاستفهام نحو قوله :

فأصبحت فيهم آمنا لا كمعشر أتوني وقالوا : من ربيعة أو مضر ؟[3]

يريد أمن ربيعة ؟ ، وقال الكميت :

طربتُ وما شوقاً إلى البيض أطرب ولا لعبا مني وذو الشيب يلعب.[4]

أراد : أو ذو الشيب يلعب ؟ ، ومنه قول ابن أبي ربيعة :

---

(١) نسب العكبري هذه القراءة إلى الأكثرين (ينظر التبيان : ١/ ١٤).

(٢) ينظر إعراب القراءات الشواذ ١/ ١١٥ ، والتبيان : ١/ ١٤.

(٣) البيت من الطويل ، وهو لعمران بن حطّان في ديوانه ص١١١، وكذا نسبته في الخزانة : ٥/ ٣٥٩ ، وبلا نسبة في شرح التسهيل : ٣/ ٣٦١ برواية أم مضر.

(٤) سبق تخريجه في هذا البحث ص٧٨.

ثم قالوا تحبّها قلت بَهْراً عَدَدَ القَطْرِ والحصى والتراب.[1]

أظهرُ الأمرين فيه أن يكون أراد : أتحبها ؟؛ لأن البيت الذي قبله يدل عليه وهو قوله :

أبرزوها مثل المَهَاة تَهادَى بين خَمْسٍ كواعبٍ أتراب.

ولهذا ونحوه نظائر ، وقد كثرت ".[2]

ويرى ابن عصفور أن الذي سهل حذف الهمزة في قراءة ابن محيصن كراهية اجتماع همزتين مع قوة الدلالة عليها فسواء تدل على الاستفهام بما قبلها من معنى التسوية ، إذ التسوية لا تكون إلا بين اثنين، ويدل عليها مجئ أم بعد ذلك.[3]

فإن قيل : لعله حذف همزة (أنذرتهم) لمجئ همزة الاستفهام فكان الحكم الطارئ على ما يشبه هذا من تعاقب مالا يجمع بينه.

قيل: قد ثبت جواز حذف همزة الاستفهام في الشعر والنثر سواء كان بعدها أم أو لم يكن بعدها أم، فيجب أن تحمل هذه القراءة على حذف همزة

---

(١) البيت من الخفيف ، وهو في ديوان عمر بن أبي ربيعة ص٤٣١ برواية النجم مكان القطر وكذا في الكتاب : ١/ ٣١١ ، وأورده ابن هشام في المغني ص٢٣ برواية عدد الرمل .

والبهر : الغلبة .

ينظر البيت : في جمهرة اللغة ص٣٣١ ، وشرح المفصل : ١/ ١٢١ ، لسان العرب مادة (بهر) والهمع : ١/ ١٨٨.

(٢) الخصائص : ٢/ ٢٨١.

(٣) الضرائر الشعرية ص١٥٨.

الاستفهام تخفيفاً لكثرة الاستعمال ولقوة الدلالة عليها ، وأما همزة أفعل في الماضي فما أبعد حذفها .[١]

هذا، وقد اختلف النحويون في حكم حذف همزة الاستفهام، على أربعة مذاهب وهي :-

الأول : أن همزة الاستفهام يجوز حذفها في الشعر ، ذهب إلى ذلك سيبويه[٢]، واستشهد بقول الشاعر :

لعمرك ما أدري -وإن كنت دارياً- شعيث ابن سهم أم شعيث ابن منقر.[٣]

وكذا المبرد حيث قال : " فأما قول ابن أبي ربيعة :

لعمرك ما أدري -وإن كنت دارياً- بسبع رمين الجمر أم بثمان[٤].

فليس على الاضراب، ولكنه أراد: أبسبع؟ فاضطر، فحذف الألف ، وجعل (أم) دليلا على إرادته إياه ، إذ كان المعنى على ذلك ، كما قال الشاعر :

لعمرك ما أدري -وإن كنت دارياً- شعيث ابن سهم أم شعيث ابن منقر.[٥]

---

(١) المحتسب : ١/ ٥١.

(٢) الكتاب : ٣/ ١٧٤ ، ١٧٥.

(٣) سبق تخريجه في هذا البحث ص٧٨.

(٤) البيت من الطويل ، وهو في ديوان عمر بن أبي ربيعة ص٢٦٦ ، وكذا نسبته في شرح المفصل ٨/ ١٥٤ ، والمغني ص٢٣ ، وشرح شواهد المغني ١/ ٣١ ، ويلا نسبة في المقتضب ٣/ ٢٩٤ ، وشرح التسهيل : ٣/ ٣٦١ ، وشرح ابن عقيل : ٣/ ٢٣٠ ، والهمع : ٢/ ١٣٢.

(٥) سبق تخريجه في هذا البحث ص٧٨.

يريد : أشعيث "[1].

الثاني : أنه يجوز حذف الهمزة إذا كانت مع (أم) وإلا فلا ، ذهب إلى ذلك جماعة كما ذكر البغدادي.[2]

الثالث : أنه يجوز حذفها مطلقا وإن لم يكن بعدها (أم) ذهب إلى ذلك الأخفش[3]، وحمل عليه قوله تعالى :﴿ وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا ﴾[4] أي : أو تلك ؟ ، وهو ظاهر كلام ابن مالك في شواهد التوضيح حيث قال : " وقد كثر حذف الهمزة إذا كان معنى ما حذفت منه لا يستقيم إلا بتقديرها كقوله – تعالى - :﴿ وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ ﴾ قال أبوالفتح وغيره : أراد : أو تلك نعمة ، ومن ذلك قراءة ابن محيصن ﴿ وَسَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ ﴾[5] بهمزة واحدة[6]، ومثله قراءة أبي جعفر (سواء عليهم استغفرت لهم)[7] بهمزة وصل[8]، ومن حذف الهمزة لظهور المعنى قول الكميت :

---

(١) المقتضب : ٣/ ٢٩٤.

(٢) الخزانة : ١١/ ١٢٣.

(٣) معاني القرآن للأخفش : ٢/ ٤٦١ ، وشرح الكافية الشافية : ٣/ ١٢ ، وخزانة الأدب : ١١/ ١٢٣.

(٤) الشعراء : ٢٢.

(٥) يس : ١٠.

(٦) سبق تخريجها في هذا البحث ص٧٩.

(٧) المنافقون : ٦.

(٨) قراءة أبي جعفر بضم ميم عليهم وهمزة وصل (ينظر البحر المحيط : ٨/ ٢٧٣) .

طربت وما شوقا إلى البيض أطرب ولا لعبا مني وذو الشيب يلعب؟[1]

أراد : أو ذو الشيب يَلْعَبُ ؟ .... ومن حذف الهمزة في الكلام الفصيح قوله – صلى الله عليه وسلم – : (يا أبا ذَرٍ عَيَّرته بِأُمِّهِ ؟)[2]، أراد : أعَيَّرْتَهُ ؟ ومنه قول النبي – صلى الله عليه وسلم – : (أَتَانِيْ آتٍ منْ رَبِّي ، فَبَشَّرَنِي أَنَّهُ مَنْ مَاتَ مِنْ أُمَّتِيْ ، لا يُشْرِكُ بالله شَيْئاً دَخَلَ الجَنَّةَ ، قلت: وإنْ زَنَى وإنْ سَرَقَ ؟ قال : وإنْ زَنَى وإنْ سَرَق).

أراد رسول الله – صلى الله عليه وسلم – " أو إنْ زَنَى وإنْ سَرَق ؟"[3]، ومنه حديث ابن عباس : " أنَّ رَجُلاً قال : إِنَّ أمي مَاتَت وَعلَيْهَا صَوْمُ شَهْر، فأَقْضِيْهِ"[4] وفي بعض النسخ (أفأقضيه)[5].

وذكر ابن مالك في شرح الكافية الشافية أن (أم) المتصلة قد تسقط الهمزة التي قبلها ، فيكتفي بتقديرها ، وكون موضعها مشعراً بها ، ثم ذكر أن حذف الهمزة المعطوف على مصحوبها بـ(أم) جائز بعد صلاحية المكان لـ(أي) ، ومثل لذلك من النثر بقراءة ابن محيصن المتقدمة .[6]

---

(١) سبق تخريجه في هذا البحث ص ٧٨.

(٢) فتح الباري . باب المعاصي من أمر الجاهلية ولا يكفر صاحبها بارتكابها إلا بالشرك.

(٣) صحيح البخاري : باب كلام الرب مع جبريل ونداء الله الملائكة ، وسنن النسائي الكبرى : باب ما يقول عند الموت.

(٤) مسند الإمام أحمد برقم : ١٩٧٠.

(٥) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ص٨٧ ، ٨٨ ، ٨٩.

(٦) شرح الكافية الشافية : ٣/ ١٢١٥ ، ١٢١٦.

وممن ذهب إلى ذلك ابن جني أيضاً حيث حمل عليه شواهد شعرية ونثرية كما سبق ذكره.

الرابع : أن حذفها في النثر قليل ، ذكر ذلك جماعة من النحويين حيث عبر بعضهم عن هذا الحذف ، بقوله : (ربما) كالأشموني[1]، وعبر بعضهم الآخر عن ذلك بقوله : قد تحذف الهمزة كأبي حيان[2] وابن عقيل[3] والسيوطي .[4]

****

(١) شرح الأشموني : ٣/ ١٠٤.
(٢) الارتشاف : ٢/ ٦٥٣.
(٣) شرح ابن عقيل : ٣/ ٢٣٠.
(٤) الهمع : ٢/ ١٣٢.

المسألة الحادية عشرة

البـــدل

ذكر ابن جني أن قوله – تعالى – :﴿ وَأَنَّهُۥ تَعَٰلَىٰ جَدُّ رَبِّنَا ﴾[1] قد قرأه عكرمة بتنوين (جد) مع رفعه ورفع (ربنا) ، وأن ابن مجاهد نسب راوي هذه القراءة إلى الغلط ، واعترض ابن جني على هذا ، وخرج هذه القراءة على البدل ، نص على ذلك بقوله : " ومن ذلك قراءة عكرمة : (جدٌّ رَبُّنا)"[2].

وروى عنه " جدٌّ رَبُّنَا " ، وغلط الذي رواه.

قال أبوالفتح : أما انتصاب " جدّاً " فعلى التمييز ، أي : تعالى ربنا جدّاً ، ثم قدم المُمَيَزُ ، على قولك : حسنَ وجهاً زيد .

فأما " جدٌّ رَبُّبَا " فإنه على إنكار ابن مجاهد صحيح ؛ وذلك أنه أراد : وأنه تعالى جَدٌّ جَدُّ ربنا على البدل ، ثم حذف الثاني ، وأقام المضاف إليه مقامه ، وهذا على قوله – سبحانه – ﴿ إِنَّا زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا بِزِينَةٍ ٱلْكَوَاكِبِ ﴾[3] أي : زينةِ الكواكب فـ(الكواكب) إذا بدل من (زينة).

فإن قلت : فإن الكواكب قد تسمى زينة والرب (تعالى) لا يسمى جدّاً.

---

(١) الجن : ٣.

(٢) دراسة هذه القراءة ليست من مسائل هذا البحث ، وذلك أن ابن مجاهد لم يحكم عليها بالضعف، ولم ينكرها ،فيعترض عليه ابن جني.

(٣) الصافات : ٦ ، والقراءة بتنوين (زينة) وجر (الكواكب) لحفص وحمزة والحسن والأعمش . [ينظر : الكشف لمكي : ٢/ ٢٢١ والإتحاف ٢/ ٤٠٨] .

قيل : الكواكب في الحقيقة ليست زينة ، لكنها ذات الزينة . ألا ترى إلى القراءة بالإضافة(١) وهي قوله (بزينة الكواكب)؟ وأنت أيضا تقول : تعالى رَبُّنَا ، كما تقول: تعالى جدُّ رَبُّنا. فالتعالى مستعمل معهما جميعاً ، كما يقال : يسرني زيدٌ قيامه ، وأنت تقول : يسرني زيد ، ويسرني قيامه ، وهذا بيان ما أنكره ابن مجاهد".(٢)

---

(١) القراءة المذكورة لنافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر والكسائي . ينظر الكشف لمكي : ٢/ ٢٢١ ، والاتحاف : ٢/ ٤٠٨.

(٢) المحتسب : ٢/ ٣٣٢ ، ٣٣٣.

الدراسة والتحليل

بعد عرض النص السابق لابن جني نتناوله بالدراسة والتحليل من الجهات التالية :-

الأولى : نسبة القراءة :-

لم أجد فيما تيسر لي من مراجع أحداً ممن سبق ابن جني قد ذكر هذه القراءة أو نسبها.

وممن تبع ابن جني في ذكر هذه القراءة ابن عطية[١] والقرطبي[٢]وأبوحيان[٣] والسمين الحلبي[٤] وابن عادل[٥] والشوكاني[٦] والآلوسي[٧] حيث نسبوها إلى عكرمة أيضاً .

وكذا العكبري حيث ذكرها دون نسبة .[٨]

الثانية : رأي ابن مجاهد :-

نقل ابن جني في النص السابق عن ابن مجاهد أنه حكم على من روى قراءة عكرمة السابق ذكرها بالغلط . واعتبر هذا من ابن مجاهد إنكاراً للقراءة .

---

(١) المحرر الوجيز : ٥/ ٣٧٩.

(٢) تفسير القرطبي : ١٠/ ٦٨٠١.

(٣) البحر المحيط : ٨/ ٣٤٧.

(٤) الدر المصون : ٦/ ٣٩٠.

(٥) اللباب : ١٩/ ٤١٣.

(٦) فتح القدير : ٥/ ٣٠٤.

(٧) روح المعاني : ٢٩/ ٨٥.

(٨) إعراب القراءات الشواذ : ٢/ ٦٢٧.

ولعل ابن مجاهد لم يجد فيما علمه لهذه القراءة وجهاً في العربية يحملها عليه لذا حكم بالغلط على من رواها .

الثالثة : اعتراض ابن جني :-

اعترض ابن جني على إنكار ابن مجاهد لقراءة عكرمة بتنوين (جد) مع رفعه ، ورفع (ربنا)، وذكر أن لتلك القراءة وجهاً في العربية، وهو أن يكون (ربنا) بدلاً من (جَدٌّ) على حذف مضاف من البدل ، والتقدير : أنه تعالى جدُّ جدُّ ربنا ، فلما حذف المضاف (جدُّ) أقيم المضاف إليه (ربنا) مقامه فارتفع ، فكأنه قيل : وأنه تعالى عظيمٌ ربنا ، فعليه يكون هذا البدل من قبيل إبدال المعرفة (ربنا) من النكرة (جدٌّ) ، وذلك جائز في العربية ، نص على ذلك جمع من النحويين ، منهم ابن عصفور ، حيث قال : " فيجوز بدل المعرفة من المعرفة والنكرة من النكرة والعكس "(١).

وكذا ابن مالك حيث ذكر أن البدل يوافق متبوعه ويخالفه في التعريف والتنكير.(٢)

وقال أبو حيان : " والبدل يوافق المبدل منه ويخالفه في التعريف والتنكير "(٣).

كما ذكر السيوطي أن البدل لا يشترط فيه التوافق في التعريف والتنكير "(٤).

---

(١) شرح الجمل : ١/ ٢٨٥.

(٢) تسهيل الفوائد ص١٧٢.

(٣) الارتشاف : ٢/ ٦١٩ ، ٦٢٠.

(٤) همع الهوامع : ٢/ ١٢١.

وعلل ابن أبي الربيع لعدم لزوم توافق البدل والمبدل منه في التعريف والتنكير بأن البدل والمبدل منه ليسا كالشئ الواحد ؛ لأن البدل في تقدير تكرار العامل ، فهما جملتان ، فيجوز أن تكون إحداهما معرفة والأخرى نكرة .[1]

وممن تبع ابن جني في تخريج القراءة المذكورة على البدل ابن عطية[2]والعكبري[3] والقرطبي[4] وأبوحيان[5] والسمين الحلبي[6] وابن عادل[7] والشوكاني[8].

وكذا الآلوسي بيد أنه أجاز مع البدلية وجهاً آخر وهو أن يكون (ربنا) خبر مبتدأ محذوف[9]، والتقدير : جدٌّ هو ربنا أي تعالى عظيم هو ربنا .

وأما تنظير ابن جني لقراءة عكرمة المتقدمة بقوله تعالى : ﴿ بِزِينَةٍ ٱلْكَوَاكِبِ﴾[10] على قراءة التنوين في (زينة) وجر (الكواكب)[11] في جعل الكواكب بدل من زينة على

---

(١) البسيط : ١/ ٣٩٤.

(٢) المحرر الوجيز : ٥/ ٣٧٩.

(٣) إعراب القرآءات الشواذ : ٢/ ٦٢٧.

(٤) تفسير القرطبي : ١٠/ ٦٨٠١.

(٥) البحر المحيط : ٨/ ٣٤٧.

(٦) الدر المصون : ٦/ ٣٩٠.

(٧) اللباب : ١٩/ ٤١٣.

(٨) فتح القدير : ٥/ ٣٠٤.

(٩) روح المعاني : ٢٩/ ٨٥.

(١٠) الصافات : ٦.

(١١) سبق تخريج هذه القراءة في هذا البحث ص٨٥.

تقدير مضاف في البدل فقد أجاز صاحب الإتحاف أن يكون المراد بزينة ما يتزين به ، والكواكب عطف بيان أو بدل بعض من زينة ، أو يكون زينة مصدراً ، وجعلت الكواكب نفس الزينة للمبالغة .

وعلى هذين التقديرين لا يكون في البدل (الكواكب) حذف مضاف خلافاً لما ذكره ابن جني .

وأما ما ذكره ابن جني في نهاية النص السابق من جواز إسناد الفعل (تعالى) إلى كل من البدل والمبدل منه فيشير إلى ما اشترطه النحويون في البدل من أنه على نية تكرار العامل فكأن البدل من جملة أخرى.(١)

وهذا الشرط متحقق في هذه القراءة على ما بينه ابن جني فيصح حمل القراءة على البدلية .

❁❁❁

(١) شرح التسهيل : ٣/ ٣٢٧ ، والارتشاف : ٢/ ٦٠٦ ، والتصريح : ٢/ ١٣٢ .

المسألة الثانية عشرة

نصب المضارع بأن مضمرة جوازاً بعد أو العاطفة على اسم خالص من التأويل بالفعل

ذكر ابن جني أن قوله – تعالى – ﴿ لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةً أَوْ ءَاوِيَ إِلَىٰ رُكْنٍ شَدِيدٍ ﴾[1] قد قرئى بفتح ياء (آوى)فيما رواه الحُلْوَانّي عن قالون عن شيبة ، وهي قراءة أبي جعفر أيضا ، وأن ابن مجاهد أنكر تحريك ياء (آوى) ، واعترض على ذلك ابن جني ، وذكر أن لهذه القراءة وجهاً جائزاً في العربية ، وهو أن ينصب الفعل (آوى) بأن مضمرة جوازاً بعد (أو) المسبوقة باسم خالص من التأويل بالفعل ، وهو (قوة) ، نص على ذلك بقوله : " ومن ذلك ما رواه الحُلْوَانّي عن قالون عن شيبة : (أو آوىَ) ، بفتح الياء ، وروى أيضا عن جعفر مثله . قال ابن مجاهد : ولا يجوز تحريك الياء ها هنا.

قال أبوالفتح : هذا الذي أنكره ابن مجاهد عندي سائغ جائز ، وهو أن تعطف (آوِىَ) على (قُوّة) ، فكأنه قال : لو أنَّ لي بكم قوةً أَوَ أُوِيّاً إلى ركن شديد . فإذا صرت إلى اعتقاد المصدر فقد وجب إضمار أن ونصب الفعل بها ، ومثله قول ميسون بنت بجدل الكُلَبِيَّة :

للبس عباءة وتقر عيني أحب إلى من لبس الشفوف[2]

---

(١) هود : ٨٠.

(٢) البيت من الوافر ، وقد نسبه إلى ميسون بنت بحدل زوج معاوية بن أبي سفيان في المغني ص٢٨١ ، واللسان مادة (مسن) ، والتصريح : ٢/ ٢٤٤ ، وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٥٣ ، وبلا نسبة في شرح ابن عقيل : ٤/ ٢٠ ، والخزانة : ٨/ ٥٠٣ ، ويروى (للبس

فكأنها قالت : للبس عباءَة وأن تَقَرَّ عيني ، أي : لأن ألبس عباءة وتَقَرّ عيني أحب إليّ من كذا ، وعليه بيت الكتاب[1]أيضا :

فلولا رجالٌ من رِزَامٍ أَعِزَّةٌ وآل سبيع أَو أَسُوءَكَ عَلْقَما[2]

أي : أو أن أسوءَك ، فكأنه قال : أو مساءتي إياك ، فكذلك هذه القراءَة : لو أنّ لي بِكُم قُوَّةً أو أُوِيّاً ، أي : أو أن آوِيَ إلى ركن شديد ، وهذا واضح ".[3]

عباءة) مكان (ولبس عباءة) في الكتاب : ٣/ ٤٥ ، والأصول لابن السراج : ٢/ ١٥٠ ، وشرح التسهيل : ٤/ ٤٨ ، والأشموني : ٣/ ٣١٣ ، والصحيح كما ذكر الصّبان : ٣/ ٣١٣ ، ولبس بواو العطف.

(١) البيت في كتاب سيبويه : ٣/ ٥٠.

(٢) البيت من الطويل ، وهو للحصين بن الحمام المرى كما في شرح المفصّل : ٣/ ٥٠ ، والتصريح ٢/ ٢٤٤ ، والخزانة : ٣/ ٣٢٤ .

ويروى في شرح التسهيل لابن مالك ٤/ ٤٩ بلفظ (وآل سليم) مكان (وآل سبيع) ، وبلا نسبة في : شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ١٣١ ، والهمع : ٢/ ١٠ ، والصبان : ٣/ ٣١٣.

(٣) المحتسب : ١/ ٣٢٦ ، ٣٢٧.

الدراسة والتحليل

بعد عرض النص لابن جني السابق نتناوله بالدراسة والتحليل من الجهات التالية :

الأولى : نسبة القراءة :-

ممن سبق ابن جني في ذكر هذه القراءة ابن خالويه[١]حيث نسبها إلى أبي جعفر وشيبة .

وممن تبع ابن جني في ذكر هذه القراءة ابن عطية[٢]وأبوحيان[٣] والسمين الحلبي[٤] وابن عادل[٥] والآلوسي[٦] حيث نسبوها إلى شيبة وأبي جعفر أيضاً .

وأما أبو البركات الأنباري[٧]وصاحب الفتوحات[٨]فقد اقتصرا في نسبتها على أبي جعفر.

وأما الزمخشري[٩]والعكبري[١٠] والقرطبي[١١]والبيضاوي[١٢] والشوكاني[١٣]

---

(١) مختصر في شواذ القرآن ص٦٠ ، ٦١.
(٢) المحرر الوجيز : ٣/ ١٩٥.
(٣) البحر المحيط : ٥/ ٢٤٧.
(٤) الدر المصون : ٤/ ١١٨.
(٥) اللباب : ١٠/ ٥٣٥.
(٦) روح المعاني : ١٢/ ١٠٨.
(٧) البيان في غريب إعراب القرآن : ٢/ ٢٥.
(٨) الفتوحات الإلهية : ٢/ ٤١٤.
(٩) الكشاف : ٢/ ٢٨٣.
(١٠) إعراب القرآءات الشواذ : ١/ ٦٦٨ ، والتبيان : ٢/ ٤٣.
(١١) تفسير القرطبي : ٥/ ٣٣٠٦.
(١٢) تفسير البيضاوي : ٣/ ١١٥.
(١٣) فتح القدير : ٢/ ٥١٤.

فقد ذكروا هذه القراءة دون نسبة .

الثانية : رأي ابن مجاهد :-

أنكر ابن مجاهد القراءة بنصب المضارع (آوى) في قوله – تعالى – ﴿ لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةً أَوْ آوِي إِلَىٰ رُكْنٍ شَدِيدٍ ﴾ حيث ذكر – فيما نقله عنه ابن جني في النص السابق – أنه لا يجوز تحريك الياء بالفتح في هذا الموضع ، وبهذا يكون ابن مجاهد قد أوجب سكون الياء في (آوى) فيكون مرفوعاً بضمة مقدرة(١)، وهي قراءة الجمهور(٢).

الثالثة : اعتراض ابن جني :-

---

(١) ذكر في رفع (آوى) على قراءة الجمهور عدة توجيهات ، وهي :-

أ- يجوز أن يكون معطوفاً على المعنى ، وتقديره : أو أني آوى .

ب - يجوز أن يكون معطوفاً على (قوة) ؛ لأنه منصوب في الأصل بإضمار (أن) ، فلما حذفت (أن) رفع الفعل كقوله (ومن آياته يريكم) الروم : ٢٤ .

ج- يجوز أن يكون عطف هذه الجملة الفعلية على مثلها إن قدرت أنَّ (أنَّ) مرفوعة بفعل مقدر بعد (لو) عند المبرد ، والتقدير : لو يستقر أو يثبت استقرار القوة أو آوى ، ويكون هذان الفعلان ماضيي المعنى ؛ لأن (لو) تقلب المضارع إلى المضي ، وأما عند سيبويه فـ(أنَّ) في محل الابتداء ، والخبر محذوف تقديره ثابت ، فعليه يكون (أو آوى) استأنافاً .

د – يجوز أن تكون (أو) بمعنى (بل) ، وهذا عند الكوفيين.

(ينظر : التبيان للعكبري : ٢/ ٤٣ ، الدر المصون : ٤/ ١١٨ ، اللباب : ١٠/ ٥٣٥ ، وتفسير أبي السعود : ٤/ ٢٢٩ ، وفتح القدير : ٢/ ٥١٤) .

(٢) ينظر في نسبتها إلى الجمهور المحرر الوجيز : ٣/ ١٩٥.

عقب ابن جني على القراءة بنصب (آوى) حيث ذكر أن فتح الياء هنا لا يجوز ، واعترض ابن جني على هذا حيث ذكر أن لذلك وجهاً جائزاً سائغاً في العربية ، وهو أن يكون (آوى) منصوبا بأن مضمرة بعد (أو) العاطفة ، ويكون المصدر المؤول من أن والفعل معطوفاً بها على (قوة) وهو اسم خالص من التأويل بالفعل ، ومن ثم لم يسغ عطف (آوى) عليه إلا بتقدير أن المصدرية الناصبة قبله فيتفق المتعاطفان في الاسمية ، وإلى هذا يشير ابن جني في سر الصناعة أيضا بقوله : " ويدلك على أن الفعل إذا تقدمه اسم ، ولم يسغ عطفه عليه ، اضطر معه إلى إضمار " أن " ليفيدا معاً معنى المصدر ، فيعطف المصدر الذي هو اسم على الاسم الذي قبله قول ميسون بنت بحدل الكلبية :

للبس عباءة وتقر عيني أحب إلى من لبس الشفوف(١)

فكأنها قالت : لأن ألبس عباءة ، وأن تقر عيني ، أحب إلى من كذا .

ونظير ذلك قول الآخر : وهو من أبيات الكتاب أيضا :

فلولا رجال من رزام أعزة وآل سبيع أو أسوءك علقما(٢)

أراد : أو أن أسُوءَك ، فكأنه قال في البيت الأول : لَلُبْسُ عباءة وقرة عيني أحبُّ إلى من كذا، وفي الآخر : فلولا رجالٌ وآلُ سبيع أو مساءتي إياك لكان كذا . فالقُرّة : اسم بمنزلة اللُّبس ، والمساءة : اسم بمنزلة آل سُبيع " .(٣)

---

(١) سبق تخريجه في هذا البحث ص ٨٩.

(٢) سبق تخريجه في هذا البحث ص ٨٩.

(٣) سر الصناعة : ١/ ٢٧٣ ، ٢٧٤ .

وهذا الذي ذكره ابن جني قد سبقه إليه سيبويه حيث قال بعد أن أورد البيت المتقدم لميسون بنت بحدل : " لما لم يستقم أن تحمل " وتَقَرُّ " وهو فعلٌ على لُبْس وهو اسم ، لمَّا ضممته إلى الاسم ، وجعلت أحَبَّ لهما ولم ترد قطعه لم يكن بد من إضمار أن".[1]

وكذا ابن السراج حيث ذكر أن قولك : يعجبني ضرب زيد وتغضبَ بالنصب هو على إرادة أن وهي جائزة الإضمار ، فأن مع الفعل بمنزلة المصدر ، فإذا نصبت فقد عطفت اسما على اسم ، ولولا أنك أضمرت (أنْ) ما جاز أن تعطف الفعل على الاسم ؛ لأن الأسماء لا تعطف على الأفعال ، ولا تُعطفُ الأفعال على الأسماء ؛ لأن العطف نظير التثنية فكما لا يجتمع الفعل والاسم في التثنية كذلك لا يجتمعان في العطف ، فمما نصب من الأفعال المضارعة لما عطف على اسم قول الشاعر :

للبس عباءةٍ وتقرَّ عيني أحبُّ إلىَّ من لُبْسِ الشُّفُوفِ[2]

كأنه قال : للبسُ عباءةٍ وأنْ تقرَّ عيني.[3]

وقد تبع ابن جني في توجيه قراءة من نصب (آوى) على إضمار أن بعد أو ، فيكون المصدر المؤول من أن والفعل بعدها معطوفاً (بأو) على (قوة) كل من : الزمخشري[4]، وابن عطية[5]، وأبي البركات الأنباري[6]، والعكبري[7]، والقرطبي[8]، والبيضاوي[9]، وأبي حيان[10]،

---

(١) الكتاب : ٣/ ٤٦.
(٢) سبق تخريجه في هذا البحث ص ٨٩.
(٣) الأصول في النحو : ٢/ ١٥٠.
(٤) الكشاف : ٢/ ٢٨٣ ، ٢٨٤.
(٥) المحرر الوجيز : ٣/ ١٩٥.
(٦) البيان في غريب إعراب القرآن : ٢/ ٢٥ ، ٢٦.
(٧) إعراب القرآءات الشواذ : ١/ ٦٦٨ ، ٦٦٩ ، والتبيان : ٢/ ٤٣.
(٨) تفسير القرطبي : ٥/ ٣٣٠٦.
(٩) تفسير البيضاوي : ٣/ ١١٥.
(١٠) البحر المحيط : ٥/ ٢٤٧.

والسمين الحلبي[١]، وابن عادل[٢]، وأبي السعود[٣]، والشوكاني[٤]، والآلوسي[٥]، وقد حكم العكبري على هذا التخريج في التبيان بالضعف[٦]، ولم يتعرض أحد هؤلاء المفسرين لحكم إضمار (أن) بعد (أو) في الآية على القراءة المذكورة ، وكذا ابن جني ، وإن كان قد قال في النص السابق : " فإذا صرت إلى اعتقاد المصدر فقد وجب إضمار (أن) ونصب الفعل بها " – لكنه لا يعني بذلك الحكم بوجوب إضمار(أن) ، فلا يجوز إظهارها ، وإنما يعني بهذا وجوب القول بإضمارها حتى ينصب الفعل بعدها بها ، ويسوغ عطف المصدر المؤول من أن والفعل (بأو) على (قوة) ، ويؤكد هذا ما نص عليه النحويون[٧]من أن المضارع الواقع بعد أو المسبوقة باسم خالص من التأويل بالفعل يكون منصوباً بأن مضمرة جوازاً بعدها ، بل إن ابن السراج قد نص على أن إظهار (أن) في مثل هذا أحسن من إضمارها ، وهو جائز أيضا[٨]، وكذا ابن الناظم حيث ذكر أن إظهار (أن) في مثل هذا أقيس من الإضمار.[٩]

وإذا كان ابن جني قد مثل لنصب المضارع بأن مضمرة بعد أو والواو فقط فإن النحويين[١٠] قد نصوا على أن هذا الحكم يشمل الفاء وثم أيضا.

---

(١) الدر المصون :٤/ ١١٨.

(٢) اللباب : ١٠/ ٥٣٥.

(٣) تفسير أبي السعود : ٤/ ٢٢٩.

(٤) فتح القدير : ٢/ ٥١٤.

(٥) روح المعاني : ١٢/ ١٠٨.

(٦) التبيان : ٢/ ٤٣.

(٧) كابن الناظم في شرح التسهيل : ٤/ ٤٨ ، ٤٩، والسيوطي في الهمع : ٢/ ١٠.

(٨) الأصول في النحو : ٢/ ١٥٠.

(٩) شرح التسهيل : ٤/ ٤٨.

(١٠) كابن هشام في أوضح المسالك : ٤/ ١٦٨ ، والأشموني في شرح الألفية : ٣/ ٣١٣.

وفي هذا يقول ابن الناظم : " ولا يختص هذا الإضمار بالمعطوف بالواو ، بل يجوز في المعطوف بغيرها كالفاء وثم وأو "(١).

فمثال إضمار أن جوازاً بعد ثم قول الشاعر :

إني وقتلي سليكا ثم أعقله كالثور يضرب لما عافت البقر.(٢)

ومثال ذلك بعد الفاء قول الشاعر :

لولا توقع مُعْتَرٍّ فأرضيه ما كنت أوثر إترابا على تَرَب.(٣)

وشرط نصب المضارع بأن مضمرة جوازاً بعد هذه الأحرف الأربعة أن تسبق باسم خالص من التأويل كما سبق ، فإن سبقت باسم غير خالص من التأويل بالفعل لم يجز نصبه نحو قولك : " الطائر فيغضب زيد الذباب " فيجب رفع يغضب ؛ لأنه معطوف بالفاء على (طائر) ، و(طائر) اسم في تأويل الفعل ، و(أل) الداخلة عليه اسم موصول مرفوع بالابتداء ، نقل إعرابها إلى ما بعدها لكونها على صورة حرف ، (ويغضب زيد) جملة معطوفة على صلة أل ، ولعطفها

---

(١) شرح التسهيل : ٤/ ٤٨ ، ٤٩.

(٢) البيت من البسيط وهو لأنس بن مدركة في الأغاني : ٢٠/ ٤٠٠ ، ولسان العرب : مادة (ثور) و(عيف)، والتصريح : ٢/ ٢٤٤ . وبلا نسبة في شرح التسهيل : ٤/ ٤٩ ، وأوضح المسالك : ٤/ ١٧٠، وشرح ابن عقيل : ٤/ ٢١ ، والهمع : ٢/ ١٧ ، والأشموني: ٣/ ٣١٤.

(٣) البيت من البسيط ، وقد نسبه ابن مالك في شرح الكافية الشافية : ٣/ ١٥٥٨ إلى رجل من طيئ، وفي شرح التسهيل : ٤/ ٤٩ إلى بعض الطائيين . وهو بلا نسبة في : أوضح المسالك : ٤/ ١٦٩ ، وشرح ابن عقيل : ٤/ ٢٢ ، والتصريح : ٢/ ٢٤٤، والهمع : ٢/ ١٧ ، والأشموني : ٣/ ٣١٤.

بالفاء لم تحتج إلى عائد ، و(الذباب) خبر المبتدأ ، وصح عطف الفعل على الاسم ؛ لأن الاسم هنا في تأويل الفعل لكونه صلة الموصول ، وحق الصلة أن تكون جملة ، فكأنه قيل : الذي يطير فيغضب زيد الذباب.(١)

وقد أشار ابن مالك إلى هذا بقوله :

وإن على اسم خالص فعل عطف تنصبه "أن" ثابتاً أو منحذف(٢)

وبعد، فأقول: إن المضارع الواقع بعد أو المسبوقة باسم خالص من التأويل بالفعل يجوز فيه وجهان :-

الأول : النصب – وهو ما أنكره ابن مجاهد – على إضمار (أن) قبله ، وتكون (أو) قد عطفت اسما على اسم .

الثاني : أن يكون رفع المضارع على الاستئناف فيكون مقطوعاً عما قبله .

وقد ورد الوجهان في قراءة سبعية متواترة حيث قرئ قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً ﴾(٣) بنصب (يرسل) ورفعه(٤)، وفي هذا يقول سيبويه : " وسألت الخليل عن قوله – عز وجل – :﴿ وَمَا كَانَ

---

(١) شرح ابن عقيل : ٤/ ٢٠ وما بعدها ، والتصريح : ٢/ ٢٤٤ ، ٢٤٥.

(٢) ألفية ابن مالك ص٥٨.

(٣) الشورى : ٥١.

(٤) قرأ نافع وابن ذكوان ، بخُلف عنه من طريقيه برفع (يرسل) وسكون ياء (فيوحى) وقرأ الباقون بنصبهما . (ينظر : الكشف لمكي : ٢/ ٢٥٣ ، والإتحاف : ٢/ ٤٥١).

لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً ﴾، فزعم أنَّ النصب محمول على أنْ سوى هذه التي قبلها ، ولو كانت هذه الكلمة على أنْ هذه لم يكن للكلام وجه ، ولكنه لما قال : " إلا وحياً أو من وراء حجاب" كان في معنى إلا أن يوحى ، وكان (أو يرسل) فعلا لا يجري على إلا ، فأجرى على أنْ هذه ، كأنه قال : إلا أن يُوحِيَ أو يُرْسِلَ؛ لأنه لو قال : إلا وحياً وإلا أن يرسل كان حسناً ، وكان أن يرسل بمنزلة الإرسال ، فحملوه على أنْ ، إذ لم يجز أن يقولوا : أو إلا يُرْسِلَ فكأنه قال : إلا وحيا أو أن يرسل.

وقال الحصين بن حُمام المُرّي :

ولولا رجالٌ من رزامٍ أعزةٌ وآلُ سُبَيْعٍ أو أسُوءَك عَلْقَمَا[1]

يُضمِرُ أنْ ، وذاك لأنه امتنع أن يجعل الفعل على لَوْلاَ فأضمرَ أنْ ، كأنه قال : لولا ذاك ، أو لولا أن أسوءَك .

وبلغنا أنَّ أهل المدينة[2] يرفعون هذه الآية : ﴿ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِۦ مَا يَشَآءُ ﴾ فكأنه – والله أعلم – قال الله – عز وجل – لا يكلِّمُ الله البشر إلا وحياً أو يرسل رسولاً ، أي في هذه الحالة وهذا كلامه إياهم ".[3]

❁❁❁

(١) سبق تخريجه في هذا البحث ص.

(٢) القراء لأهل المدينة ونافع المدني وابن ذكوان من السبعة ينظر : البحرالمحيط : ٧/ ٥٢٧ ، والإتحاف : ٢/ ٤٥١.

(٣) الكتاب : ٣/ ٤٩ ، ٥٠.

المسألة الثالثة عشر

هل ينصب بلم ؟

ذكر ابن جني أن قوله – تعالى – : (ألم نشرح لك صدرك)[1]قد قرئ بفتح الحاء فيما سمعه أبوالعباس العروضي من أبي جعفر المنصور ، وأن ابن مجاهد لا يقول بجواز ذلك ، وهذا هو الظاهر في مألوف الاستعمال لدى العرب كما ذكر ابن جني بيد أنه قد جاء مثله في الشعر، نص على ذلك بقوله : " الخليل بن أسد النُوشَحَانِي قال حدثنا أبوالعباس العروضي قال : سمعت أبا جعفر المنصور يقرأ : " ألم نشرحَ لك صدرك ".

قال ابن مجاهد : وهذا غير جائز أصلا ، وإنما ذكرته لتعرفه.

قال أبوالفتح ظاهر الأمر ومألوف الاستعمال ما ذكره ابن مجاهد ، غير أنه قد جاء مثل هذا سواء في الشعر . قرأت على أبي علي في نوادر أبي زيد :

من أي يومي من الموت أفر أيوم لم يقدر أم يوم قدر[2]

---

(١) الشرح : ١.

(٢) هذا رجز، نسب إلى علي بن أبي طالب – رضي الله عنه – في شرح نهج البلاغة : ٥/ ١٣٢ . وذكر ابن عبدربه في العقد الفريد : ٥/ ٢٣٩ ، ٢٥٢ . أن علياً – رضي الله عنه – كان يقوله كل يوم بصفين ، أو إذا أراد المبارزة في الحرب.
ينظر البيت في : الخصائص : ٣/ ٩٣ ، ٢٢١ . وسر الصناعة : ١/ ٧٥ ، وشرح الكافية الشافية : ٣/ ١٥٧٥ ، وتوضيح المقاصد للمرادي : ٣/ ١٢٧٤ ، والمغني ص٢٧٥ ، والأشموني: ٤/ ٨.

قيل[١]: أراد : لم يقدراً . بالنون الخفيفة ، وحذفها ، وهذا عندنا غير جائز، وذلك أن هذه النون للتوكيد، والتوكيد أشبه شئ به الإسهاب والإطناب، لا الإيجاز والاختصار، لكن فيه قول ذو صنعة، وقد ذكرته في كتابي الموسوم بسر الصناعة ، وفي نوادر أبي زيد بيت آخر ، ويقال إنه مصنوع وهو قوله :

اضرب عنك الهموم طارقها ضربك بالسيف قونس الفرس.[٢]

فقالوا : أراد : اضربا بالنون الخفيفة ، وحذفها".[٣]

---

(١) صرح ابن جني في الخصائص : ٣/ ٩٤ ، ٩٥ بنسبة هذا القول إلى أبي زيد في النوادر ص١٣.

(٢) البيت من المنسرح ، وهو لطرفة بن العبد في ديوانه ص١٥٥ ، ويروى (بالسوط) مكان (بالسيف) ، وقونس الفرس : ما بين أذنيه وقيل : مقدم رأسه .
ينظر البيت في : المسائل العسكريات ص٩٧ ، والبغداديات ص٤٣٧ والخصائص : ١/ ١٢٦ ، وسر الصناعة : ١/ ٨٢ ، والانصاف : ٢/ ٥٦٨ ، وشرح الكافية الشافية : ٣/ ١٥٧٦ ، والمغني : ص٦٠٧ ، وشرح شواهد المغني : ٢/ ٩٣٣ ، والأشموني : ٣/ ٢٢٦.

(٣) المحتسب : ٢/ ٣٦٦ ، ٣٦٧.

الدراسة والتحليل

بعد عرض النص السابق لابن جني نتناوله بالدراسة والتحليل من الجهات التالية :-

الأولى : نسبة القراءة :-

لم أجد فيما تيسر لي من مراجع أحداً ذكر قراءة من فتح الحاء في قوله : (ألم نشرح) أو نسبها .

وممن تبع ابن جني في ذكر هذه القراءة الزمخشري[١]، وابن عطية[٢]، والقرطبي[٣]، وأبوحيان[٤]، والسمين الحلبي[٥]، وابن عادل[٦]، والشوكاني[٧]، والآلوسي[٨]، حيث نسبوها جميعاً إلى أبي جعفر المنصور .

وأما العكبري فقد ذكرها دون نسبة .[٩]

الثانية : رأي ابن مجاهد :-

---

(١) الكشاف : ٤/ ٢٦٦.
(٢) المحرر الوجيز : ٥/ ٤٩٦.
(٣) تفسير القرطبي : ١٠/ ٧١٩٩.
(٤) البحر المحيط : ٨/ ٤٨٧.
(٥) الدر المصون : ٦/ ٥٤٠.
(٦) اللباب : ٢٠/ ٣٩٦.
(٧) فتح القدير : ٥/ ٤٦١.
(٨) روح المعاني : ٣٠/ ١٦٨.
(٩) إعراب القرآءات الشواذ : ٢/ ٧٢٣.

ذكر ابن جني في النص السابق أن ابن مجاهد عقب على قراءة أبي جعفر المذكورة بأن هذا غير جائز أصلاً، وذلك أن المألوف في لغة العرب الجزم بلم لذا لا يجوز أن ينصب المضارع بعدها.

وممن تبع ابن مجاهد في هذا ابن عطية حيث ذكر أنها قراءة مردودة[1]، وكذا القرطبي حيث أورد القراءة ثم قال : "وهو بعيد"[2] وقد أوردها الشوكاني أيضا ثم قال : " وعلى كل حال فقراءة هذا الرجل مع شدة جوره ومزيد ظلمه وكثرة جبروته[3] وقلة علمه ليس بحقيقة بالاشتغال بها".[4]

الثالثة : اعتراض ابن جني :-

ذكر ابن جني أن ما عقب به ابن مجاهد على القراءة المذكورة هو ظاهر الأمر ومألوف الاستعمال بيد أنه اعترض على ذلك بورود مثله في الشعر ، وهو مجيء المضارع منصوباً بعد لم مستشهداً على ذلك بما ورد في نوادر أبي زيد الأنصاري - وقرأه ابن جني على شيخه أبي عليّ – وهو قول الراجز :

---

(١) المحرر الوجيز : ٥/ ٤٩٦.

(٢) تفسير القرطبي : ١٠/ ٧١٩٩.

(٣)هذا الذي نسبه الشوكاني إلى أبي جعفر المنصور قد أشار إليه الطبري أيضاً في تاريخ الأمم والملوك: ٦/ ٢٦١ ، ٣٦٣ ، ٣٤٠ ، ٤١٦ ، ٧/ ١٧٤ ، فهل ينهض ذلك دليلاً على رد قراءته وعدم الاشتغال بها مع ما عرف عنه قبل توليه الخلافة من اجتهاد في طلب العلم وتحصيله ؛ وهل يتجرأ مسلم – مهما كان بطشه – على أن يقرأ شيئاً من كتاب الله غير ما سمعه من شيوخه ؟ .

(٤) فتح القدير : ٥/ ٤٦١.

من أي يومي من الموت أفر أيوم لم يقدر أم يوم قدر[1]

ووجه الاستشهاد بهذا الرجز أن المضارع جاء منصوباً بعد (لم) في قوله (لم يُقَدَرَ) بفتح الراء كما جاء منصوباً بعد لم في قوله (ألم نشرح) على القراءة المذكورة ، ثم أورد ما قيل في هذا الرجز من أن (لم يقدر) أصله (يقدراً) بنون التوكيد الخفيفة ، ثم حذفت هذه النون ، وبقى آخر الفعل مفتوحاً ، فهو يشير بهذا إلى أن القراءة بفتح حاء (ألم نشرح) تحمل على هذا الوجه استناداً إلى حذفها مع النفي في الرجز المتقدم ، ومع الأمر في قول الشاعر :

إضربَ عنك الهموم طارقها ... البيت.[2]

وذكر الآلوسي أن حذف نون التوكيد مع النفي على ما ذكر في توجيه هذه القراءة والرجز أضعف من حذفها مع الأمر كما في قوله :

اضرب عنك الهموم طارقها .... البيت

وذكر أيضا أن الاستشهاد للقراءة بالرجز – كما ذكر الآلوسي – لدخول التوكيد فيهما على المنفي بلم أولى من الاستشهاد بالبيت لدخول التوكيد فيه على الأمر.[3]

وقد تبع ابن جني في تخريج هذه القراءة على هذا الوجه ابن عطية[4] وابن

---

(١) سبق تخريجه في هذا البحث ص٩٦.

(٢) سبق تخريجه في هذا البحث ص٩٦.

(٣) روح المعاني : ٣٠/ ١٦٨.

(٤) المحرر الوجيز : ٥/ ٤٩٦.

مالك[١] والقرطبي[٢] وأبوحيان[٣] وابن هشام[٤] والشوكاني[٥] والآلوسي[٦] حيث ذكروا أن الأصل (ألم نشرحَنْ) بنون التوكيد الخفيفة ، ثم أبدلت ألفاً ،ثم حذفت تخفيفاً وأجرى الوصل مجرى الوقف، فبقيت الحاء مفتوحة مستشهدين على ذلك بما أورده ابن جني نقلاً عن أبي زيد في نوادره.

وإذا كان ابن جني قد اعترض على حمل القراءة المذكورة والرجز على هذا الوجه بما ذكره في النص السابق وفي الخصائص أيضاً من أن حذف نون التوكيد وغيرها من علاماته نقض للغرض ؛ لأن التوكيد من أماكن الإسهاب والإطناب ، والحذف من مظان الإيجاز والاختصار[٧]، فإن السمين الحلبي قد اعترض أيضاً على توجيه القراءة بهذا من جهة أخرى ، وذلك أن توكيد المجزوم بلم قليل جداً ثم قال : " فتتركب هذه القراءة من ثلاثة أصول كلها ضعيفة ؛ إذ إن توكيد المجزوم بلم ضعيف، وإبدالها – يعني نون التوكيد الخفيفة ألفاً – إنما هو في الوقف ، وإجراء الوصل مجرى الوقف خلاف الأصل ، وحذف الألف ضعيف لأنه خلاف الأصل ".[٨]

---

(١) شرح الكافية الشافية : ٣/ ١٥٧٥ ، ١٥٧٦.
(٢) تفسير القرطبي : ١٠/ ٧١٩٩.
(٣) البحر المحيط : ٨/ ٤٨٧.
(٤) المغني : ص٢٧٥ ، ٦٦٢.
(٥) فتح القدير : ٥/ ٤٦١.
(٦) روح المعاني : ٣٠/ ١٦٨.
(٧) الخصائص : ٣/ ٩٥.
(٨) الدر المصون : ٦/ ٥٤٠.

وقد تبع السمين في هذا ابن عادل[١] والشوكاني[٢].

هذا ، وللعلماء في تخريج هذه القراءة مذاهب أخرى، نفصلها فيما يلي :-

الأول : حمل هذه القراءة على أن تكون (لم) ناصبة في لغة بعض العرب، وهي النصب بلم والجزم بلن عكس المعروف المشهور، وهذه اللغة حكاها اللحياني في نوادره، وممن نص على ذلك المرادي[٣]وأبوحيان[٤] والسمين الحلبي[٥]وابن هشام[٦]وابن عادل[٧] والسيوطي[٨]والأشموني[٩] والشوكاني[١٠] والآلوسي.[١١]

وقد نص أبوحيان على أن هذا التخريج أحسن من التخريج السابق.[١٢]

---

(١) اللباب : ٢٠/ ٣٩٧.

(٢) فتح القدير : ٥/ ٤٦١.

(٣) توضيح المقاصد : ٣/ ١٢٧٣ ، ١٢٧٤.

(٤) البحر المحيط : ٨/ ٤٨٧.

(٥) الدر المصون : ٦/ ٥٤٠.

(٦) المغني ص٢٧٥.

(٧) اللباب : ٢٠/ ٣٩٧.

(٨) الهمع : ٢/ ٥٦.

(٩) شرح الأشموني : ٤/ ٨.

(١٠) فتح القدير ٥/ ٤٦١.

(١١) روح المعاني : ٣٠/ ١٦٨.

(١٢) البحر المحيط : ٨/ ٤٨.

الثاني : أن من رويت عنه هذه القراءة – وهو أبو جعفر – لعله بيَّن الحاء ، وأشبعها في مخرجها ، فظن السامع أنه فتحها ذكر ذلك الزمخشري.[1]

الثالث : أن فتح حاء (ألم نشرح) لمجاورة الفتح بعدها في اللام الجارة كقراءة (الحمد لله)[2]بكسر الدال[3] لمجاورة كسرة اللام الجارة بعدها ذكر ذلك الآلوسي ، ونسبه إلى بعضهم.[4]

الترجيح

بعد عرض رأي ابن مجاهد واعتراض ابن جني عليه وما أوردناه مِنْ مذاهب في تخريج قراءة أبي جعفر السابق ذكرها يمكن القول برجحان المذهب الأخير الذي أورده الآلوسي وذلك لما يلي :

أ – أن ما ذكره ابن جني في تخريج هذه القراءة من حملها على توكيد الفعل بعد (لم) بالنون الخفيفة ، ثم حذفت النون وبقى الفعل مفتوحاً قد نص في الخصائص على أن ذلك ضعيف في القياس قليل في الاستعمال حيث قال : " وأما ضعف الشئ في القياس ، وقلته في الاستعمال مطرح ؛ غير أنه قد يجئ منه الشئ إلا أنه قليل ، وذلك نحو ما أنشده أبوزيد من قول الشاعر :

اضرب عنك الهموم طارقها ضربك بالسيف قونس الفرس[5]

---

(١) الكشاف : ٤/ ٢٦٦.

(٢) الفاتحة : ٢.

(٣) سبق تخريج هذه القراءة في هذا البحث ص٢٢.

(٤) روح المعاني : ٣٠/ ١٦٨.

(٥) سبق تخريجه في هذا البحث ص٩٦.

قالوا أراد : (اضربن عنك) فحذف نون التوكيد ، وهذا من الشذوذ في الاستعمال على ما تراه ، ومن الضعف في القياس على ما أذكره لك . وذلك أن الغرض في التوكيد إنما هو التحقيق والتسديد ، وهذا مما يليق به الإطناب والإسهاب ، وينتفي عنه الإيجاز والاختصار ، في حذف هذه النون نقض للغرض "."(١)

فإذا حكم بذلك على حذف النون مع الأمر فإن الحكم به على حذفها مع النفي أولى ، وقد أورد ابن هشام هذا التخريج السابق ثم قال : " وفي هذا شذوذان : توكيد المنفى بلم مع أنه كالفعل الماضي في المعنى ، وحذف النون لغير مقتضٍ مع أن المؤكد لا يليق به الحذف ".(٢)

وقال الأشموني : " وندر حذفها – يعني نون التوكيد الخفيفة – لغير ساكن ولا وقف"(٣).

ب – أن ما ذكِرَ من تخريج القراءة على اللغة التي حكاها اللحياني- وحكم عليه أبوحيان أنه الأحسن – قد أشار ابن مالك إلى ضعفه بقوله : " وزعم بعض الناس أن النصب بلم لغة اغتراراً بقراءة بعض السلف ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾(٤) بفتح الحاء(٥)، وكذا ابن هشام حيث أورد هذا التخريج ثم قال : "

---

(١) الخصائص : ١/ ١٢٦.
(٢) المغني ص ٦٦٢.
(٣) شرح الأشموني : ٣/ ٢٢٦.
(٤) الشرح : ١.
(٥) شرح الكافية الشافية : ٣/ ١٥٧٥.

وفيه نظر ؛ إذ لا تحل " لن " هنا وإنما يصح – أو يحسنَ – حمل الشئ على ما يحل محله ".[1]

وقال الشوكاني : " وهذه اللغة لبعض العرب ما أظنها تصح ، وإن صحت فليست من اللغات المعتبرة ؛ فإنها جاءت بعكس ما عليه العرب بأسرها ".[2]

وقال عباس حسن في النحو الوافي : " ومن المستحسن الآن الانصراف عن هذين الرأيين – يعني النصب بلم والجزم بلن – وعدم محاكاة واحد منهما منعا للفوضى البيانية الضارة ".[3]

ج – أن ما أورده الزمخشري ليس على سبيل الجزم والقطع بل هو حكم يفيد الاحتمال والظن ، ولو سلم بهذا القول لكان إنكاراً للقراءة فيكون بذلك موافقاً لما ذهب إليه ابن مجاهد.

ومن ثم يكون تخريج هذه القراءة بحملها على الإتباع في الفتح لمجاورتها المفتوح بعدها وهو اللام في (لك) أولى من التخريجات الأخرى التي سبق تضعيفها ، ويؤيد ذلك أن ابن جني نفسه "[4]قد حمل قراءة ﴿ الحمدِ لِلَّهِ ﴾[5] بكسر الدال على الإتباع لما بعدها. "[6]

---

(١) المغني ص٦٦٢.

(٢) فتح القدير : ٥/ ٤٦١.

(٣) النحو الوافي : ٤/ ٤١٧.

(٤) المحتسب : ١/ ٣٧.

(٥) الفاتحة : ٢.

(٦) سبق تخريجها في هذا البحث.

وأقول : لو قيل في توجيه هذه القراءة إنما فتحت الحاء إتباعاً لفتحة الراء قبلها لكان أولى في القياس من القول بإتباعها لما بعدها ويؤيد ذلك قول ابن جني : " فإن أقيس الإتباع أن يكون الثاني تابعاً للأول ".[1]

(١) المحتسب : ١/ ٣٧.

المسألة الرابعة عشرة

هل يرفع المضارع جواباً لشرط فعله مضـــارع غير منفي بلم ؟

ذكر ابن جني أن قوله – تعالى –﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ ﴾[1] قد قرأه طلحة بن سليمان برفع الكافين ، وأن ابن مجاهد يرى أنه مردود ، واعترض ابن جني عليه حيث أطلق ابن مجاهد الحكم بالرد على رفع المضارع جواباً للشرط إذا كان فعله مضارعاً لورود مثله في الشعر ، نص على ذلك بقوله : " ومن ذلك قراءة طلحة بن سليمان : " أينما تكونوا يدركُكُم الموت " برفع الكافيين .

قال ابن مجاهد : وهذا مردودٌ في العربية .

قال أبوالفتح : هو – لعمري – ضعيف في العربية ، وبابه الشعر والضرورة ، إلا أنه ليس بمردود ؛ لأنه قد جاء عنهم . ولو قال : مردود في القرآن لكان أصح معنى ؛ وذلك أنه على حذف الفاء ؛ كأنه قال : فيدرككم الموت ، ومثله بيت الكتاب :

من يفعل الحسناتِ اللهُ يشكرها والشر بالشّر عند الله مثلان[2]

---

(١) النساء : ٧٨.

(٢) البيت من البسيط وهو لكعب بن مالك في ديوانه ص٢٨٨ ، ونسب في شرح شواهد المغني : ١/ ١٧٨ ، وخزانة الأدب : ٩/ ٤٩ ، ٥٢ ، لكعب أو لعبد الرحمن بن حسان ، وفي المقتضب : ٢/ ٧٠ ، والمغني : ص٦٨ ، والخزانة : ٢/ ٣٦٥ ، لعبد الرحمن بن حسان،

أي فالله يشكرها ، ومثله بيته أيضا :

بني ثُعل لا تنكعوا العنز شِرْبَها بني ثُعل من ينكُع العنز ظالِمِ[1]

فكأنه قال : فهو ظالم ، فحذف الفاء والمبتدأ جميعا ، إلا أنه لما ترك هناك اسم الفاعل فهو لشبهه بالفعل كأنه هو الفعل ، فيصير إلى أنه كأنه قال : من ينكع العنز يَظْلِمُ ، وشَبَهُ الفعل في هذه اللغة أفشى من الشمس ، حتى إنهم استجازوا لذلك أن يولوه نون التوكيد المختصة بالفعل ، فقالوا :

أريت إن جئتُ به أُملودا مُرَجَّلا ويَلبس البُرودا

أقائِلُنّ أحضِري الشهودا[2]

فكأنه قال : أيقولن ؛ والنظائر فيه كثيرة جداً ".[3]

وفي الكتاب : ٣/ ٦٥ ، لحسان بن ثابت ، وليس في ديوانه ، ويروى (سيان) مكان (مثلان).

ينظر البيت في : الخصائص : ٢/ ٢٨١ ، سر الصناعة : ١/ ٢٦٤ ، والهمع : ٢/ ٦٠.

(١) البيت من الطويل ، وهو للأسدي أي رجل من بني أسد دون تحديد كما في الكتاب : ٣/ ٦٥.

(لا تنكَعُوا) أي لا تمنعوا ، و(الشرب) بكسر الشين الحظ من الماء.

(٢) هذا رجز لرؤبة بن العجاج في ملحق ديوانه ص١٧٣ ، وكذا في التصريح : ١/ ٤١ ، ٤٢ ، ولرجل من هذيل في حاشية يس ١/ ٤٢ ، وخزانة الأدب : ٦/ ٥ ، وشرح شواهد المغني : ٢/ ٧٥٨ ، أو لأحدهما في الخزانة : ١١/ ٤٢٠ ، ٤٢٢ ، وأملودا أي ناعما ومرجلا أي مزينا .

ينظر الرجز في : الجنى الداني ص١٤١ ، والمغني ص٣٢٩ ، والهمع : ٢/ ٧٩ ، وشرح الأشموني : ٣/ ٢١٢.

(٣) المحتسب : ١/ ١٩٣.

الدراسة والتحليل

وبعد عرض النص السابق لابن جني نتناوله بالدراسة والتحليل من الجهات التالية :-

الأولى : نسبة القراءة :-

ممن سبق ابن جني في ذكر قراءة (يدرككم الموت) برفع الكافيين ابن خالويه[١] ونسبها إلى طلحة بن سليمان أيضا.

وممن تبع ابن جني في ذلك ابن عطيه [٢] والقرطبي[٣] وأبوحيان[٤]والسمين الحلبي[٥]وابن عادل[٦] والشوكاني[٧] والآلوسي[٨].

وممن أورد هذه القراءة غير منسوبة الزمخشري [٩] والعكبري[١٠]والبيضاوي[١١] وأبوالسعود[١٢].

---

(١) مختصر في شواذ القرآن ص٢٧.

(٢) المحرر الوجيز : ٢/ ٨٠.

(٣) تفسير القرطبي : ٣/ ١٨٥٢.

(٤) البحر المحيط : ٣/ ٢٩٩.

(٥) الدر المصون : ٢/ ٣٩٧.

(٦) اللباب :٦/ ٥٠٤.

(٧) فتح القدير : ١/ ٤٨٩.

(٨) روح المعاني : ٥/ ٨٧.

(٩) الكشاف : ١/ ٥٤٤.

(١٠) إعراب القرآآت الشواذ : ١/ ٣٩٦.

(١١) تفسير البيضاوي : ٢/ ١٠٢.

(١٢) تفسير أبي السعود : ٢/ ٢٠٤.

الثانية : رأي ابن مجاهد :-

يرى ابن مجاهد أن المضارع إذا وقع جواباً للشرط وكان فعل الشرط مضارعاً غير منفي بلم يجب فيه الجزم، ولا يجوز رفعه ، ومن ثم جعل قراءة طلحة بن سليمان برفع الكافين في (يدرككم) من قبيل المردود ، فلا يجوز قبولها.

ويفهم من كلامه أن هذا الحكم مختص بالنثر بدليل أنه حكم به على قراءة قرآنية فيمكن القول بأنه يوجب جزم المضارع إذا وقع جواباً للشرط وكان فعل الشرط مضارعاً غير منفي بلم ، ولا يجيز رفعه إلا في الضرورة .

وبهذا يكون موافقاً لما نص عليه ابن مالك في التسهيل من وجوب رفع المضارع حينئذٍ حيث قال : " وإن صُدِّر – يعني جواب الشرط – بمضارع صالح للشرطية جزم في غير الضرورة وجوباً إن كان الشرط مضارعاً ".

الثالثة : اعتراض ابن جني :-

اعترض ابن جني على ما ذهب إليه ابن مجاهد من القول برد قراءة (يدرككم) برفع الكافين حيث أطلق هذا الحكم ولم يقيده بالقرآن الكريم .

وذكر ابن جني أن رفع المضارع ضعيف إذا وقع جواباً لأداة شرط عاملة وكان فعله مضارع غير منفي بلم، وقد أشار إلى هذا ابن مالك في الألفية حيث قال :

* وَرَفْعُهُ بَعْدَ مُضَارِع وَهَنْ *[1]

---

(١) تسهيل الفوائد ص٢٣٧.

كما ذكر ابن جني أن هذا مختص بالشعر ويكون على تقدير الفاء في الجواب ، وعلى هذا خرج ابن جني القراءة المذكورة برفع الكافين في (يدرككم).

وبهذا الذي ذهب إليه ابن جني من تقدير الفاء قبل المضارع الواقع جواباً للشرط يكون موافقاً لأحد الوجهين اللذين ذكرهما سيبويه فيه إذا كانت الأداة عاملة وكان فعل الشرط مضارعاً أيضا غير منفي بلم .

والوجه الآخر أن يكون المضارع دليل جواب الشرط ، تأخر للضرورة ورتبته التقديم ، وجواب الشرط محذوف ، دل عليه المذكور.

وقد نص سيبويه على هذين الوجهين واختصاص ذلك بالضرورة حيث قال : " ولا يحسن إن تأتني آتيك من قبل أن (إن) هي العاملة ، وقد جاء في الشعر قال جرير بن عبدالله البجلي :

ياأقرع بن حابس يا أقرع إنك إن يصرع أخوك تصرع"[٢]

أي إنك تصرع إن يصرع أخوك ، ومثل ذلك قوله :

هذا سراقة للقرآن يدرسه والمرء عند الرشا إن يلقها ذيب"[٣]

---

(١) ألفية ابن مالك ص٥٨.

(٢) الرجز لجرير بن عبدالله البجلي ، في لسان العرب مادة (بجل) ، وله أو لعمرو بن خثارم البجلي في شرح شواهد المغني : ٢/ ٨٩٧ ، والخزانة : ٨/ ٢٠ ، ٢٣ ، ٢٨ . ينظر الرجز : في الإنصاف : ٢/ ٦٢٣ ، وشرح ابن عقيل : ٤/ ٣٦ ، والتصريح : ٢/ ٢٤٩ ، والهمع : ٢/ ٧٢ ، وشرح الأشموني : ٤/ ١٨ .

(٣) البيت من البسيط ، ولم أقف له على نسبة ، والرشا : جمع رشوة . والشاعر يهجو رجلاً من القراء يسمى سراقة بأنه يرائ ويقبل الرشا .

أي المرء ذئب إن يلق الرُّشا ، قال الأصمعي هو قديم أنشدنيه أبوعمرو ، وقال ذو الرُّمه :

وأني متى أشرف على الجانب الذي به أنت من بين الجوانب ناظر(١)

أي نَاظِرٌ متى أشرف فجاز هذا في الشعر ، وشبهوه بالجزاء إذا كان جوابه منجزماً لأن المعنى واحد ".(٢)

وقال في موضع آخر : " وقد يجوز في الشعر آتي من يأتني ، وقال الهُذَلِيُّ :

فقلت تحمل فوق طوقك إنها مطبعة من يأتها لا يضيرها(٣)

هكذا أنشدنا يونس ، كأنه قال : لاَ يضِيْرُهَا مَنْ يَأتِهَا ، كما كان : وَإِنِّي مَتَى أُشْرِفْ نَاظِرُ ، على القلب ، ولو أريد به حذف الفاء جاز فجعلت كإن".(٤)

ينظر البيت اللسان مادة (سرق) ، والتصريح : ١/ ٣٢٦ ، والهمع : ٢/ ٣٣ ، والخزانة : ٢/ ٣ ، ٥/ ٢٢٦ ، ٩/ ٤٨ ، ٦١ ، ٥٤٧.

(١) البيت من الطويل ، وهو في ديوان ذي الرمة ص١٠١٤ .
ينظر البيت في المقتضب : ٢/ ٦٩ ، والخزانة : ٩/ ٤٨ ، ٥١ ، ٥٣.

(٢) الكتاب : ٣/ ٦٧ ، ٦٨.

(٣) البيت من الطويل ، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في أشعار الهذليين : ١/ ٢٠٨ ، والطوق : الطاقة والمطبعة : المملوءة : وضار يضير من باب باع : ألحق به الضرر . والشاعر يصف قرية كثيرة الطعام من امتار منها وحمل فوق طاقته لم ينقصها شيئاً .
ينظر : البيت في المقتضب : ٢/ ٧٠ ، وشرح المفصل ٨/ ١٥٨ ، وأوضح المسالك : ٤/ ١٨١ ، والخزانة : ٩/ ٥٢ ، ٥٧ ، ٧١.

(٤) الكتاب : ٣/ ٧٠.

وإذا كان ابن جني قد اقتصر في توجيه رفع المضارع الواقع جواباً لأداة شرط عاملة ولم يكن فعل الشرط مضارعاً ولا منفي بلم على حذف الفاء منه فإن المبرد قد سبقه إلى هذا حيث قال : " أما مالا يجوز إلا في الشعر فهو : إِنْ تَأْتِنِيْ أَتِيْكَ ، وأَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ تَأْتِنِي ، لأنها قد جزمت ، ولأن الجزاء في موضعه فلا يجوز في قول البصريين في الكلام إلا أن توقع الجواب فعلا مضارعا مجزوما أو فاءً إلا في الشعر ".(١)

وما قال به سيبويه والمبرد من إرادة الفاء في المضارع أو حمله على التقديم قد قال به البصريون أيضاً ، نص على هذا المبرد بقوله : " والبصريون يقولون : هو على إرادة الفاء ، ويصلح أن يكون على التقديم ".(٢)

وقد ضعف الشيخ خالد الأزهري ما ذهب إليه كل من سيبويه والمبرد بقوله : " وهذان التخريجان ضعيفان ؛ لأن التقديم والتأخير يحوج إلى جواب ، ودعوى حذفه وجعل المذكور دليله خلاف الأصل وخلاف فرض المسألة ؛ لأن الفرض أنه الجواب ، وإضمار الفاء مع غير القول مختص بالضرورة ".(٣)

وإنما قيل بتقدير الفاء في المضارع المرفوع كما في قراءة طلحة المذكورة ؛ لأن المضارع الصالح للشرطية إذا قرن بالفاء وجب رفعه مطلقاً سواء كان الشرط ماضيا أو مضارعا كقوله – تعالى – : (ومن عاد فينتقم الله منه)(٤)، وقوله – تعالى – : (فمن يؤمن بربه فلا

---

(١) المقتضب : ٢/ ٦٩.

(٢) المقتضب : ٢/ ٧٠.

(٣) التصريح : ٢/ ٢٤٩.

(٤) المائدة : ٩٥.

يخاف بخسا ولا رهقا)[١]، وكقراءة حمزة[٢]: (إن تضل إحداهما فتذكر إحداهما الأخرى)[٣]. بكسر همزة (إن) ورفع (تذكر)[٤].

وأما قول ابن جني في تخريج القراءة المذكورة : " وذلك أنه على حذف الفاء كأنه قال : فيدرككم الموت) ففيه نظر حيث لم يقدر مبتدأ قبل المضارع إذ ينبغي أن يكون الفعل بعد هذه الفاء خبر مبتدأ محذوف ، ولولا ذلك لحكم بزيادة الفاء ، وجزم المضارع ؛ لأنها حينئذٍ في تقدير السقوط ، لكن العرب التزمت رفع المضارع بعدها ، فعلم أنها غير زائدة ، وأنها داخلة على مبتدأ مقدر ، كما تدخل على مبتدأ مظهر.[٥]

ويضعف تخريج ابن جني أيضاً ما سبق ذكره عن الشيخ خالد الأزهري من أن إضمار الفاء مع غير القول مختص بالضرورة .

وإذا كان ابن جني قد خرج هذه القراءة على جعل (يدرككم) جواباً لـ(أينما) على حذف الفاء دون تقدير مبتدأ قبل المضارع فهو الظاهر من كلام الزمخشري أيضاً.[٦]

وفي القراءة المذكورة تخريجات أخرى ، نص عليها العلماء، نذكر منها ما يلي :-

---

(١) الجن : ١٣.

(٢) وهي للأعمش أيضاً . ينظر في نسبتها : الكشف : ١/ ٣٢٠ ، والإتحاف : ١/ ٤٥٩.

(٣) البقرة : ٢٨٢.

(٤) شرح التسهيل : ٤/ ٧٩.

(٥) شرح التسهيل : ٤/ ٧٩.

(٦) الكشاف : ١/ ٥٤٤.

أ- ما ذكره الزمخشري(١) من جواز حمل (يدرككم) على ما يقع موقع (أينما تكونوا) وهو أينما كنتم كما حمل (ولا ناعب)(٢) على ما يقع موقع (ليسوا مصلحين) وهو ليسوا بمصلحين، فرفع كما رفع زهير يقول : لا غائب مالي ولا حَرِم.(٣)

وقد وضح أبوحيان التخريج المذكور للزمخشري ثم ضعفه بقول : " يعني أنه جعل " يدرككم " ارتفع لكون " أينما تكونوا" في معنى أينما كنتم ، بتوهم أنه نطق به ، وذلك أنه متى كان فعل الشرط ماضياً في اللفظ فإنه يجوز في المضارع بعده وجهان أحدهما : الجزم على الجواب .

والثاني : الرفع ، وفي توجيه الرفع خلاف ، الأصح أنه ليس بجواب ، بل ذلك على التقديم والتأخير ، والجواب محذوف ، وإذا حذف الجواب فلابد أن يكون فعل

---

(١) الكشاف : ١/ ٥٤٤ ، ٥٤٥.

(٢) هذا جزء بيت من الطويل ، وهو بتمامه :

مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعب إلا ببين غرابها.

وقد نسبه سيبويه في موضعين من كتابه : ١/ ١٦٥ ، ٣٠٦ إلى الأحوص ، ونسبه في موضع ثالث ٣/ ٢٩ إلى الفرزدق وهو غير موجود في ديوان الفرزدق ، ونسب إلى الأحوص أيضاً في الحيوان : ٣/ ٤٣١ ، والإنصاف : ١/ ١٩٣ ، وشرح المفصل : ٢/ ٥٢ ، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٧١ ، وبلا نسبة في الخصائص : ٢/ ٣٥٤ ، والمغني ص٤٥٥ – ٥٢١ ، والخزانة : ٨/ ٢٩٥ ، ٥٥٤.

(٣) هذا عجز بيت من البسيط ، وصدره : وإن أتاه خليل يوم مسغبة .

وهو في ديوان زهير بن أبي سلمى ص١٥٣ .

ينظر البيت في الكتاب : ٣/ ٦٦ ، والإنصاف : ٢/ ٦٢٥ ، وأوضح المسالك : ٤/ ١٨٠ ، والمغني ص٤٠٥ ، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٣٨ ، والخزانة : ٩/ ٤٨ ، ٧٠.

الشرط ماضي في اللفظ ، فتخريج هذه القراءة على هذا يأباه كون فعل الشرط مضارعاً ، وحمله على (ولا ناعب) ليس بجيد ؛ لأن " ولا ناعب " عطف على التوهم ، والعطف على التوهم لا ينقاس "[1].

كما ضعف هذا التوجيه صاحب حاشية الإنصاف على الكشاف بقوله : " أما قوله ولا ناعب فمختار ، فإن دخول الباء في خبر (ليس) أمر مطرد غالب ، والخبر وطن معروف لها ، فإذا قدرت فيه حيث تسقط روعي هذا التقدير في المعطوف لما ذكرناه من الغلبة التي تقتضي إلحاق دخولها بالأصل الواجب الذي يعتبر نطق به أو سكت عنه ، وأما تقدير أينما تكونوا في معنى كلام آخر يرتفع معه قوله يدرككم فذلك تقدير لم يعهد له نظير ولم يغلب هذا المقدر فيلتحق بغلبة دخول الباء في الخبر ، فلا يلزم من مراعاة ما يقتضيه غالب الاستعمال ومعهوده مراعاة مالم يسبق به عهد ، وأما البيت الآخر لزهير فالمنقول عن سيبويه حمله أو حمل مثله على التقديم والتأخير كقوله :

ياأقرع بن حابس يا أقرع إنك إن يصرع أخوك تصرع[2]

فليس من قبيل ولا ناعب "[3].

وبهذا أيضاً ضعفه الشهاب الخفاجي ، وحكم عليه بالتعسف.[4]

ب – ما ذكره الزمخشري[5] أيضاً من جواز كون (يدرككم) متصلاً بقوله :

---

(١) البحر المحيط : ٣/ ٢٩٩.

(٢) سبق تخريجه في هذا البحث ص١٠٥.

(٣) الإنصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال : ١/ ٥٤٥.

(٤) حاشية الشهاب : ٣/ ٣١٠.

(٥) الكشاف : ١/ ٥٤٥.

﴿ ولا تظلمون فتيلا ﴾[1]. أي ولا تنقصون شيئاً مما كتب من آجالكم ، أينما تكونوا في ملاحم الحروب أو غيرها ثم ابتدأ قوله : (يدرككم الموت ولو كنتم في بروج مشيدة) والوقف على هذا الوجه على (أينما تكونوا).

وقد ضعف أبوحيان هذا التخريج أيضاً بقوله : " وهذا تخريج ليس بمستقيم لا من حيث المعنى ولا من حيث الصناعة النحوية ، أما من حيث المعنى فإنه لا يناسب أن يكون متصلاً بقوله (ولا تظلمون فتيلا) ؛ لأن ظاهر انتفاء الظلم إنما هو في الآخرة لقوله :

﴿ قُلۡ مَتَٰعُ ٱلدُّنۡيَا قَلِيلٞۖ وَٱلۡأٓخِرَةُ خَيۡرٞ لِّمَنِ ٱتَّقَىٰ ﴾[2]، وأما من حيث الصناعة النحوية فإنه على ظاهر كلامه يدل على أن (أينما تكونوا) متعلق بقوله (ولا تظلمون) ما فسره من قوله أي لا تنقصون شيئاً مما كتب من آجالكم أينما تكونوا في ملاحم الحرب أو غيرها ، وهذا لا يجوز لأن (أينما) اسم شرط فالعامل فيه إنما هو فعل الشرط بعده ، ولأن اسم الشرط لا يتقدم عليه عامله فلا يمكن أن يعمل فيه (ولا تظلمون) بل إذا جاء نحو اضرب زيداً متى جاء ، لا يجوز أن يكون الناصب لمتى اضرب ، فإن قال يقدر له جواب محذوف يدل عليه ما قبله وهو ولا تظلمون كما يقدر في اضرب زيداً متى جاء ، فالتقدير أينما تكونوا فلا تظلمون فتيلا أي لا ينقص شئ من آجالكم وحذفه لدلالة ما قبله عليه قيل لا يحذف الجواب إلا إذا كان فعل الشرط بصيغة الماضي ، وفعل الشرط هنا مضارع تقول العرب : أنت ظالم إن فعلت ولا تقل أنت ظالم إن تفعل "[3].

---

(١) النساء : ٧٧.

(٢) النساء : ٧٧.

(٣) البحر المحيط : ٣/ ٣٠٠.

جـ - ما ذكره الآلوسي من جعل (يدرككم الموت) جواب الشرط على حذف فاء الجواب والمبتدأ جميعاً والتقدير : فأنتم يدرككم الموت.(١)

د - ما ذكره الآلوسي أيضاً من جعل (يدرككم) دليلاً لجواب الشرط وقد تأخر من تقديم ويكون جواب الشرط محذوفاً دل عليه المذكور أي يدرككم الموت أينما تكونوا يدرككم.

واعترض على هذا التخريج بأن هذا إنما يحسن فيما إذا كان ما قبله طالبا كما في قوله :

ياأقرع بن حابس يا أقرع إنك إن يصرع أخوك تصرع(٢)

أو فيما إذا لم تكن الأداة اسم شرط .

وأجيب بأن الأول وإن نقل عن سيبويه إلا أنه نقل عنه أيضاً الإطلاق وعن الثاني بأنه غير معول عليه عند المحققين.(٣)

هـ - جعل (يدرككم) جواباً لأداة الشرط (أينما) وقد جاء مرفوعاً على قلة ، وليس رفعه على حذف الفاء ولا أي وجه من الأوجه المتقدمة ، وهو ما ذهب إليه ابن مالك في نظم الكافية الشافية حيث قال :

وقل رفع بعد شرط جزما كرفع (يدرك) في جواب (أينما)(٤)

---

(١) روح المعاني : ٥/ ٨٧.

(٢) سبق تخريج هذا البيت في هذا البحث ص١٠٥ .

(٣) روح المعاني : ٥/ ٨٧.

(٤) ينظر شرح الكافية الشافية : ٣/ ١٥٨٠.

وقال في شرح هذا البيت : " وقد يجيء الجواب مرفوعاً ، والشرط مضارع مجزوم ، ومنه قراءة طلحة بن سليمان (أينما تكونوا يدرككم الموت)"[1].

وكذا ابن الناظم حيث ذكر في شرح التسهيل أن رفع المضارع قليل إذا لم يكن فعل الشرط ماضيا ولا منفيا بلم .[2]

وأخيراً : فإن تشبيه ابن جني لاسم الفاعل (ظالم) في قوله (من ينكع العنز ظالم) بالفعل المضارع حيث أدخل بعض العرب نون التوكيد على اسم الفاعل تشبيهاً له في ذلك بالفعل المضارع قد نص على ذلك أيضاً في سر الصناعة[3]، وكذا في الخصائص وذكر أن ذلك من قبيل الاستحسان ثم قال بعد أن أورد الرجز المتقدم : " فهذا إذاً استحسان لا عن قوة علة ، ولا عن استمرار عادة ، ألا تراك لا تقول : أقائمُنَّ يازيدون ، ولا أَمنطلقُنَّ يارجال ؛ إنما تقول بحيث سمعته ، وتعتذر له ، وتنسبه إلى أنه استحسان منهم ، على ضعف منه واحتمال الشبه له "[4].

وأقول : إذا كان اسم الفاعل قد حمل على المضارع في دخول النون عليه كما سبق فإن المضارع قد حمل أيضاً على اسم الفاعل في الإعراب على قول البصريين ، وذلك أن المضارع يجري على اسم الفاعل في حركاته وسكونه ألا ترى أن قولك (يضرب) موافق لـ(ضارب) في حركاته وسكونه.[5]

---

(١) شرح الكافية الشافية : ٣/ ١٥٩٠.

(٢) شرح التسهيل : ٤/ ٧٨.

(٣) سر صناعة الإعراب : ٢/ ٤٤٧.

(٤) الخصائص : ١/ ١٣٦.

(٥) الإنصاف : ٢/ ٥٤٩ ، ٥٥٠ ، والتصريح : ٢/ ٢٢٩.

ومع وجود الشبه باسم الفاعل والفعل المضارع كما سبق بيانه لا يجوز دخول نون التوكيد على اسم الفاعل ؛ لأن ذلك ضرورة شاذة لا يجوز إرتكابها .(١)

***

(١) حاشية الخضري : ٢/ ٢١٥.

الخاتمـــــة

الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب ، ولم يجعل له عوجاً ، وعلى رسوله خير الصلاة وأزكى السلام ، ورضي الله عن صحابته الأماجد الكرام ، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعـــــد

فأزيل هذه الدراسة بالإشارة إلى أهم النتائج التي أسفرت عنها دراسة الاعتراضات النحوية لابن جني في المحتسب على ما حكم به ابن مجاهد على بعض القراءات بالخطأ أو الغلط أو الرد أو غير ذلك ، وهذه النتائج كما يلي :-

١- أن كلمة [أب] إذا كانت مضافة إلى ما بعدها يجوز أن يقصد بها الجمع متى كان هذا موافقاً للسياق كما في قراءة (نعبد إلاهك وإله أبيك إبراهيم وإسحاق ويعقوب).

٢- أن كلاً من الواو والياء قد تقدر عليهما الفتحة تشبيهاً لهما في ذلك بتقديرها على الألف كما في قراءة (أو يعفو الذي) بسكون الواو ، وقد يحرك المضارع المعتل الآخر بالياء بالفتح دون أن يسبق بناصب تشبيهاً له بما ختم بياء المتكلم ، فكما يجوز فتح الياء في (داري وغلامي) يجوز فتح ياء ذلك المضارع كما في قراءة (وإن أدري أقريب) و (وإن أدري لعله فتنة) بفتح الياء في الموضعين ، ولو قيل إنما فتحت الياء اتباعاً لما بعدها لكان وجهاً صحيحاً أيضاً .

٣- أن الباء الجارة قد تزاد في اسم ليس كما في قراءة (ليس البرَّ بأن تولوا).

٤- جواز إطلاق لفظ المتوفى بصيغة اسم الفاعل على الميت بمعنى أنه استوفى أجله وعمره بدليل قراءة (والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن) بفتح الياء ، حيث أسند التوفي المبني للفاعل إلى من يموتون.

٥- جواز نيابة المفعول الثاني مع حذف المفعول الأول في باب أعطى وكسى كما في قراءة (وحملت الأرض والجبال) بتشديد الميم .

٦- جواز اكتساب المضاف التأنيث من المضاف إليه المؤنث فيؤنث الفعل الذي أسند إليه ذلك المضاف كما في قراءة (لا تنفع نفساً إيمانها) بالتاء .

ويجوز أن يكون تأنيث الفعل لكون الإيمان في معنى المؤنث وهو الطاعة .

٧- جواز حذف العائد المنصوب في الخبر إلى المبتدأ على ضعف في النثر كما في قراءة (أفحكم الجاهلية يبغون) برفع حكم وأرجح منه ، حمل هذه القراءة على أن تكون جملة (يبغون) صفة لموصوف محذوف يقع خبراً عن المبتدأ (حكم).

٨- جواز حذف همزة التسوية قبل أم المتصلة بقرينة ذكر كلمة سواء قبل الهمزة المحذوفة وأم بعدها ، كما في قراءة (سواء عليهم أنذرتهم أم لم تنذرهم).

٩- جواز نصب المضارع بأن مضمرة بعد (أو) المسبوقة باسم خالص من التأويل بالفعل ، كما في قراءة (لو أن لي بكم قوة أو آوي إلى ركن شديد) بنصب ياء آوي .

١٠- جواز نصب المضارع بلم على لغة حكاها اللحياني عن بعض العرب كما في قراءة

(ألم نشرح لك صدرك) بفتح الحاء ويجوز أن يكون فتح الحاء إتباعاً لما قبلها أو لما بعدها .

١١- جواز رفع المضارع بقلة إذا وقع جواباً لأداة شرط جازمة ، وكان فعل الشرط مضارع غير منفي بلم كما في قراءة (أينما تكونوا يدرككم الموت) برفع الكافين، وخرجت هذه القراءة على وجوه أخرى سبق بيانها .

وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب .

د./ خالد محي الدين مدني عبدالوهاب

فهـــرس المراجـع

١. إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر للشيخ أحمد البنا ، ت/ د.شعبان محمد إسماعيل ، ط/ عالم الكتب ومكتبة الكليات الأزهرية ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٢. ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي ، ت/ د. مصطفى أحمد النماس ، ط/ مطبعة المدني ، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.

٣. الأصول في النحو لابن السراج ، ت/ د. عبدالحسين الفتلي ، ط/ مؤسسة الرسالة - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م.

٤. إعراب القراءات الشواذ لأبي البقاء العكبري . دراسة وتحقيق / محمد السيد أحمد عزوز ، ط/ عالم الكتب - بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ١٤١٧ - ١٩٩٦م.

٥. إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ، ت/ د. زهير غازي زاهر ، ط/ عالم الكتب - مكتبة النهضة العربية ، الطبعة الثالثة ١٩٨٨م.

٦. الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني ، ت/ سمير جابر ، ط/ دار الفكر - بيروت ، الطبعة الثانية

٧. الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي ، ت/ د. أحمد محمد القاسم.

٨. ألفية ابن مالك في النحو والصرف ، ط/ محمد علي صبيح وأولاده.

٩. أنساب الأشراف لأحمد بن يحيى بن جابر البلاذري ، ت: أ.د/ سهيل زكار ، د./ رياض زركلي ، ط/ دار الفكر - بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى : ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

١٠. الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري ، ت/ محمد محي الدين عبدالحميد ، ١٩٨٢ .

١١. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري، ت/ محمد محي الدين عبدالحميد، ط/ دار الطلائع – القاهرة.
١٢. إيضاح شواهد الإيضاح لأبي علي القيسي، ت/ محمد بن حمود الدعجاني، ط/ دار الغرب الاسلامي – بيروت – لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.
١٣. البحر المحيط لأبي حيان، ط/ دار الكتاب الإسلامي – القاهرة، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.
١٤. البخلاء للجاحظ، ت/ أحمد العوامري بك – على الجارم بك، ط/ دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
١٥. البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع، ت/ د. عياد بن عيد الثبيتي، ط/ دار الغرب الإسلامي – بيروت – لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦م.
١٦. البغداديات (المسائل المشكلة) لأبي على الفارسي . دراسة وتحقيق / صلاح الدين عبدالله التينكاوي، ط/ مطبعة العاني – بغداد .
١٧. البهجة المرضية في شرح الألفية للسيوطي ، ط/ دار إحياء الكتب العربية – القاهرة.
١٨. البيان في غريب إعراب القرآن للأنباري . ت/ د. طه عبدالحميد طه، ومراجعة / مصطفى السقاط، ط/ الهيئة العامة للكتاب، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
١٩. البيان والتبيين للجاحظ . ت/ المحامي / فوزي عطوي . ط/ دار صعب – بيروت، الطبعة الأولى ١٩٦٨م.
٢٠. تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي، ط/ دار الهداية .
٢١. تاريخ الأمم والملوك لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، طبع في بيروت، بدون تاريخ.

٢٢. التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري ، ت/ على محمد البجاوي ، ط/ دارإحياء الكتب العربية.

٢٣. التحرير والتنوير للشيخ / محمد الطاهر بن عاشور ، ط/ دار سحنون – تونس . ١٩٩٧م.

٢٤. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك . ت/ محمد كامل بركات ، ط/ دار الكاتب العربي ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧م.

٢٥. التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري ، ط/ دار الفكر.

٢٦. تفسير أبي السعود المسمى (إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم) ، ط/ دار إحياء التراث العربي – بيروت .

٢٧. تفسير البغوي ، ت/ خالد عبدالرحمن العك ، ط/ دار المعرفة .

٢٨. تفسير البيضاوي المسمى (أنوار التنزيل وأسرار التأويل) ، ط/ دار صادر – بيروت.

٢٩. تفسير الخازن المسمى (لباب التأويل في معاني التنزيل) ، ط/ دار الفكر – بيروت – لبنان ، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٣٠. تفسير الطبري المسمى (جامع البيان عن تأويل آي القرآن) ، ط/ دار الفكر – بيروت ، ١٤٠٥هـ.

٣١. تفسير القرطبي المسمى (الجامع لأحكام القرآن) ، ط/ دار الريان للتراث ، مصورة عن ط/ الشعب.

٣٢. تهذيب اللغة لأبي منصور الأزهري ، ت/ محمد عوض مرعب ، ط/ دار إحياء التراث العربي – بيروت ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠١م.

٣٣. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي ، شرح وتحقيق : أ.د/ عبدالرحمن علي سليمان ، ط/ دار الفكر العربي ، الطبعة الأولى : ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م.

٣٤. الجمل في النحو للخليل بن أحمد الفراهيدي ، ت/ فخر الدين قباوة ، ط/ مؤسسة الرسالة بيروت ، الطبعة الأولى : ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥م.

٣٥. جمهرة اللغة لابن دريد ، ت/ رمزي منير بعلبكي ، ط/ دار العلم للملايين – بيروت ، الطبعة الأولى : ١٩٨٧م.

٣٦. الجني الداني في حروف المعاني للمرادي ، ت/ د. فخر الدين قباوة ، أ/ محمد نديم فاضل ، ط/ دار الآفاق الجديدة – بيروت ، الطبعة الثانية : ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣ م.

٣٧. حاشية الإنصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال لابن المنير الإسكندري المالكي ، حقق الرواية / محمد الصادق قمحاوي ، الطبعة الأخيرة ط/ مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر .

٣٨. حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، شرح وتعليق / تركي فرحان المصطفى ، ط/ دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ، الطبعة الثانية : ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥م.

٣٩. حاشية الشهاب المسماة (عناية القاضي وكفاية الراضي) على تفسير البيضاوي ، ضبطه وخرج آياته وأحاديثه الشيخ / عبدالرازق المهدي ، ط/ دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ، الطبعة الأولى : ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م.

٤٠. حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك ،ط/ دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه.

٤١. حاشية ياسين على تصريح الشيخ خالد الأزهري، ط/ دار الفكر.
٤٢. الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي . ت/ بدر الدين قهوجي وبشير جويجالي، راجعه / عبدالعزيز رباح وأحمد يوسف الدقاق ، ط/ دار المأمون للتراث – دمشق وبيروت، الطبعة الأولى : ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤م.
٤٣. حرز الأماني ووجه التهاني (الشاطبيه) لأبي إسحاق الشاطبي ، مراجعة الشيخ : علي محمد الضباع ، ط/ مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، ١٣٥٥هـ - ١٩٣٧م.
٤٤. الحيوان للجاحظ ، تحقيق وشرح / عبدالسلام هارون ، ط/ دار الجيل ودار الفكر - بيروت ، الطبعة الأولى : ١٩٨٨.
٤٥. خزانة الأدب للبغدادي ، ت/ عبدالسلام هارون ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، دار الرفاعي بالرياض.
٤٦. الخصائص لابن جني ، ت/ محمد علي النجار ، دار الكتاب العربي – بيروت .
٤٧. الدر المصون ، للسمين الحلبي ، ت/ الشيخ علي محمد معوض ، والشيخ / عادل أحمد عبدالموجود ، والدكتور / جاد مخلوف جاد ، والدكتور / زكريا عبدالمجيد النوبي ، ط/ دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة الأولى : ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤م.
٤٨. ديوان أبي طالب: صنعة أبي هفان المهزمي البصري ، وصنعة على بن حمزة البصري التميمي ، ت/ الشيخ محمد حسن آل ياسين ، ط/ دار ومكتبة الهلال – بيروت – لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠م،
٤٩. ديوان الأخطل (غياث بن غوث)، صنفه ، وكتب مقدماته ، وشرح معانيه ، وأعد فهارسه / إيليا سليم الحاوي – ط/ دار الثقافة – بيروت ، الطبعة الثانية : ١٩٧٩م.

٥٠. ديوان الأعشى (ميمون بن قيس) . شرح وتعليق / محمد محمد حسين ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة السابعة : ١٩٨٣ ، وتحقيق رودلف جابر ، فينا ، ١٩٢٧م.

٥١. ديوان امرئ القيس، ت/ محمد أبوالفضل إبراهيم ، ط/ دار المعارف بالقاهرة – الطبعة الرابعة.

٥٢. ديوان تميم بن مقبل : تحقيق عزة حسن . مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم في وزارة الثقافة والإرشاد القومي – دمشق ، ١٩٦٢م.

٥٣. ديوان جرير بن عطية : تحقيق نعمان أمين طه – ط/ دار المعارف بمصر ، الطبعة الثالثة .

٥٤. ديوان الحطيئة ، (جرول بن أوس) . شرح أبي سعيد السكري . دار صادر ، بيروت ، ١٩٨١م.

٥٥. ديوان ذي الرمة .شرح أحمد بن حاتم الباهلي ، رواية أبي العباس ثعلب ، تحقيق / عبدالقدوس أبي صالح ، مؤسسة الإيمان – بيروت ، الطبعة الأولى : ١٩٨٢م.

٥٦. ديوان رؤبة بن العجاج : تحقيق وليم بن الورد . دار الآفاق الجديدة – بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٠م.

٥٧. ديوان زهير بن أبي سلمى : شرح وصنعة أبي العباس ثعلب . نسخة مصورة عن مطبعة دار الكتب ، ١٩٤٤م . نشر الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٦٤م.

٥٨. ديوان طرفة بن العبد ، ط/ دار الصياد ، بيروت ، ١٩٨٠ ، وطبعة مكس سلفسون ، مدينة شالون على نهر سون بمطبع برطوند ، ١٩٠٠م.

٥٩. ديوان عمر بن أبي ربيعة = شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة .

٦٠. ديوان كعب بن مالك الأنصاري . دراسة وتحقيق / سامي مكي العاني ، منشورات مكتبة النهضة – بغداد – الطبعة الأولى : ١٩٩٦م.

٦١. ديوان النمر ضمن (شعراء إسلاميون) ت/ نوري حمودي القيسي ، ط/ عالم الكتب – بيروت ، مكتبة النهضة العربية – بغداد – الطبعة الثانية : ١٩٨٤م ، ونشر جامعة بغداد ١٩٧٦م.

٦٢. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني للآلوسي ، ط/ دار إحياء التراث العربي – بيروت.

٦٣. السراج المنير للخطيب الشربيني ، ط/ دار الكتب العلمية – بيروت.

٦٤. سر صناعة الإعراب لابن جني ، دراسة وتحقيق : د/ حسن هنداوي ، ط/ دار القلم – دمشق ، الطبعة الأولى : ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م.

٦٥. سمط اللآلي في شرح أمالي القالي وذيل اللآلي : لأبي عبيد البكري (عبدالله بن عبدالعزيز) . تحقيق / عبدالعزيز الميمني . ط/ دار الحديث ، بيروت ، الطبعة الثانية : ١٩٨٤م.

٦٦. سنن النسائي الكبرى . ت: د./ عبدالغفار سليمان البنداري ، سيد كسروي حسن . ط/ دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة الأولى : ١٤١١ هـ - ١٩٩١م.

٦٧. شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك ، ت/ محمد محيي الدين عبدالحميد ، مكتبة دار التراث – القاهرة ، الطبعة العشرون : ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

٦٨. شرح أشعار الهذليين ، صنعة أبي سعيد الحسن بن الحسين السكري ، ت/ عبدالستار أحمد فراج ، ومراجعة / محمود محمد شاكر ، ط/ مكتبة دار العروبة – القاهرة.

٦٩. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، ط/ دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه.

٧٠. شرح التسهيل لابن مالك ، ت/ د. عبدالرحمن السيد ، د. محمد بدوي المختون ، ط/ دار هجر – الجيزة ، الطبعة الأولى : ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠م.

٧١. شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ، ت/ د. صاحب أبوجناح ، ط/ مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر – جامعة الموصل – بغداد ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢م.

٧٢. شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة ، ت/ محمد محيي الدين عبدالحميد ، ط/ دار الأندلس ، الطبعة الرابعة ١٩٨٨م.

٧٣. شرح شواهد شافية ابن الحاجب للبغدادي ، شرح وتحقيق / محمد نور الحسن / ومحمد الزفزاف ، ومحمد محيي الدين عبدالحميد ، ط/ دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان : ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢م.

٧٤. شرح شواهد الكشاف المسمى (تنزيل الآيات على الشواهد من الأبيات) لمحب الدين أفندي ، ت/ محمد الصادق قمحاوي ، بذيل الجزء الرابع من تفسير الكشاف ، ط/ مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر – الطبعة الأخيرة : ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.

٧٥. شرح شواهد المغني للسيوطي ، منشورات دار مكتبة الحياة بيروت.

٧٦. شرح طيبة النشر لأبي القاسم النويري ، ت/ د. عبدالفتاح أبوسنة ، مجمع البحوث الإسلامية.

٧٧. شرح الكافية الشافية لابن مالك ، دراسة وتحقيق / عبدالمنعم أحمد هريدي – دار المأمون للتراث ، الطبعة الأولى : ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢م.

٧٨. شرح المفصل لابن يعيش ، ط/ مكتبة المتنبي – القاهرة.

٧٩. شرح نهج البلاغة ، لعز الدين أبي الحديد ، ت/ محمد أبوالفضل إبراهيم ، ط/ دار إحياء الكتب العربية – عيسى البابي الحلبي وشركاه.

٨٠. شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ، تحقيق وتعليق : محمد فؤاد عبدالباقي . ط/ عالم الكتب ، الطبعة الثالثة ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣م.

٨١. الصحاح . تاج اللغة وصحاح العربية ، ت/ أحمد عبدالغفور عطا ، ط/ دار العلم للملايين – بيروت ، الطبعة الثانية : ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٨٢. صحيح البخاري . ت/ أ.د. مصطفى ديب البغا ، ط/ دار ابن كثير – اليمامة – بيروت ، الطبعة الثالثة : ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م.

٨٣. ضرائر الشعر لابن عصفور الإشبيلي ، ت/ أ. السيد إبراهيم محمد – ط/ دار الأندلس – بيروت – لبنان ، الطبعة الثانية : ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢م.

٨٤. عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ، لمحمد محيي الدين عبدالحميد ، ط/ دار الطلائع – القاهرة.

٨٥. العقد الفريد ، لابن عبدربه الأندلسي ، ط/ دار إحياء التراث العربي – بيروت – لبنان – الطبعة الثالثة : ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م.

٨٦. غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري ، ط/ مطبعة السعادة.

٨٧. فتح الباري ، شرح صحيح البخاري ، لابن حجر العسقلاني ، ط/ دار المعرفة – بيروت – ١٣٧٩هـ.

٨٨. فتح القدير – الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير للشوكاني ، ط/ دار الفكر – بيروت.

٨٩. الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين لسليمان بن عمر العجيلي الشافعي الشهير بالجمل - ط/ عيسى البابي وشركاه.

٩٠. القاموس المحيط للفيروز آبادي – ط/ مؤسسة الرسالة – بيروت.

٩١. القرآءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب للشيخ عبدالفتاح القاضي ، ط/ دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه.

٩٢. الكامل للمبرد ، تحقيق وتعليق / محمد أحمد الدالي ، ط/ مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى : ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦م.

٩٣. كتاب الأفعال ، لابن القطاع ، ط/ عالم الكتب – بيروت – الطبعة الأولى ١٩٨٣م.

٩٤. كتاب سيبويه ، ت/ عبدالسلام هارون ، ط/ مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض ، الطبعة الثانية : ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢م.

٩٥. الكشاف ، لجار الله الزمخشري ، ت/ محمد الصادق قمحاوي ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، الطبعة الأخيرة : ١٣٩٢ هـ – ١٩٧٢م.

٩٦. الكشف عن وجوه القراءات السبع لمكي بن أبي طالب ، ت/ د. محيي الدين رمضان ، ط/ مؤسسة الرسالة – بيروت ، الطبعة الثالثة : ١٤٠٤ هـ – ١٩٨٤م.

٩٧. اللباب في علوم الكتاب لابن عادل الحنبلي ، ت/ الشيخ عادل أحمد عبدالموجود ، والشيخ علي محمد معوض ، ط/ دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى : ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨م.

٩٨. لسان العرب لجمال الدين بن منظور ، ط/ دار المعارف.

٩٩. المتبع في شرح اللمع . لأبي البقاء العكبري . دراسة وتحقيق / د. عبدالحميد حمد محمد محمود الزوي ، ط/ جامعة قاريونس – بنغازي – الطبعة الأولى ١٩٩٤م.

١٠٠. المحتسب لابن جني ، ت/ علي النجدي ناصف ، و/ د. عبدالحليم النجار و/ د. عبدالفتاح إسماعيل شلبي – ط/ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية : ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤م.

١٠١. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية ، ت/ عبدالسلام عبدالشافي محمد ، ط/ دار الكتب العلمية – لبنان – الطبعة الأولى : ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣م.

١٠٢. مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه . عني بنشره : ج بر جستر اسر ، ط/ مكتبة المتنبي بالقاهرة.

١٠٣. المسائل العسكريات لأبي علي الفارسي . دراسة وتحقيق/ أ.د : علي جابر المنصوري.

١٠٤. المسائل العضديات ، لأبي علي الفارسي ، ت/ د. علي جابر المنصوري ، ط/ عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية – بيروت – الطبعة الأولى : ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م.

١٠٥. المسائل المنثورة : لأبي علي الفارسي ، ت/ مصطفى الحدري ، ط/ مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

١٠٦. مسند الإمام أحمد بن حنبل . ط/ مؤسسة قرطبة – القاهرة .

١٠٧. معاني القرآن للأخفش (سعيد بن مسعدة)، ت/ د. هدى محمود قراعة ، طبعة : مكتبة الخانجي – القاهرة – الطبعة الأولى : ١٤١١ هـ - ١٩٩٠م.

١٠٨. معاني القرآن للفراء ، ت/ أحمد يوسف نجاتي ، ومحمد علي النجار ، ط/ الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة الثانية ١٩٨٠م.

١٠٩. معاني القرآن وإعرابه للزجاج ، ت/ د. عبدالجليل عبده شلبي – ط/ عالم الكتب – بيروت ، الطبعة الأولى : ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م.

١١٠. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري ، ت/ د. مازن المبارك ، و/ د.محمد علي حمد الله ، ط/ دار الفكر – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى : ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

١١١. مفاتيح الغيب المعروف بـ(التفسير الكبير) للفخر الرازي ، ط/ دار الفكر – بيروت–لبنان، الطبعة الأولى: ١٤٠١ هـ- ١٩٨١م.

١١٢. مفتاح العلوم للسكاكي ، ضبطه وعلق عليه / نعيم زرزور، ط/ دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الثانية: ١٤٠٧ هـ- ١٩٨٧م.

١١٣. مقاييس اللغة لابن فارس ، ت/ عبدالسلام محمد هارون ، ط/ دار الجيل – بيروت–لبنان–الطبعة الثانية: ١٤٢٠ هـ-١٩٩٩م.

١١٤. المقتضب في اسم المفعول المعتل العين من الثلاثي لابن جني ، دراسة وتحقيق / د. أمين عبدالله سالم . ط/ دار أبو المجد.

١١٥. المقتضب للمبرد ، ت/ محمد عبدالخالق عضيمة ، ط/ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.

١١٦. منحة الجليل . بتحقيق / شرح ابن عقيل لمحمد محيي الدين عبدالحميد ، ط/ دار التراث–القاهرة–الطبعة العشرون: ١٤٠٠ هـ- ١٩٨٠م.

١١٧. المنصف (شرح ابن جني لكتاب التصريف للمازني) ، ت/ إبراهيم مصطفى ، وعبدالله أمين – ط/ مطبعة البابي الحلبي وأولاده بمصر ، الطبعة الأولى : ١٩٥٤م.

١١٨. النحو الوافي لعباس حسن ، ط/ دار المعارف ، الطبعة الثانية عشرة .

١١٩. النوادر لأبي زيد الأنصاري ، مطبعة الآباء اليسوعيين.

١٢٠. همع الهوامع . شرح جمع الجوامع في العربية للسيوطي . عني بتصحيحه / السيد محمد بدر الدين النعساني—ط/ دار المعرفة للطباعة والنشر —بيروت—لبنان .

***

فهرس الموضوعات

الموضـــــوع	الصفحة
* المقدمـــــة .	٨٤٥
المســـألة الأولى :	
[أب] المضاف هل هو مفرد أو جمع ؟.	٨٥١
المسألة الثانيـــة :	
الناقص والمنقوص بين التسكين والتحريك.	٨٦١
المسألة الثالثـــة : زيادة الباء في اسم ليس .	٨٨٢
المسألة الرابـــعة : إن المخففة من الثقيلة .	٨٨٩
المسألة الخامســة : حذف المفعول .	٨٩٧
المسألة الســادسة :	
نيابة المفعول الثاني عن الفاعل في باب (أعطى وكسى).	٩١١
المسألة الســابعة : اللام الجارة بين الكسر والفتح .	٩٢٠
المسألة الثامـــنة :	
اكتساب المضاف التأنيث من المضاف إليه .	٨٢٩
المســألة التاســعة :	
حذف الموصوف والعائد إليه من جملة الصفة .	٩٤٣

المسألة العاشـــرة :	
حذف همزة التسوية قبل أم المتصلة .	٩٦٢
المسألة الحادية عشرة : البدل .	٩٧٤
المسألة الثانية عشرة :	
نصب المضارع بأن مضمرة جوازاً بعد أو العاطفة على اسم خالص من التأويل بالفعل .	٩٨٠
المسألة الثالثة عشرة : هل ينصب بـ (لم) ؟.	٩٩٠
المسألة الرابعة عشرة :	
هل يرفع المضارع جواباً لشرط فعله مضارع غير منفي بـ(لم) ؟.	١٠٠١
* الخاتمـــــة .	١٠١٥
* وفهرس المراجـــع .	١٠١٨
* فهرس الموضوعـــات .	١٠٣١

***